

الجمهوريّة التونسيّة
وزارة المالية



Leaders
تقرير
حول مشروع ميزانية الدولة لسنة 2019

12 أكتوبر 2018

الفهرس

الصفحة

3	مقدمة
5	الجزء الأول: توازن ميزانية الدولة لسنة 2019
6	التوازن المحبين لميزانية الدولة لسنة 2018
19	توازن ميزانية الدولة لسنة 2019
26	الجزء الثاني: موارد ميزانية الدولة 2019
33	الجزء الثالث: نفقات ميزانية الدولة 2019
39	نفقات التصرف
50	نفقات التنمية
112	خدمة الدين العمومي

مقدمة

تميز الوضع الاقتصادي خلال الفترة المنقضية من سنة 2018 بتسجيل بوادر إيجابية خاصة على مستوى تحسن نسق النمو بالعلاقة مع الأداء الجيد لقطاعي الفلاحة والسياحة وعلى مستوى الصادرات والاستثمار الخارجي .

غير أن الوضع لا يزال يتميز ببعض الهشاشة التي تؤثر سلبا على التوازنات المالية الكبرى وخاصة منها ارتفاع أسعار النفط في الأسواق العالمية وارتفاع مستوى العجز التجاري.

أما بالنسبة للمالية العمومية فقد تميز تنفيذ ميزانية 2018 بتطور الموارد الذاتية للدولة حيث من المنتظر أن تبلغ 74.2% من جملة الميزانية مقابل 69.7% مسجلة سنة 2017 وهو ما يمكن من تمويل الحاجيات الإضافية على مستوى النفقات العمومية والمتأتية أساسا من ارتفاع كلفة الدعم تبعا لارتفاع الهام لأسعار المواد الأولية بالأسواق العالمية وخاصة أسعار النفط و كذلك من الحفاظ على نسبة عجز الميزانية في حدود 4.9% مقابل 6.1% سنوي 2016 و 2017 .

وسيتواصل خلال سنة 2019 العمل على مزيد التحكم في توازنات المالية العمومية وتكرис توجهات السياسة الاقتصادية والاجتماعية للحكومة بـ :

1. مواصلة التحكم في التوازنات المالية بما يدعم الاستقرار المالي باعتباره مقوما أساسيا لتسريع نسق النمو وذلك من خلال دعم الموارد الذاتية للدولة وإحكام

التصرف في النفقات بما يمكن من حصر عجز الميزانية في حدود %3.9 والتقليص في نسبة المديونية لتبلغ 70.9% مقابل 71.7% سنة 2018.

2. إعطاء دفع جديد للنشاط الاقتصادي والارتقاء بنسب النمو والتركيز على كسب رهان استحداث المبادرة والاستثمار ودعم المجهود التصديرى.

3. دعم شمولية الإحاطة الاجتماعية ودفع التنمية البشرية وخاصة مزيد العناية بالفئات الشابة.

4. مواصلة تعزيز التنمية بالجهات الداخلية وخلق فرص العمل لفائدة المتساكين بالجهة.

ويتضمن هذا المشروع ثلاثة أجزاء:

-الجزء الأول: توازن ميزانية الدولة لسنة 2019 .

-الجزء الثاني موارد ميزانية الدولة .

-الجزء الثالث: نفقات ميزانية الدولة .

الجزء الأول

توازن ميزانية الدولة لسنة 2019

التوازن المُحين
لميزانية الدولة لسنة 2018

I. تطور الظرف الاقتصادي

1 النمو العالمي

اتسم الوضع الاقتصادي العالمي خلال النصف الأول من سنة 2018 بانتعاشة الاقتصاد العالمي بدفع من الاقتصاد الأمريكي و ذلك رغم التباطؤ المسجل بمنطقة الأورو خلال هذه الفترة.

و على هذا الأساس من المتوقع أن يحافظ النمو العالمي خلال سنتي 2018 و 2019 على نفس مستوى سنة 2017 أي 3.7%.

و تجدر الإشارة إلى أن النمو في منطقة الأورو سيشهد تطورا بحوالي 1.9% سنة 2019 مقابل 2.0% متوقعة سنة 2018 وذلك بالعلاقة مع الصراع التجاري مع الولايات المتحدة الأمريكية من ناحية و طبيعة العلاقة المستقبلية بين أوروبا والمملكة المتحدة من ناحية أخرى.

تطور النمو العالمي (%)

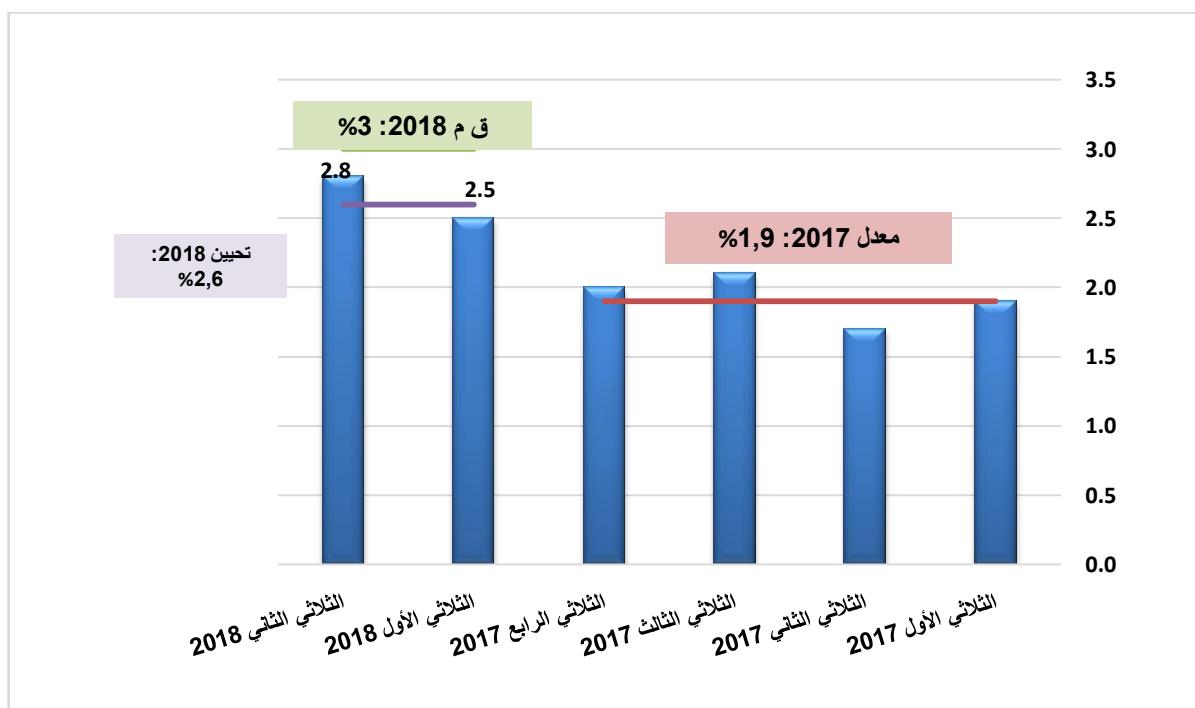
توقعات				
2019	2018	2017	العالم	
3,7	3,7	3,7	الولايات المتحدة الأمريكية	
2,7	2,9	2,2		
1,9	2,0	2,4	منطقة الأورو	
1,6	1,6	2,3	فرنسا	
1,9	1,9	2,5	المانيا	
1,0	1,2	1,5	إيطاليا	
4,7	4,7	4,7	البلدان الصاعدة النامية	
6,2	6,6	6,9	الصين	
7,4	7,3	6,7	الهند	

2 - النمو الوطني

تحسن النمو خلال السادس الأول من سنة 2018 ليبلغ **2.6%** مقابل **1.9%** خلال نفس الفترة من 2017.

ويُنتَظر أن تبلغ نسبة النمو بالأسعار القارة لِكامل السنة **2.6%** مقابل **3.0%** مقدرة بقانون المالية الأصلي.

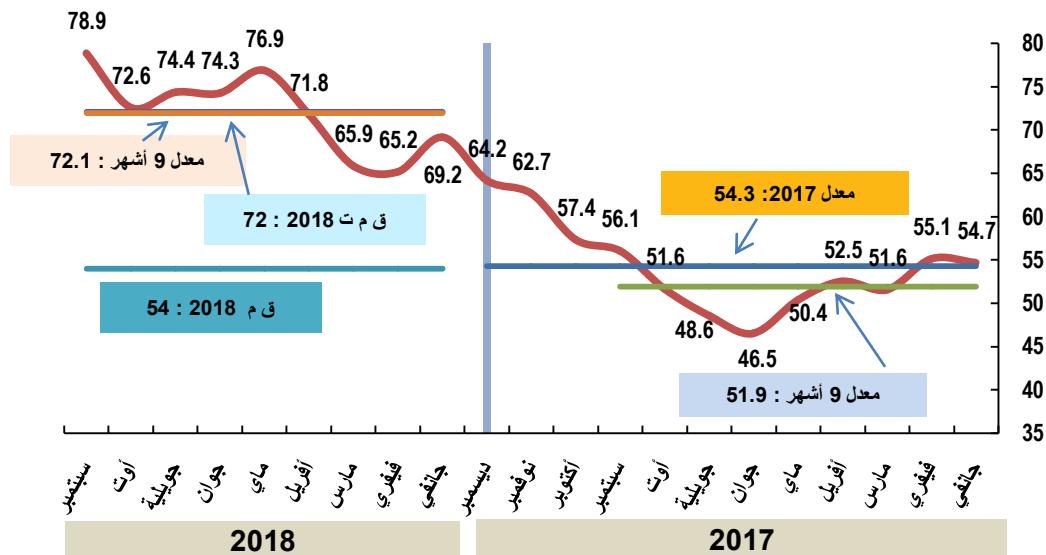
تطور الناتج الإجمالي الثلاثي (%)



3 - أسعار النفط

شهدت **أسعار النفط** في السوق العالمية منح ا تصاعديا بدأية من الثلاّثي الأخير لسنة 2017 ليبلغ المعدل إلى موقي شهر سبتمبر لسنة 2018 مستوى **72.1** دولار للبرميل و **78.9** دولار في شهر سبتمبر 2018 مقابل 54 دولار مقدرة بقانون المالية لسنة 2018.

تطور المعدل الشهري لسعر برميل النفط (\$)

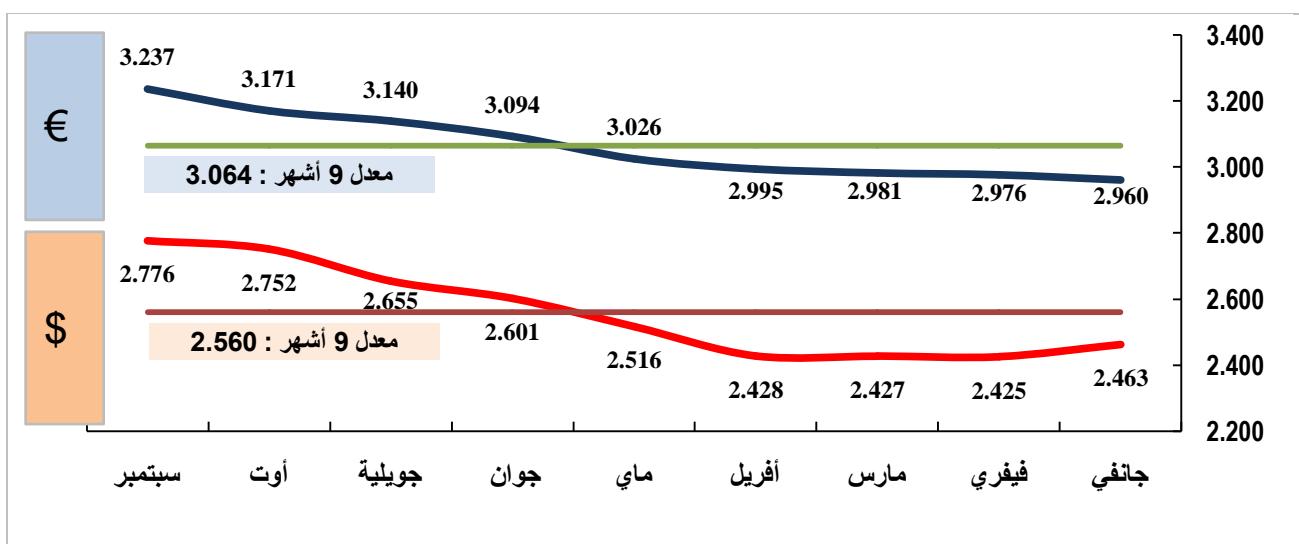


4 - أسعار أهم العملات الأجنبية مقابل الدينار

تواصل ارتفاع أسعار صرف أهم العملات الأجنبية مقابل الدينار حيث بلغ معدل سعر صرف الدولار 2.560 د إلى غاية شهر سبتمبر 2018 وبلغ معدل سعر صرف الأورو لنفس الفترة 3.064 د.

مع الاشارة وأن سعر صرف الدولار والأورو بلغا على التوالي في 9 أكتوبر من السنة الجارية 2.837 د و 3.247 د على التوالي .

التطور الشهري لأسعار أهم العملات الأجنبية خلال سنة 2018



5 - التجارة الخارجية:

تطور الواردات إلى موافى سبتمبر 2018 بنسبة **21.0%** مقابل 19.2% خلال نفس الفترة من سنة 2017 ، ودون احتساب قطاع الطاقة تسجل الواردات نسبة تطور تبلغ **.17.5%**.

تطور الصادرات بنسبة **19.8%** مقابل 17.4% مسجلة خلال نفس الفترة من سنة 2017.

وقد نتج عن هذا التطور تدهور العجز التجارى بـ **23.5%** ليبلغ مستوى **14183** م د إلى موافى سبتمبر 2018 مقابل 11480 م د خلال نفس الفترة من 2017.

II. تنفيذ ميزانية الدولة إلى موافى أوت و النتائج المنتظرة لسنة 2018

أفضى تنفيذ ميزانية الدولة إلى موافى أوت 2018 إلى تسجيل عجز لميزانية الدولة في حدود 2643 م د مقابل عجز بـ 3885 م د في نفس الفترة من 2017 أي تحسن بـ 1242 م د.

ومقارنة بالنتائج المسجلة إلى موافى أوت من سنة 2017 ، تم تسجيل تطور للموارد الذاتية بـ **19.4%** ، وارتفاع في نفقات التنمية بـ **8.6%** أو **291+ م د** ، إلى جانب ارتفاع النفقات بعنوان الدعم وخاصة دعم المحروقات.

وعلى هذا الأساس ، من المنتظر أن تفضي النتائج المحينة لسنة 2018 إلى المحافظة على نفس مستوى عجز الميزانية المقدر أولياً أي **4.9%** من الناتج المحلي الإجمالي مقابل **6.1%** مسجل سنوي 2016 و 2017.

1. على مستوى الموارد الذاتية

بلغت الموارد الذاتية إلى موافى أوت 2018 حوالي **18009** م د مقابل **15078** م د خلال نفس الفترة من سنة 2017 مسجلة بذلك زيادة بـ **19.4%** و نسبة إنجاز في حدود **68.2%** بالرجوع إلى تقديرات قانون المالية الأصلي لسنة 2018.

وعلى هذا الأساس ، من المتوقع أن تبلغ جملة الموارد الذاتية لسنة 2018 ما قدره **27966** م د ، مقابل **26415** م د مقدرة أولياً أي بزيادة **1551** م د و زيادة بـ **4075** م د أو **17.1%** بالمقارنة مع نتائج 2017.

وتتأتى هذه الموارد لحد **24471** م د من مداخيل جبائية و **3495** م د من مداخيل غير جبائية .

المداخيل الجبائية

بلغت المداخيل الجبائية في موفى أوت 2018 ما قدره 16112 م د مسجلة بذلك زيادة بـ 2129 م د أو 15.2 % مقارنة بنفس الفترة من سنة 2017.

و يعزى هذا التطور إلى تحسن مردود الإستخلاص من ناحية، و مردود الاجراءات الجبائية التي تم إقرارها بمقتضى قانون المالية لسنة 2018 من ناحية أخرى.

وعلى ضوء هذه النتائج ينتظر أن تبلغ **المداخيل الجبائية** لكامل سنة 2018 ما قدره 24471 م د أي بزيادة 987 م د مقارنة بقانون المالية الأصلي و البالغة 23484 م د و زيادة بـ 3285 م د أو 15.5 % مقارنة مع نتائج 2017 و البالغة 21186 م د.

و يبين الجدول الموالي المداخيل الجبائية وتطورها:

بحساب م د

(1) الفارق(2)-(1)	2018			2017		2016	
	تحيين	موفى أوت	ق م	نتائج	موفى أوت	نتائج	
592,0	8977,0	6164,4	8385,0	8560,1	5884,6	7576,8	الأداءات المباشرة
	4,9%	4,8%	-3,6%	13,0%	17,3%	-3,1%	الضريبة على الدخل
100,0	6031,0	4350,0	5931,0	6204,8	4175,5	5942,9	الضريبة على الشركات
	-2,8%	4,2%	-3,1%	4,4%	6,3%	16,8%	- الشركات البترولية
492,0	2946,0	1814,4	2454,0	2355,3	1709,1	1633,8	- الشركات غير البترولية
	25,1%	6,2%	-4,9%	44,2%	57,0%	-40,2%	الأداءات غير المباشرة
285,0	1040,0	474,1	755,0	585,9	359,6	418,9	المعاليم الديوانية
	77,5%	31,8%	2,0%	39,9%	44,6%	-61,5%	الأداء على القيمة المضافة
207,0	1906,0	1340,3	1699,0	1769,4	1349,5	1215	علوم الاستهلاك
	7,7%	-0,7%	-7,7%	45,6%	60,6%	-26,1%	أداءات و معاليم مختلفة
395,0	15494,0	9947,4	15099,0	12626,4	8098,0	11125,2	المداخيل الجبائية
	22,7%	22,8%	20,3%	13,5%	13,1%	3,7%	النظام الداخلي
91,0	1180,0	754,9	1089,0	741,9	481,7	639,7	النظام الديواني
	59,1%	56,7%	55,6%	16,0%	15,8%	-23,2%	
342,0	7482,0	4669,0	7140,0	6092	3844,4	5138,0	
	22,8%	21,4%	16,3%	18,6%	18,2%	1,6%	
0,0	2921,0	1830,0	2921,0	2492,85	1587,2	2174,2	
	17,2%	15,3%	24,1%	14,7%	14,2%	22,6%	
-38,0	3911,0	2693,5	3949,0	3299,7	2184,7	3173,4	
	18,5%	23,3%	17,7%	4,0%	3,9%	3,7%	
987,0	24471,0	16111,8	23484,0	21186,5	13982,6	18702	
	15,5%	15,2%	10,5%	13,3%	14,8%	0,8%	
516,0	17592,5	11571,0	17076,5	15493,6	10278,3	13837,1	
	13,5%	12,6%	8,3%	12,0%	14,5%	-3,1%	
471,0	6878,5	4540,9	6407,5	5692,9	3704,3	4864,9	
	20,8%	22,6%	17,0%	17,0%	15,8%	13,8%	

المداخيل غير الجبائية

بلغت المداخيل غير الجبائية المستخلصة إلى موفى أوت 2018 ما قدره 1897 م د مقابل 1095 م د في موفى أوت 2017 أي بزيادة صافية قدرها 802 م د تتأتى خاصة من زيادة على مستوى عائدات المساهمات في حدود 374 م د و مداخيل النفط والغاز في حدود 291 م د.

ومن المنتظر أن تبلغ هذه المداخيل ما قيمته 3495 م د أي بزيادة 564 م د مرده أساسا تحبيين عائدات المساهمات (+ 391 م د)، و مداخيل النفط والغاز (+ 305 م د) بالعلاقة مع تطور الأسعار العالمية.

بحساب م د

	2018			2017		2016	
(الفارق)(2)-(1)	تحبيين (2)	موفى أوت	ق م (1)	نتائج	موفى أوت	نتائج	
391,3	773,0	617,0	381,7	261,8	243,0	446,8	عائدات المساهمات
106,2	580,0	328,8	473,8	555,1	147,2	293,0	مداخيل عبر الغاز
198,5	600,0	309,0	401,5	609,5	199,5	0,0	مداخيل تسويق المحروقات
	200,0	155,5	197,0	207,2	155,1	187,9	استخلاص القروض
						396,9	مداخيل التخصيص
						471,4	لزمة الجيل الرابع
-265,0	100,0	2,3	365,0	186,9	33,6	129,6	الهبات الخارجية
	500,0		500,0	145,0		130,0	مداخيل المصدرة
130	742,0	484,9	612,0	739,4	317,0	959,0	مداخيل أخرى
564,0	3495,0	1897,5	2931,0	2704,9	1095,4	2543,2	المداخيل غير الجبائية

2. على مستوى موارد الاقتراض والخزينة

بلغت جملة موارد الاقتراض والخزينة إلى موفى أوت 2018 ما قيمته 5575 م د مقابل 9536 م د مقدرة بقانون المالية أي ما يعادل نسبة إنجاز في حدود 58.4%. ومن المتوقع أن تبلغ جملة الموارد المذكورة لسنة 2018 ما قدره 9700 م د مقابل 9536 م د مقدرة بقانون المالية أي بزيادة 164 م د موزعة بين 2340 م د اقتراض داخلي (1604 م د من مختلف رقاع الخزينة و 736 م د اقتراض بالعملة على السوق الداخلية تم خلال 2017) و 7360 م د اقتراض خارجي.

ويحصل الجدول الموالي موارد الاقتراض والخزينة:

	2018			2017		2016	
(الفارق)(2)-(1)	تحيين (2)	موفي أوت	ق م (1)	نتائج	موفي أوت	نتائج	
140,0	2340,0	1676,9	2200,0	1946,8	1229,8	3888,6	الاقتراض الداخلي
	1604,0	940,9	2200,0	1946,8	1229,8	3888,6	مختلف رقاع الخزينة
	736,0	736,0	-	-	-	-	إقتراض بالعملة على السوق الداخلية
	24,0	7360,0	3226,6	7336,0	8576,2	5865,8	الاقتراض الخارجي
	4545,0	2400,6	5174,0	2954,6	768,0	2282,4	القروض الموجهة لدعم الميزانية
	2044,0	0,0	1416,0	4478,9	4478,8	1097,7	السوق المالية العالمية
	646,0	645,6	646,0	911,7	500,0	645,5	الدفوعات المباشرة لمشاريع الدولة
	125,0	180,4	100,0	231,0	119,0	242,7	القروض المحالة
	0,0	671,7	0,0	-122,8	478,2	-91,2	موارد الخزينة
164,0	9700,0	5575,2	9536,0	10400,2	7573,8	8065,7	موارد الاقتراض و الخزينة

3. على مستوى النفقات

أفضى تنفيذ ميزانية الدولة على مستوى النفقات في موفي أوت 2018 إلى تسجيل مبلغ 23585 م د أي بزيادة 933 م د أو 4.1 % مقارنة بنفس الفترة من سنة 2017. وقد بلغت نسبة الإنجاز **65.6%** مقارنة بتقديرات قانون المالية الأصلي. ومن المتوقع أن تبلغ جملة النفقات **37666** م د أي بزيادة 1715 م د مقارنة بقانون المالية الأصلي وتطور بـ 9.8 % مقابل 4.3 % مقدرة أوليا.

نفقات التصرف

بلغت نفقات التصرف إلى موفي أوت 2018 حوالي 13097 م د دون اعتبار نفقات تم صرفها بواسطة تسبقات من الخزينة في حدود 1560 م د منها 1335 م د بعنوان نفقات دعم المحروقات و 215 م د لفائدة الصندوق الوطني للتقاعد والحيطة الإجتماعية.

ومن المنتظر أن تبلغ نفقات التصرف للكامل سنة 2018 حوالي 23832 م د مقابل 22136 م د مقدرة بقانون المالية أي بزيادة صافية بـ 1696 م د ناتجة أساسا عن:

- زيادة بـ 1200 م د بعنوان دعم المحروقات و الكهرباء والغاز ليبلغ 2700 م د مقابل 1500 م د مقدرة بقانون المالية.
- زيادة في نفقات دعم المواد الأساسية بـ 180 م د (1750 م د مقابل 1570 م د مقدرة أوليا) باعتبار عدم الترفيع في المواد المدعمة وعدم الإنطلاق في إصلاح المنظومة.
- تخصيص اعتمادات إضافية لتمويل:
 - الإجراءات التي تم إقرارها لفائدة الفئات الاجتماعية خاصة بالترفيع في منحة العائلات المعوزة بـ 30 د لتبلغ بذلك قيمة المنحة 180 د شهريا، والرفع في عدد المنتفعين بالمنحة بـ 35000 عائلة، ليبلغ العدد الجملي 285000 عائلة معوزة إلى جانب إقرار التكفل بالنقل المجاني لفائدة التلاميذ والطلبة من أبناء العائلات المعوزة و تمييع الناجحين في مناظرة البакالوريا من أبناء العائلات ذات الدخل المحدود من منحة تقدر بـ 500 د وذلك ابتداء من العودة الجامعية 2018/2019.
 - حاجيات الصندوق الوطني للتقاعد والحيطة الاجتماعية .

و يحصل الجدول الموالي نفقات التصرف إلى موافق أوت و النفقات المقدرة لـكامل

:2018

بحساب م د

2018				2017		2016		الأجور وسائل المصالح التدخلات الدعم المواد الأساسية المحروقات النقل تدخلات دون الدعم النفقات الطارئة
الفارق(2)-(1)	تحيين (2)	موافق أوت	ق م (1)	نتائج	موافق أوت	نتائج		
63,0	14814,0	9927,0	14751,0	14352,0	9885,0	13163,9		
0,0	1150,0	616,7	1150,0	1113,0	632,9	1077,9		
1583,2	7414,0	2552,9	5830,8	5967,0	2557,5	4178,6		
1380,0	4900,0	1346,2	3520,0	3492,2	1038,7	2210,7		
180,0	1750,0	980,7	1570,0	1494,0	712,4	1580,7		
1200,0	2700,0	0,0	1500,0	1550,0	0,0	197,0		
	450,0	365,5	450,0	448,2	326,3	433,0		
203,0	2514,0	1206,7	2310,8	2474,8	1518,8	1967,9		
50,0	454	404,2						
1696,0	23832,0	13096,6	22136,0	21432,0	13075,4	18420,4	المجموع	

نفقات التنمية

بلغت نفقات التنمية إلى موافق أوت 2018 ما قدره 3676 م د مقابل 3385 م د في

نفس الفترة من سنة 2017 أي بزيادة قدرها 291 م د أو 8.6 % .

و بالمقارنة مع تقديرات قانون المالية ، سجلت نفقات التنمية نسبة إنجاز في حدود

64 % وذلك بالعلاقة مع تقدم إنجاز المشاريع المرسمة،

وعلى ضوء متابعة تنفيذ الميزانية و السقف المتوقع للدفوعات إلى موافق 2018

سيتم التربيع في نفقات التنمية لتبلغ حوالي 5893 م د أي بزيادة قدره 150 م د

مقارنة بتقديرات قانون المالية الأصلي (5743 م د).

2018				2017		2016
(1)-(2)	تحيين (2)	موفى أوت	ق م (1)	نتائج	موفى أوت	نتائج
-50,0	2664,0	1740,6	2714,0	2570,3	1579,8	2795,9
	1633,0	892,0	1633,0	1826,8	866,3	1384,4
	646,0	645,6	646,0	673,0	500,0	645,5
	622,0	397,5	622,0	659,6	438,6	595,8
200,0	328,0		128,0			
150,0	5893,0	3675,7	5743,0	5729,7	3384,7	5421,6
	2,9%	8,6%	0,8%	5,7%	6,8%	13,0%

–خدمة الدين العمومي

تم إلى موفى أوت 2018 تسديد ما قيمته 2934 م د بعنوان أصل الدين العمومي و 2079 م د بعنوان الفائدة أي ما يعادل نسبة انجاز جملية في حدود 62.8 % مقارنة بتقديرات قانون المالية الأصلي.

وعلى هذا الأساس من المنتظر أن تبلغ خدمة الدين العمومي لسنة 2018 ما قدره 7841 م د منها 5086 م د بعنوان الأصل و 2755 م د بعنوان الفائدة مقابل 7972 م د مقدرة أوليا أي بانخفاض في حدود 131 م د.

وبناء على ما سبق ، تقضي هذه النتائج إلى:

- المحافظة على نفس مستوى عجز ميزانية الدولة المقدر أوليا أي 4.9 % من الناتج المحلي الإجمالي مقابل 6.1 % مسجل في موفى سنتي 2016 و 2017.
- بلوغ حجم الدين العمومي مستوى 71.7 % من الناتج المحلي في موفى 2018 مقابل 70.3 % مسجلة في 2017 وذلك باعتبار عجز الميزانية المتوقع و حاجيات التمويل المقدرة.

ويحصل الجدول التالي النتائج المسجلة إلى موافى أوت و النتائج المتوقعة لـ كـامل سـنة

:2018

بحساب م د

(الفارق(2)-(1))	2018			2017		2016	
	تحيين	موفى أوت	ق م	نتائج	موفى أوت	نتائج	
1551	27966,0	18009,3	26415,0	23891,4	15078,0	21245,2	الموارد الذاتية
	17,1%	19,4%	9,5%	12,5%	8,0%	5,2%	المداخيل الجبائية
987,0	24471,0	16111,8	23484,0	21186,5	13982,6	18702,0	المداخيل غير الجبائية
564,0	3495,0	1897,5	2931,0	2704,9	1095,4	2543,2	التخصيص و الهبات
-(265,0)	(100,0)	(2,3)	(365,0)	(186,9)	(33,6)	(526,5)	مداخيل المصادرية
	(500,0)		(500,0)	(145,0)	(0,0)	(130,0)	موارد الاقتراض و الخزينة
164,0	9700,0	5575,2	9536,0	10400,2	7573,9	8065,7	الاقتراض
164,0	9700,0	4903,5	9536,0	10523,0	7095,6	8156,9	موارد الخزينة
0,0	0,0	671,7	0,0	-122,8	478,3	-91,2	
1715,0	37666,0	23584,5	35951,0	34291,6	22651,9	29310,9	مجموع الموارد=النفقات
1696,0	23832,0	13096,6	22136,0	21432,0	13075,4	18420,4	نفقات التصرف
63,0	14814,0	9927,0	14751,0	14352,0	9885,0	13163,9	الأجر
	1150,0	616,7	1150,0	1113,0	632,9	1077,9	وسائل المصالح
1380,0	4900,0	1346,2	3520,0	3492,2	1038,7	2210,7	الدعم
180,0	1750,0	980,7	1570,0	1494,0	712,4	1580,7	مواد الأساسية
1200,0	2700,0		1500,0	1550,0		197,0	المحروقات
	450,0	365,5	450,0	448,2	326,3	433,0	النفط
203,2	2514,0	1206,7	2310,8	2474,8	1518,8	1967,9	تدخلات دون الدعم
49,8	454,0		404,2			0,0	النفقات الطارئة
150	5893,0	3675,7	5743,0	5729,65	3384,7	5421,6	نفقات التنمية
	2,9%	8,6%	0,8%	5,7%	6,8%	13,0%	قرصون وتسبيقات الخزينة
	100,0	1799,0	100,0	125,0	775,9	270,7	خدمة الدين
-131	7841	5013,2	7972,0	7004,9	5415,9	5198,2	أصل الدين
-99,0	5086,0	2934,2	5185,0	4745,3	3722,8	3211,8	فائدة الدين
-32,0	2755,0	2079,0	2787,0	2259,6	1693,1	1986,4	
2,0	-5214,0	-2643,3	-5216,0	-5986,8	-3884,7	-5510,4	النتيجة دون الهبات و
	-4,9%		-4,9%	-6,1%		-6,1%	التخصيص والمصادرية (م د)
	76070,0	74722,4	76165,0	67996,6	64229,2	55921,8	حجم الدين العمومي
	71,7%		71,4%	70,3%		61,9%	النسبة من الناتج

**مشروع توازن ميزانية الدولة
لسنة 2019**

1. فرضيات إعداد ميزانية الدولة لسنة 2019

تعتمد تقديرات ميزانية الدولة لسنة 2019 بالخصوص على الفرضيات الأساسية التالية:

-**النتائج المحسنة** لكامل سنة 2018 على ضوء النتائج المسجلة خلال الثماني أشهر الأولى من السنة.

-**تطور مختلف المؤشرات الاقتصادية** واعتماد نسبة نمو بـ **%3.1** بالأسعار القارة مقابل **2.6%** محسنة لكامل سنة 2018.

- اعتماد معدل سعر برميل النفط الخام من نوع "البرنت" لكامل السنة بـ **75 دولار للبرميل**.

- تطور واردات السلع بنسبة **8.1%** مقابل **13.2%** محسنة لسنة 2018.

2. التوجهات والأهداف الأساسية لميزانية سنة 2019

تعتمد التوجهات المتعلقة بميزانية 2019 على تحقيق الأهداف التالية :

- دعم **الموارد الذاتية** للدولة خاصة الجبائية منها من خلال الاستخلاص و مقاومة التهرب الضريبي.

-**تدعم هيكلة موارد ميزانية الدولة** حيث تمثل موارد الإقراض نسبة 24.8 % من جملة الموارد مقابل 25.8 % محتملة في 2018 و 30.3 % مسجلة في 2017.

-**توفير الموارد الضرورية لتجسيم سياسة الحكومة في مجالات:**

- التحويلات الاجتماعية و كذلك البرامج الخصوصية لقطاعات التربية و التعليم و الصحة و التشغيل.

- الإستثمار العمومي و خاصة البرامج الجهوية للتنمية و المشاريع الكبرى في مجال البيئة الأساسية و التجهيزات العمومية و تشجيع الإستثمار الخاص.

-التحكم في عجز ميزانية الدولة ليبلغ حدود 3.9% من الناتج المحلي الإجمالي مقابل 4.9% محبنة في 2018 و 6.1% مسجلة في 2016 و 2017.

3. توازن ميزانية الدولة لسنة 2019

يقدر حجم ميزانية الدولة لسنة 2019 بـ 40861 م د (¹) أي بزيادة 8.5% أو 3195 م د بالمقارنة مع النتائج المحتملة لسنة 2018.

-على مستوى الموارد الذاتية

- تطور الموارد الجبائية بنسبة 10.7% لتبلغ 27080 م د تتوزع

: بين:

- الأداءات المباشرة لحد 10047 م د أو نسبة تطور بـ 11.9% أخذا بالإعتبار إيقاف العمل بالاعتماد الجبائي.
- الأداءات غير المباشرة لحد 17033 م د أو نسبة تطور .9.9%.
- تعبئة 3639 م د بعنوان مداخيل غير جبائية مقابل 3495 م د منتظرة لسنة 2018 موزعة أساسا كما يلي :

 - 1139 م د بعنوان مداخيل النفط والغاز.
 - 879 م د بعنوان عائدات المساهمات.

(¹) باعتبار القروض و تسبيقات الخزينة الصافية.

■ 390 م.د بعنوان مداخل الأموال المصادرية.

■ 150 م.د بعنوان هبات خارجية.

-على مستوى النفقات

تقدر نفقات التصرف لسنة 2019 بـ 25284 م د أي بزيادة 1452 م د أو 6.1 % مقارنة للنتائج المرتقبة لسنة 2018 ، موزعة أساسا كما يلي:

• 16515 م د بعنوان التأجير العمومي وهو ما يمثل نسبة 14.1%

من الناتج المحلي الإجمالي مقابل 14814 م د أو 14.0% من الناتج محينة في 2018 وذلك باعتبار إيقاف العمل بالاعتماد الجبائي.

• 4350 م د بعنوان نفقات الدعم يهم :

■ المواد الأساسية : 1800 م د مقابل 1750 م د محينة في 2018.

■ المحروقات و الكهرباء : 2100 م د .

تم رصد 2100 م د بعنوان منحة دعم المحروقات لسنة 2019 أي بانخفاض قدره 600 م د بالمقارنة مع التقديرات المحينة لسنة 2018 و البالغة 2700 م د.

علما و أن توازن منظومة المحروقات في سنة 2019 يرتكز بالإضافة إلى منحة الدولة على :

✓ التأثير السنوي بالنسبة لسنة 2019 للزيادة المنجزة خلال

سنة 2018.

✓ الإنقاص في نفقات الشركة التونسية للكهرباء والغاز

والشركة التونسية لصناعات التكرير المتأتية من إنعكاس

برنامج الضغط على كلفة الانتاج وذلك في إطار عقد

حسن الأداء الذي شرعت الشركاتتين المذكورتين في

تنفيذها.

✓ إجراء تعديلات دورية لأسعار البيع للعموم في سنة 2019 وتجدر الإشارة إلى أن الزيادة بـ 1 دولار في سعر البرميل تؤدي إلى زيادة في نفقات الدعم بـ 128 م د و الزيادة بـ 10 مليمات في سعر صرف الدولار تؤدي إلى زيادة بـ 40 م د في النفقات المذكورة.

■ **النقل:** 450 م د و يهم هذا المبلغ دعم النقل المدرسي والجامعي والنقل بتعرifات منخفضة وكذلك النقل المجاني لبعض الفئات الخصوصية. وقد تمت المحافظة على نفس المستوى المتوقع لسنة 2018.

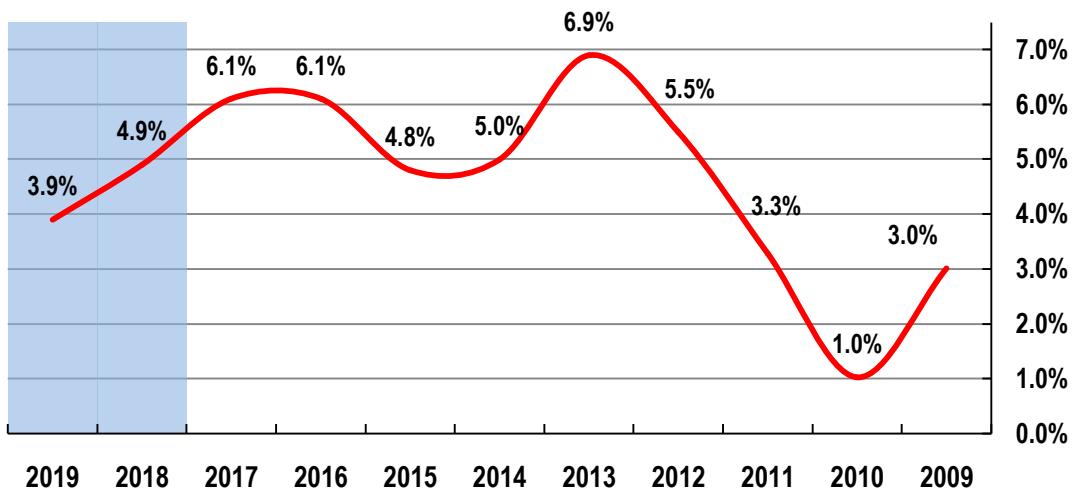
• رصد 6150 م د بعنوان نفقات التنمية أو 5.3% من الناتج المحلي الإجمالي.

• تسديد مبلغ 9307 م د بعنوان خدمة الدين العمومي : الأصل (6170 م د) و الفائدة (3137 م د).

-على مستوى العجز والتمويل

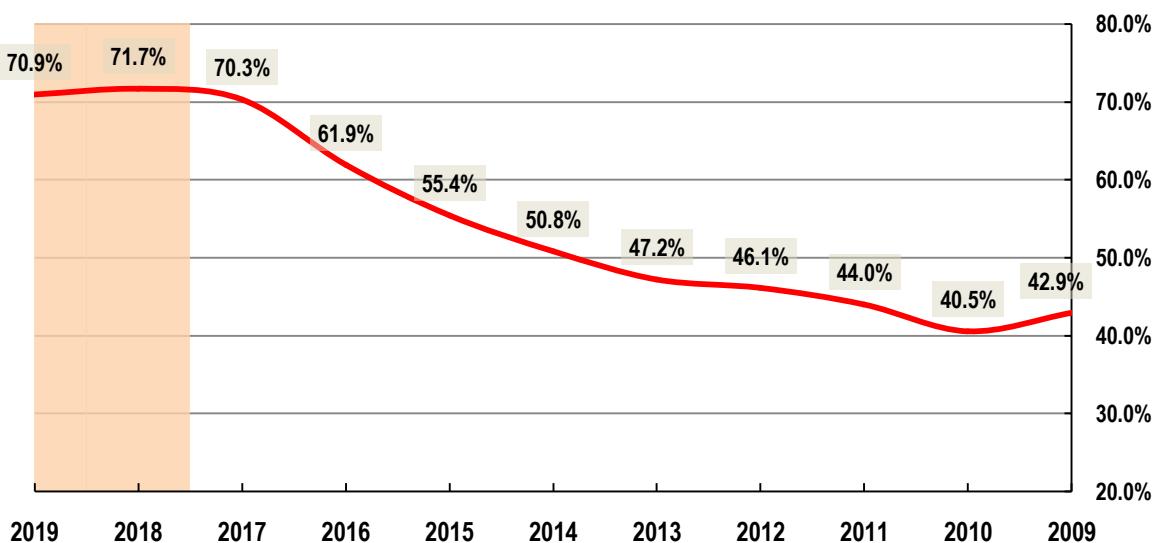
يقدر عجز الميزانية لسنة 2019 بـ 4512 م د أو 3.9% من الناتج المحلي الإجمالي مقابل 5214 م د أو 4.9% محين لسنة 2018 ، وهو ما يستدعي تعبئة قروض لتمويل الميزانية لحد 10142 م د لسنة 2019 منها 2350 م د اقراض داخلي والبقية و البالغة 7792 م د باللجوء إلى الاقراض الخارجي.

تطور عجز ميزانية الدولة



و على هذا الأساس، سينتقل حجم الدين العمومي الإجمالي نهاية 2019 أو 82890 م د مقابل على التوالي 71.7 % أو 76070 م د منتظرة في موعد سنة 2018.

تطور نسبة حجم الدين العمومي من الناتج



و يحصل الجدول الموالي تقديرات توازن ميزانية الدولة لسنة 2019 وتطورها مقارنة بالنتائج المحتملة لسنة 2018:

بحساب م د

2019	2018		2017	
ق م	تحيين	موفي أوت	ق م	نتائج
30719,0 9,8%	27966,0 17,1%	18009,3 19,4%	26415,0 9,5%	23891,4 12,5%
27080,0 10,7%	24471,0 15,5%	16111,8 15,2%	23484,0 10,5%	21186,5 13,3%
3639,0 (150,0)	3495,0 (100,0)	1897,5 (365,0)	2931,0 (365,0)	2704,9 (186,9)
(390,0)	(500,0)		(500,0)	(145,0)
10142,0	9700,0	5575,2	9536,0	10400,1
40861,0 8,5 %	37666,0 9,8%	23584,5 4,1%	35951,0 4,3%	34291,5 17,0%
25284,0	23832,0	13096,6	22136,0	21432,0
16515,0 1254,0 4350,0 1800,0 2100,0 450,0 2670,0 495,0 6150,0	14814,0 1150,0 4900,0 1750,0 2700,0 450,0 2514,0 454,0 5893,0	9927,0 616,7 1346,2 980,7 1500,0 365,5 1206,7 404,2 3675,7	14751,0 1150,0 3520,0 1570,0 1500,0 450,0 2310,8 2474,8 5743,0	14352,0 1113,0 3492,2 1494,0 1550,0 448,2 2474,8 نفقات التنمية 5729,6
120,0 9307,0 6170,0 3137,0	100,0 7841 5086,0 2755,0	1799,0 5013,2 2934,2 2079,0	100,0 7972,0 5185,0 2787,0	125,0 7004,9 4745,3 2259,6
-1375 -1,2%	-2459 -2,3%	-564,3 -2,3%	-2429 -2,3%	-3727,1 -3,9%
-4512,0 -3,9%	-5214,0 -4,9%	-2643,3 -4,9%	-5216,0 -6,1%	-5986,7 -6,1%
82890,0 70,9%	76070,0 71,7%	74722,4	76165,0 71,4%	67996,6 70,3%

الجزء الثاني

موارد ميزانية الدولة

تقدير جملة موارد ميزانية الدولة لسنة 2019 بـ 40861 م د أي زيادة بـ 3195 م د أو 8.5% بالمقارنة مع النتائج المحتملة لسنة 2018

وتعتمد هذه التقديرات بالخصوص على تطور أهم المؤشرات الاقتصادية و المالية لسنوي 2018 و 2019 و على أساس النتائج المسجلة خلال الثمانية أشهر الأولى من السنة الجارية.

ويحصل الجدول الموالي تقديرات موارد ميزانية الدولة لسنة 2019 وتطورها بالمقارنة مع النتائج المحتملة لسنة 2018.

بحساب م د

2019		2018		2017
ق م	تحيين	ق م	نتائج	
30719 9,8%	27966 17,1%	26415 9,5%	23891,4 12,5%	الموارد الذاتية
10142	9700	9536	10400,1	موارد الاقتراض و الخزينة
40861 8,5%	37666 9,8%	35951 4,3%	34291,5 17,0%	مجموع الموارد

وتتأتى هذه الموارد لحد 75.2% من الموارد الذاتية و 24.8% من موارد الاقتراض.

1. الموارد الذاتية

تقدير الموارد الذاتية لسنة 2019 بـ 30719 م د أي بزيادة بـ 2753 م د أو 9.8% بالمقارنة مع النتائج المحتملة لسنة 2018 و تتوزع هذه الموارد بين:

المداخيل الجبائية

تقدير المداخيل الجبائية لسنة 2019 بـ 27080 م د أي بزيادة بـ 2609 م د أو 10.7% بالمقارنة مع النتائج المحتملة لسنة 2018.

و يحصل الجدول الموالي تطور المدفوعات الجبائية بالمقارنة مع النتائج المحتملة لسنة 2018.

بحساب م د

2019	2018		2017	
ق م	تحيين	ق م	نتائج	
10047,0 11,9%	8977,0 4,9%	8385,0 -3,6%	8560,1 13,0%	الأداءات المباشرة
17033,0 9,9%	15494,0 22,7%	15099,0 20,3%	12626,4 13,5%	
27080,0 10,7%	24471,0 15,5%	23484,0 10,5%	21186,5 13,3%	المدفوعات الجبائية

تقدير الأداءات المباشرة بـ 10047 م د أو نسبة تطور بـ 11.9% مقارنة بالنتائج المحتملة لـ 2018 حيث يتوقع أن:

- تتطور الضريبة على الدخل بـ 16.1% مقارنة بالنتائج المحينة لسنة 2018 ويعزى ذلك أساساً لإيقاف العمل بالاعتماد الجبائي.
- نمو مردود الضريبة على الشركات البترولية بـ 5.8% مقارنة بالنتائج المتوقعة لسنة 2018 بالعلاقة أساساً مع تطور أسعار المحروقات.
- تطور الضريبة على الشركات غير البترولية بـ 2.0%.

بحساب م د

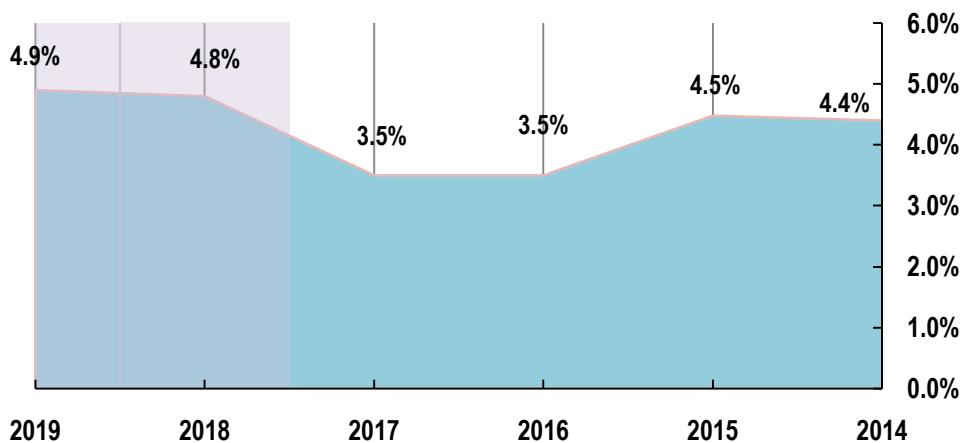
2019	2018			2017	
ق م	تحيين	موفي أوت	ق م	نتائج	
7003,0 16,1%	6031,0 -2,8%	4350,0 4,2%	5931,0 -3,1%	6204,8 4,4%	الضريبة على الدخل
4400,0	3601,0	2528,5	3501,0	4028,9	
2603,0	2430,0	1821,5	2430,0	2175,8	- المرتبات والأجور
3044,0 3,3%	2946,0 25,1%	1814,4 6,2%	2454,0 -4,9%	2355,3 45,6%	
1100,0 5,8%	1040,0 77,5%	474,1 31,8%	755,0 2,0%	585,9 39,9%	الضريبة على الشركات
1944,0 2,0%	1906,0 7,7%	1340,3 -0,7%	1699,0 -7,7%	1769,4 45,6%	
10047,0 11,9%	8977,0 4,9%	6164,4 4,8%	8385,0 -3,6%	8560,0 13,0%	جملة الأداءات المباشرة

تقدر الأداءات غير المباشرة لسنة 2019 بـ 17033.0 م د، أي تطور بـ 9.9% بالمقارنة مع النتائج المحتملة لسنة 2018.

و تم ضبط تقديرات الأداءات غير المباشرة لسنة 2019 على أساس :

- تطور مردود المعاليم الديوانية بـ 13.4%.

تطور نسبة مردود المعاليم الديوانية من الجباية



- تطور مردود الأداء على القيمة المضافة بـ 11.0% ويتأنى مردود هذا الأداء لحد 12.6% من من النظام الديواني و 9.3% من النظام الداخلي.

- نمو مردود المعلوم على الاستهلاك بـ 10.0% بالمقارنة مع النتائج المحينة لسنة 2018. و يتأنى المردود المقدر لسنة 2019 بـ 3214 م د بعنوان المنتوجات التالية:

- التبغ (1191 م د أو نسبة تطور بـ 11%)
- المنتجات النفطية (800 م د أو نسبة تطور بـ 7.0%)
- المشروبات الكحولية (495 م د أو نسبة تطور بـ 10%)
- السيارات (345 م د أو نسبة تطور بـ 15%)
- والمنتجات الأخرى (383 م د أو نسبة تطور بـ 10.7%).

حساب م د

2019		2018			2017
ق م	تحيين	موفي أوت	ق م	نتائج	
1338,0	1180,0	754,9	1089,0	741,9	-المعاليم الديوانية
%13,4	%59,1	%56,7	%55,6	%16,0	-الأداء على القيمة المضافة
8303,0	7482,0	4669,0	7140	6092,0	معلوم الاستهلاك
%11,0	%22,8	%21,4	%16,3	%18,6	أداءات و معاليم مختلفة
3214,0	2921,0	1830,0	2921,0	2492,9	
%10,0	%17,2	%15,3	%24,1	%14,7	
4178,0	3911,0	2693,5	3949,0	3299,7	
%66,8	%18,5	%23,3	%17,7	%4,0	
17033,0	15494,0	9947,4	15099,0	12626,4	الأداءات غير المباشرة
9,9%	22,7%	22,8%	20,3%	13,5%	

-المدخلات غير الجبائية

تقدر المدخلات غير الجبائية لسنة 2019 بـ 3639 م د مقابل 3495 م د مرتفع بـ 144 م د مقارنة بـ 2018 و يحصل الجدول الموالي أهم العناصر المكونة لهذه المدخلات:

حساب م د

2019		2018			2017
ق م	تحيين	موفي أوت	ق م	نتائج	
879,0	773,0	617,0	381,7	261,8	عائدات المساهمات
515,0	580,0	328,8	473,8	555,1	مدخلات عبر الغاز
624,0	600,0	309,0	401,5	609,5	مداخيل تسويق المحروقات
210,0	200,0	155,5	197,0	207,2	استخلاص القروض
170,0	160,0	118,0	160,0	164,0	الأصل
40,0	40,0	37,5	37,0	43,2	الفائدة
150,0	100,0	2,3	365,0	186,9	الهبات الخارجية
390,0	500,0		500,0	145,0	مداخيل المصادرية
871,0	742,0	484,9	612,0	739,4	مداخيل أخرى
3639,0	3495,0	1897,5	2931,0	2704,9	المدخلات غير الجبائية

وضبطت هذه التقديرات على أساس :

- تعبئة 624 م د بعنوان مداخل تسويق مناب الدولة من النفط الخام.
- استخلاص 515 م د بعنوان الأتاوة الموظفة على الغاز الطبيعي الجزائري العابر للبلاد التونسية وتم ضبط هذه التقديرات (515 م د) على أساس:
- انخفاض كميات الغاز العابرة للبلاد التونسية حوالي 16 مليار متز مكعب مرده تراجع الطلب من قبل الطرف الإيطالي
- إعتماد معدل سعر "برنت" في حدود 75 دولار للبرميل سنة 2019
- تعبئة 879 م د بعنوان عائدات المساهمات الراجعة للدولة.
- تعبئة 390 م د بعنوان قسط من الأموال و الممتلكات المصدرة.
- تعبئة هبات خارجية في حدود 150 م د.

2. موارد الاقتراض

ضبطت تقديرات موارد الاقتراض لسنة 2019 ب 10142 م د على أساس تمويل عجز الميزانية باعتبار التخصيص وتسديد أصل الدين العمومي لسنة 2019.

ومن المتوقع أن تتأتى موارد الاقتراض الخارجي و البالغة 7792 م د من:

–قروض دعم الميزانية لحد 4424 م د

–السوق المالية العالمية و القروض الخارجية الموظفة لحد 3368 م د

ويتظر أن تتم تعبئة موارد الاقتراض الداخلي في حدود 2350 م د بواسطة مختلف رقاع الخزينة.

وعلى أساس حجم الدين العمومي المتوقع في نهاية سنة 2018 بـ 76070 م د، يقدر حجم الدين العمومي في موافى سنة 2019 بـ 82890 م د أي ما يمثل 70.9% من الناتج المحلي الإجمالي مقابل 71.7% من الناتج المحلي الإجمالي محتملة في نهاية 2018 و 70.3% مسجلة في موافى سنة 2017.

و يحصل الجدول الموالي هيكلة الدين العمومي حسب المصدر:

تقديرات 2019	تحيين 2018	سنة 2017	
23490	22360	21166.4	حجم الدين العمومي الداخلي
% 28.3	% 29.4	% 31.1	المناب
59400	53710	46830.2	حجم الدين العمومي الخارجي
% 71.7	% 70.6	% 68.9	المناب
82890	76070	67996.6	مجموع حجم الدين العمومي (م.م)
% 70.9	% 71.6	% 70.3	النسبة من الناتج المحلي الإجمالي

و تتوزع هيكلة حجم الدين العمومي الخارجي في موافى سنة 2019 حسب العملات الرئيسية كما يلي :

تقديرات 2019	تحيين 2018	نتائج 2017	هيكلة الدين العمومي الخارجي حسب العملات
% 52.9	% 50.6	% 47.4	الأورو
% 21.8	% 25.5	% 28.3	الدولار الأمريكي
% 9.4	% 10.1	% 11.2	اليان الياباني
% 15.9	% 13.8	% 13.1	عملات أخرى

الجزء الثالث

نفقات من انية الدولة

1. تمّ ضبط تقديرات نفقات مشروع ميزانية الدولة لسنة 2019 على ضوء التوجهات الواردة بالمنشور عدد 14 المؤرخ في 16 أبريل 2018 الذي ينص على أن ميزانية 2019 تتنزّل في إطار الاصلاحات الكبرى التي انطلقت الحكومة في تنفيذها بما يمكن من تحقيق الأهداف المرسومة للتقليل من نسبة عجز ميزانية الدولة ومزيد التحكم في مستوى التدابير العمومي وذلك بترشيد النفقات ومزيد احكام التصرف في ميزانية الدولة.

2. ولبلوغ هذه الأهداف ، سيتم في سنة 2019 أخذ جملة من الإجراءات والتدابير:

- حصر الانتدابات الجديدة في حدود 4184 خطة أي بمعدل تعويض واحد لكل 4 أعوناً مغادرين. علما وأن سنة 2019 ستشهد مغادرة حوالي 11000 عوناً في إطار التقاعد العادي بالإضافة إلى المغادرات الاستثنائية لسنة 2018 في إطار برنامجي التقاعد المبكر (حوالي 5700) والمغادرة الطوعية (1700)، ليبلغ بذلك العدد الجملي للمغادرين حوالي 18400 عوناً،

- تغطية الحاجيات المتأكدة بإعادة توظيف الموارد البشرية المتوفرة سواء بين الهياكل الوزارية أو المؤسسات العمومية أو بين الجهات،

- ايقاف العمل نهائياً بالاعتماد الجبائي بعنوان الزيادات العامة والخاصة في الأجور لسنتي 2017 و 2018 وإدراج الانعكاس المالي الجملي لهذه الزيادات ابتداء من سنة 2019،

- مزيد التحكم وترشيد نفقات وسائل المصالح وإحكام التصرف فيها مع تخصيص نسبة تطور تقدر بحوالي 3 % لتصفية بعض الديون أو مواجهة نفقات المنجرة عن احداثات جديدة،

- جرد كامل للمتخلفات المسجلة على مستوى الهياكل الوزارية والمؤسسات العمومية تجاه المزودين العموميين لايجاد صيغة لتسويتها أو جدولتها ،

- مزيد احكام التصرف في وسائل النقل الإدارية،
- مزيد العمل على ترشيد استهلاك الطاقة من خلال وضع خطة للتحكم في الاستهلاك واستعمال الطاقات البديلة،
- إعطاء الأولوية المطلقة للمشاريع والبرامج المتواصلة والمعطلة لاستكمالها، والانطلاق في انجاز المشاريع الجديدة التي تم إقرارها بالإطار الموحد لتقييم وإدارة الاستثمارات العمومية لدفع نسق التنمية في الجهات وتحسين ظروف عيش المواطنين.

3. كما سيتم تفعيل القرارات و الإجراءات ذات الطابع الاجتماعي التي تم الإعلان عنها من طرف السيد رئيس الحكومة خلال سنة 2018 والتي تمثل خاصة في :

- الزيادة في منحة العائلات المعوزة من 150 د إلى 180 شهريا،
- الزيادة في عدد العائلات المعوزة بـ 35000 عائلة ليبلغ العدد الجملي 285000 عائلة ،
- إقرار منحة الاندماج في الحياة الجامعية بقيمة 500 د لفائدة كل ناجح في البакالوريا منتمي لعائلة محدودة الدخل ابتداء من العودة الجامعية 2018/2019.
- التكفل بالنقل المجاني لفائدة التلاميذ والطلبة من أبناء العائلات المعوزة.
- مضاعفة المبلغ المرسم لفائدة البرنامج الجهوي للتنمية وذلك في إطار تحسين ظروف العيش،
- الترفيع في حجم تدخلات الصندوق الوطني للتشغيل بـ 150 م د لمساعدة مجهدو الحكومة لمقاومة البطالة وخاصة بالنسبة لحاملي الشهادات العليا،
- الترفيع في الاعتمادات المخصصة لآليات التمويل الذاتي لتبلغ 50 م د.

4. وعلى هذا الأساس، تم ضبط نفقات التصرف والتنمية لسنة 2019 دون اعتبار القروض المحالة في مستوى 40741 م د مقابل 37566 م د محيئة لسنة 2018 أي بزيادة 3175 م د تمثل نسبة 8.5%.

وتتوزع النفقات المذكورة كالتالي:

بحساب م د

%	الفارق / تحيين	تقديرات 2019	تحيين 2018	م د 2018	
6.1	1 452	25 284	23 832	22 136	نفقات التصرف
10.6	2 002	20 934	18 932	18 616	نفقات التصرف دون الدعم
11.2-	-550	4 350	4 900	3 520	نفقات الدعم
4.4	257	6 150	5 893	5 743	نفقات التنمية
18.7	1 466	9 307	7 841	7 972	خدمة الدين العمومي
8.5	3 175	40 741	37 566	35 851	المجموع

5. وقد تم ضبط هذه التقديرات على أساس:

- اعتماد معدل سعر النفط لكامل السنة بـ 75 دولار للبرميل ،
- رصد منحة تقدر بـ 300 م د لتتوسيع مصادر تمويل الصناديق الاجتماعية بعنوان مردود المساهمة التضامنية الاجتماعية.

- تخصيص مبلغ 4 350 م د للدعم المباشر بهم :

• المواد الأساسية : 1.800 م د

• المحروقات والكهرباء : 2.100 م د

• النقل : 450 م د

- تخصيص مبلغ 6150 م د بعنوان نفقات التنمية لسنة 2019 مقابل 5893 م د محيئة لسنة 2018 .

٦. هذا ويتوزع حجم النفقات المقترحة لسنة 2019 حسب نوعية النفقة على النحو

التالي:

بحساب م د

نسبة التطور % / تحبيـن 2018	تقديرات 2019	تحبيـن 2018	ق م 2018	
6.1	25 284	23 832	22 136	نفـقات التـصرف
11.5	16 515	14 814	14 751	<u>نـفـقات التـأجـير</u>
9.0	1 254	1 150	1 150	<u>نـفـقات الوـسـائـل</u>
5.3-	7 020	7 414	5 831	<u>نـفـقات التـدـخل</u>
2.8	1 800	1 750	1 570	* دـعم المـواد الـأسـاسـية
0	450	450	450	* دـعم النـقل
22.2-	2 100	2 700	1 500	* دـعم المـحـرـوقـات
6.6	208	195	195	* الحـسـابـات الـخـاصـة فـي الـخـزـينـة
6.1	2 462	2319	2 116	* تـدخـلات أـخـرى
9.0	495	454	404	<u>الـنـفـقات الـطـارـئـة وـغـيرـ المـوزـعـة</u>
4.4	6 150	5 893	5 743	نـفـقات التـنـمـيـة
-3.8	2 563	2 664	2 714	الـاستـثـمارـات الـمـباـشـرة
20.4	1 967	1 633	1 633	الـتـموـيل الـعـمـومـي
-11.9	569	646	646	الـقـروـض الـخـارـجـية الـمـوـظـفة
28.8	801	622	622	الـحـسـابـات الـخـاصـة فـي الـخـزـينـة
-23.8	250	328	128	الـنـفـقات الـطـارـئـة وـغـيرـ المـوزـعـة
18.7	9 307	7 841	7 972	الـدـيـن الـعـمـومـي
13.9	3 137	2 755	2 787	فـوـائدـ الـدـيـن الـعـمـومـي
21.3	6 170	5 086	5 185	تسـديـدـ أـصـلـ الـدـيـن
8.5	40 741	37 566	35 851	المـجمـوعـ العام

7. كما تتوزع الاعتمادات المقترحة حسب مختلف أبواب الميزانية وفقاً للجدول

الموالي :

بحساب 1000 د

المجموع العام	نفقات التنمية باعتبار الحسابات الخاصة في الخزينة	نفقات التصرف باعتبار الحسابات الخاصة في الخزينة	الابواب
32 423	1 500	30 923	-1 مجلس نواب الشعب
123 989	6 300	117 689	-2 رئاسة الجمهورية
190 911	7 700	183 211	-3 رئاسة الحكومة
3 093 352	204 000	2 889 352	-4 وزارة الداخلية
1 006 308	346 000	660 308	-5 وزارة الشؤون المحلية والبيئة
655 660	70 000	585 660	-6 وزارة العدل
252 284	7 500	244 784	-7 وزارة الشؤون الخارجية
2 930 691	600 000	2 330 691	-8 وزارة الدفاع الوطني
121 847	2 000	119 847	-9 وزارة الشؤون الدينية
814 429	110 000	704 429	-10 وزارة المالية
67 786	13 000	54 786	-11 وزارة أملاك الدولة والشؤون العقارية
783 294	712 000	71 294	-12 وزارة التنمية والإستثمار والتعاون الدولي
1 418 930	755 000	663 930	-13 وزارة الفلاحة والموارد المائية والصيد البحري
2 362 432	225 000	2 137 432	-14 وزارة الصناعة والمؤسسات الصغرى والمتوسطة
1 951 537	25 000	1 926 537	-15 وزارة التجارة
121 115	100 000	21 115	-16 وزارة تكنولوجيات الإتصال والإقتصاد الرقمي
144 418	78 000	66 418	-17 وزارة السياحة والصناعات التقليدية
1 202 048	1 048 000	154 048	-18 وزارة التجهيز والإسكان والتهيئة الترابية
621 705	150 000	471 705	-19 وزارة النقل
300 146	60 000	240 146	-20 وزارة الشؤون الثقافية
645 164	65 000	580 164	-21 وزارة شؤون الشباب والرياضة
168 652	30 000	138 652	-22 وزارة المرأة والأسرة والطفلة
2 055 318	269 000	1 786 318	-23 وزارة الصحة
1 439 767	45 000	1 394 767	-24 وزارة الشؤون الإجتماعية
5 549 744	276 000	5 273 744	-25 وزارة التربية
1 645 884	150 000	1 495 884	-26 وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
892 254	532 000	360 254	-27 وزارة التكوين المهني والتشغيل
8 800	3 000	5 800	-28 المجلس الأعلى للقضاء
4 282	1 900	2 382	-29 المحكمة الدستورية
83 930	7 000	76 930	-30 الهيئة العليا المستقلة للإنتخابات
744 900	250 100	494 800	-31 النفقات الطارئة وغير الموزعة
9 307 000	6 170 000	3 137 000	-32 الدين العمومي
40 741 000	12 320 000	28 421 000	= الجملة

نفقات التصرف

1. تقدر نفقات التصرف لسنة 2019 بـ 25284 م د مقابل 23832 م د كاعتمادات محينة لسنة 2018 مسجلة زيادة بـ 1452 م د تمثل نسبة 6.1%.

2. دون اعتبار نفقات الدعم، فإن باقي نفقات التصرف تسجل تطورا من 18932 م د إلى 20934 م د أي بزيادة 2002 م د تمثل نسبة 10.6%.

3. وتوزع الإعتمادات الجملية المقترحة بين مختلف النفقات على النحو التالي :

نسبة التطور %	تقديرات 2019	تحيين 2018	ق م 2018	بحساب م د
10.6	20 934	18 932	18 616	1 -نفقات التصرف دون الدعم
11.5	16 515	14 814	14 751	نفقات الأجور
9.0	1 254	1 150	1 150	نفقات التسيير
6.2	2 670	2 514	2 311	نفقات التدخل دون الدعم
6.6	208	195	195	منها الحسابات الخاصة في الخزينة
9.0	495	454	404	النفقات الطارئة وغير الموزعة
11.2-				2 -نفقات الدعم
2.8	1 800	1 750	1 570	دعم المواد الأساسية
-	450	450	450	دعم النقل
22.2-	2 100	2 700	1 500	دعم المحروقات
6.1	25 284	23 832	22 136	جملة نفقات التصرف

4. ويتضمن المبلغ الإجمالي لنفقات التصرف والبالغ 25284 م د منح لفائدة المؤسسات العمومية الإدارية وغير الإدارية بقيمة 1672 م د تضاف إليها موارد ذاتية لهذه المؤسسات في حدود 1143 م د لتبلغ بذلك جملة ميزانيات هذه المؤسسات 2815 م د.

ويبيّن الجدول التالي جملة ميزانيات هذه المؤسسات ومصادر تمويلها وتوزيعها حسب نوعية النفقات:

بحساب م د

الجملة		الموارد الذاتية		منحة الدولة		النفقات
2019	2018	2019	2018	2019	2018	
1 275	1241	317	315	958	926	التأجير وسائل المصالح التدخل
1 333	1178	814	733	519	445	
207	118	12	24	195	94	
815 2	2537	1 143	1072	1 672	1465	المجموع

I. نفقات الأجر

1. ضبطت نفقات الأجر لسنة 2019 في مستوى 16515 م د مقابل 14814 م د محينة لسنة 2018 أي بنسبة زيادة بـ 11.5%.

وتمثل هذه النفقات :

- 78.9% من نفقات التصرف دون الدعم مقابل 78.2% سنة 2018 محينة.

- 52.5% من ميزانية الدولة دون الدين مقابل 49.8% سنة 2018 محينة.

وتوزع الزيادة المقدرة بـ 1701 م د كالتالي:

- مفعول إيقاف العمل بالاعتماد الجبائي 1147 م د
- الانعكاس المالي للزيادة لفائدة الأمنيين والعسكريين 224 م د (تعديل قسط 2018 وقسط 2019)
- تعديل انتدابات وترقيات 2018 105 م د
- انتدابات 2019 (4184 خطة) 100 م د
- تدرج وترقيات 2019 100 م د
- تدابير مختلفة 25 م د

- وقد تم ضبط نفقات الأجر في حدود 16515 م د بعد إقرار جملة من الإجراءات للتحكم في كتلة الأجر تتمثل أساساً في:

• حصر الانتدابات الجديدة في حدود 4184 خطة وذلك باعتبار

خريجي مدارس التكوين وتسوية وضعية المدرسين النواب بوزارة التربية.

• السعي إلى تغطية الحاجيات المتأكدة بإعادة توظيف الموارد البشرية المتوفرة

- وتتجدر الإشارة إلى أنه سيتم خلال سنة 2019 إيقاف العمل نهائياً بالاعتماد الجبائي بعنوان الزيادات العامة والخاصة في الأجر لسنوي 2017 و 2018، وإدراج الانعكاس المالي الجملي لهذه الزيادات ضمن نفقات الأجر لسنة 2019.

II. نفقات التسيير

تقدير نفقات التسيير لسنة 2019 بـ 1254 م د مقابل 1150 م د نفقات محينة لسنة 2018 أي بزيادة 104 م د تمثل نسبة 9.0%.

وسيتم العمل على مزيد ترشيد هذه النفقات وإحكام توزيعها على مختلف البرامج للبقاء تقريباً في نفس مستوى السنة السابقة مع الأخذ بعين الاعتبار ببعض الخصوصيات أو الزيادات المرتبطة بالإجراءات الجديدة وخلاص بعض المتخلدات المسجلة خاصة تجاه المزودين العموميين.

وتوزع نفقات التسيير لسنة 2019 بين 735 م د بعنوان نفقات تسيير للوزارات و 519 م د كمنح تسيير تسد لفائدة المؤسسات العمومية.

وقد تم الأخذ بعين الاعتبار عند ضبط المنح المقترحة لفائدة المؤسسات العمومية
بعنوان وسائل المصالح بنسق تطور مواردتها الذاتية والفواضل التي تم تسجيلها
بعنوان السنوات السابقة .

وتقدر جملة الموارد الذاتية لهذه المؤسسات لسنة 2019 الموظفة لنفقات وسائل
المصالح، بـ 814 م د لتبلغ بذلك جملة الاعتمادات المخصصة لنفقات وسائل المصالح
بميزانيات المؤسسات العمومية 1333 م د .

وتتوزع هذه المبالغ بين القطاعات كما يلي :

بحساب م د

المنحة	المؤسسات الذاتية	تسخير المؤسسات	جملة نفقات	المؤسسات التابعة لوزارات
الصحة		729	606	123
التعليم العالي والبحث العلمي		115	34	81
ال التربية		112	14	98
ال فلاحة		73	47	26
ال العدل		43	4	39
ال دفاع الوطني		55	28	27
ال التشغيل والتكوين المهني		29	5	24
ال الداخلية		34	14	20
ال شباب والرياضة		21	10	11
ال سياحة		10		10
وزارات أخرى		112	52	60
الجملة		333 1	814	519

III. نفقات التدخل دون الدعم

1. تقدر نفقات التدخل دون الدعم لسنة 2019 بـ 2670 م د مقابل 2514 م د محبنة في سنة 2018 أي بزيادة 156 م د يمثل نسبة 6.2%.

وستمول هذه التدخلات بواسطة الموارد العامة لميزانية الدولة في حدود 2462 م د وعن طريق الموارد الموظفة للحسابات الخاصة في الخزينة في حدود 208 م د.

وستتمكن هذه الاعتمادات أساساً من تمويل تدخلات الدولة بعنوان :

النهاية بالفئات محددة الدخل	النهاية بالفئات محددة الدخل
تنويع مصادر تمويل الصناديق الاجتماعية	759
الجماعات المحلية	300
المنح والقروض الجامعية	487
النهاية بالفئات محددة الدخل	219

2. النهاية بالفئات محددة الدخل: تم تخصيص اعتماد يقدر بـ 759 م د بعنوان النهاية بالفئات محددة الدخل لسنة 2019 ، وستوظف هذه الاعتمادات بالإضافة كما يلي:

- دعم للفئات محددة الدخل:

• صرف منح قارة بـ 180 د شهرياً لفائدة 285 ألف عائلة محددة

الدخل علاوة على إسناد 10 د شهرياً لكل طفل سوي في سن

الدراسة (3 أطفال كحد أقصى لكل عائلة) و 20 د شهرياً للطفل المعاقد.

• تقديم مساعدات بمناسبة العودة المدرسية والجامعية بمبلغ 14 م د.

• تقديم مساعدات في المناسبات الدينية بمبلغ 36 م د.

- تقديم مساعدات ظرفية بـ 2.7 م د.

-رعاية المعوقين:

- إسناد مساعدات على بعث موارد رزق لفائدة المعوقين بمبلغ 2.5 م د.
- صرف منح للجمعيات العاملة في مجال الإعاقة بمبلغ 14 م د.
- تسهيل مراكز رعاية المسنين والمعوقين ومركبات الطفولة ومراكز أطفال في سن ما قبل الدراسة بتكليف قدرت بـ 32.2 م د.

وتتجدر الإشارة إلى أن الفئات محدودة الدخل تتمتع من جهة أخرى بالتدفقة الصحية حيث تتمتع:

- ببطاقات العلاج المجاني في حدود 250 000 بطاقة.
- ببطاقات العلاج بالتعريفة المنخفضة في حدود 622 000 بطاقة.

3. دعم الجماعات المحلية : تقدر الاعتمادات المخصصة لدعم الجماعات المحلية بـ 487 م د.

ويوزع هذا المبلغ كالتالي :

- 470 م د بعنوان الدعم العادي لفائدة الجماعات المحلية ،
- 10 م د بعنوان الدعم الاستثنائي لفائدة الجماعات المحلية ،
- 5 م د بعنوان تسوية قسط من مديونية البلديات،
- 2 م د بعنوان دعم جهاز الشرطة البيئية.

4. المنح و القروض الجامعية :

يقترح رصد اعتماد بمبلغ 218.7 م د بعنوان المنح والقروض الجامعية . حيث تقدر كلفة المنح الجامعية المسندة داخل الجمهورية بـ 157,0 م د وقد تم خلال السنة الجامعية 2018/2019 التوسيع في قاعدة المنتفعين لتشمل 50 % من الطلبة المقدر عددهم الجملي بـ 239854 طالب.

وسيرتّب حوالي 2537 طالباً بمنحة جامعية بالخارج بكلفة جملية تقدر بـ 38,1 م د وذلك بإعتبار مصاريف التأمين والتسجيل والوازرم المدرسية وتذاكر السفر.

هذا علّوة على تخصيص مبلغ 5,3 م د بعنوان قروض جامعية بتونس وبالخارج ومنح أبناء التونسيين بالخارج المزاولين تعليمهم بتونس وإعانت لفائدة الطلبة المعوزين.

كما تم إضافة لذلك إقرار منحة جديدة " منحة الإنداج في الحياة الجامعية" تقدر بـ 500 دينار لفائدة كل ناجح في الباكالوريا منتمي لعائلة ضعيفة أو متوسطة الدخل. وفي هذا الإطار تم تخصيص مبلغ 16,0 م د لفائدة 36 ألف طالب.

IV. نفقات الدعم

1. تبلغ التقديرات الإجمالية لنفقات الدعم 4350 م د وهو ما يمثل:

- 70.7% من نفقات التنمية دون اعتبار أصل الدين العمومي

- 17.2% من جملة نفقات التصرف دون اعتبار فائدة الدين العمومي

- 10.7% من جملة الميزانية

- 3.7% من الناتج المحلي الداخلي.

ولئن تترجم هذه النسب أهمية الجانب الاجتماعي لتدخل الدولة إلا أنها تطرح مسألة تأكيد إصلاح ومراجعة منظومة الدعم بهدف ترشيدها وتوجيهها نحو مستحقيه.

2. دعم المحروقات

تم ضبط حاجيات التمويل الضرورية لتوارن منظومة المحروقات و الكهرباء و الغاز في سنة 2019 على أساس المعطيات و الفرضيات التالية:

- معدل سعر النفط : 75 دولار للبرميل من نوع " البرنت " ،

- حجم الإنتاج الوطني في حدود 2.320 مليون طن من النفط الخام و 2351 مليون طن معادل نفط من الغاز الطبيعي مقابل على التوالي 2147 مليون طن و 2205 مليون طن محتملة لسنة 2018 ،

- حجم استهلاك الغاز الطبيعي بـ 5810 مليون طن معادل نفط أي بزيادة بحوالي 2.7 % بالمقارنة مع التقديرات المحسنة لسنة 2018 (5655 م ط.م.ن) ،

- تطور استهلاك المنتوجات النفطية الجاهزة بحوالي 2 % بالمقارنة مع التقديرات المحسنة لسنة 2018 (3990 مقابل 3910 مليون طن) ،

- توريد 3.252 مليون طن من المنتوجات النفطية الجاهزة مقابل 3350 مليون طن محتملة لسنة 2018 ،

- توريد 2867 مليون طن من الغاز الطبيعي الجزائري أي بزيادة بحوالي 0.8 % بالمقارنة مع التقديرات المحسنة لسنة 2018 (2.851 م ط.م.ن)

و يقترح تمويل الحاجيات المذكورة على النحو التالي:

- الإقتصاد في نفقات الشركة التونسية للكهرباء و الغاز و الشركة التونسية لصناعات التكرير المتآتية من إنعكاس برنامج الضغط

على كلفة الإنتاج وذلك في إطار عقد حسن الأداء الذي شرعت الشركتين المذكورتين في تنفيذه ،

- التأثير السنوي بالنسبة لسنة 2019 للزيادة المنجزة خلال 2018.
- إجراء تعديلات دورية لأسعار البيع للعموم في سنة 2019
- رصد منحة بقيمة 2100 م د بميزانية وزارة الصناعة و المؤسسات الصغرى والمتوسطة بعنوان دعم المحروقات تخصص لتغطية حاجيات التمويل المتبقية لضمان توازن منظومة المحروقات.

3. دعم المواد الأساسية

يقترح رصد مبلغ 1800 م د سنة 2019 بعنوان نفقات دعم المواد الأساسية مقابل 1570 م د مرسمة بقانون المالية لسنة 2018 و 1750 م د محينة لسنة 2018. وتتوزع حاجيات الدعم لسنة 2019 كما يلي :

المواد	مبلغ الدعم	الجملة
الحبوب	1325 م د	
الزيت النباتي	240 م د	
الحليب	180 م د	
العجين الغذائي والكسكسي	40 م د	
السكر	10 م د	
الورق المدرسي	5 م د	
	1800 م د	

هذا وتتجدر الإشارة إلى أنه سيتم العمل على مزيد ترشيد دعم المواد الأساسية والتحكم فيه في انتظار التفرغ من مشروع إصلاح منظومة الدعم الذي يتطلب مزيد التدقيق في

مختلف الجوانب التقنية والفنية لوضع خطة عمل واضحة وشاملة تشمل كافة الاطراف المعنية من خبراء وأطراف اجتماعيين.

4. دعم النقل العمومي

يقترح بالنسبة لسنة 2019 رصد اعتماد في حدود 450 م د وهو نفس المبلغ المرسم سنة 2018 بعنوان دعم النقل المدرسي والجامعي والنقل بتعریفات منخفضة وكذلك النقل المجاني لبعض الفئات الخصوصية (دون اعتبار الأسلامك النشيطة).

ويوزع هذا المبلغ بين شركات النقل كما يلي:

بحساب م د

التطور %	تقديرات 2018	ق م 2018	الشركات
-	255,0	255,0	الشركات الجهوية للنقل
-	50,0	50,0	الشركة الوطنية للسكك الحديدية
-	96,0	96,0	شركة نقل تونس: النقل عبر الحافلات
2,9	35,0	34,0	شركة نقل تونس: النقل عبر المترو
-	10,0	10,0	الشركة الجديدة للنقل بقرقة
-		1,0	النقل المدرسي الريفي (*)
	3,0	3,0	شركة الخطوط التونسية السريعة
-	1,0	1,0	الشركة الوطنية للنقل بين المدن

(*) سيتم ترسيم اعتمادات النقل المدرسي الريفي على ميزانية وزارة التربية لسنة 2019 في حدود 1,5 م د

V. هذا وتتضمن نفقات التصرف المقترحة بعنوان سنة 2019 اعتماداً قدره 495 م د بباب النفقات الطارئة وغير الموزعة لتغطية الحاجيات المتأكدة التي قد تطرأ خلال السنة.

نفقات التنمية

تبلغ نفقات التنمية المقترحة لسنة 2019 ما قدره 6150 م د مقابل 5893 م د كاعتمادات محينة لسنة 2018 و 743 5 م د مرسمة بقانون المالية الأصلي لسنة 2018.

وفي ما يلي أهم مكونات المشاريع التنموية المدرجة بمشروع ميزانية 2019:

رئاسة الحكومة

تقدر نفقات التنمية لرئاسة الحكومة بعنوان سنة 2019 بـ 7.7 م د دفعاً موزعة أساساً كالتالي:

- **المصالح المركزية والمؤسسات العمومية الإدارية** : 3.3 م د : تتمثل أهم المشاريع في

استكمال تهيئة الشبكات الفنية بمقر رئاسة الحكومة الكائن بشارع الحرية حيث تم تحيبن الكلفة

الجمالية للمشروع لتصبح في حدود 1.5 م د أي بزيادة قدرها 0.7 م د إلى جانب موافقة

إنجاز أشغال تهيئة فضاءات التدريس والمطعم بالمدرسة الوطنية للإدارة وذلك بترسيم

إعتمادات دفع قدرها 0.3 م د.

- **المؤسسات العمومية غير الإدارية والهيئات الدستورية المستقلة والهيئات العمومية**

المستقلة: 4.4 م د : سيتم أساساً رصد اعتمادات دفع قدرها 1.8 م د لفائدة مؤسسة التلفزة

التونسية لتجديد التجهيزات التلفزية والنظم والبرمجيات الإعلامية. و تخصيص اعتمادات

دفع قدرها 1.4 م د بعنوان تهئات مختلفة لمقر مؤسسة الإذاعة التونسية ولتجهيز مقرات

الإذاعات الجهوية.

كما سيتواصل دعم عمل الهيئات الدستورية المستقلة والمدرجة إعتماداتها بميزانية رئاسة

الحكومة والتي هي في طور التركيز (الهيئة الوطنية لمكافحة الفساد والهيئة العليا المستقلة

للإتصال السمعي والبصري) بتخصيص إعتمادات الضرورية لتمويل مجموعة من

المشاريع نذكر بالخصوص تهيئة وتجهيز مركز بحوث ودراسات لفائدة الهيئة العليا المستقلة

للاتصال السمعي والبصري وإنجاز دراسة تتعلق بتركيز منظومة لقياس نسب المشاهدة والإستماع لوسائل الإعلام.

أما بخصوص الهيئات العمومية المستقلة (الهيئة الوطنية للوقاية من التعذيب وهيئة النفاذ إلى المعلومة) فسيتم تخصيص إعتمادات أساسا لتطوير المنظومات والشبكات ورقمنة المعطيات والأرشيف للهيئة الوطنية للوقاية من التعذيب وإقتناه تجهيزات ووسائل نقل.

وزارة الداخلية

في إطار تعزيز وتطوير قدرة الوزارة على الاضطلاع بمهامها الأمنية ومقاومة الجريمة والإرهاب في أحسن الظروف، سيتم في سنة 2019 تخصيص اعتمادات دفع بقيمة 204 م د لإنجاز أهم البرامج والمشاريع التالية :

-مواصلة تدعيم التجهيزات والبرامج الإعلامية بالوزارة بتكلفة قدرها 15.3 م د واعتمادات دفع حددت بحوالي 19 م د.

-مزيد دعم المصالح الجهوية عن طريق تهيئة وبناء مقرات الولايات والمعتمديات وتجهيزها وذلك بكلفة قدرها 8.1 م د واعتمادات دفع في حدود 8.1 م د.

-تواصل تدعيم الهيكل الأساسي للأمن الداخلي بكلفة قدرها 75.4 م د واعتمادات دفع قدرها 67.6 م د لبناء وترميم وتوسيع ثكنات و مراكز الأمن و الحرس الوطني .

-مواصلة تدعيم تجهيزات الأمن الوطني بكلفة قدرها 93 م د وباعتمادات دفع في حدود 34.7 م د لاقتاء تجهيزات خاصة و أجهزة إتصالات ومعدات لمراقبة حركة المرور و إقتاء قطع غيار و مدرّعات وبرنامج إكساء قوات الأمن الداخلي.

-مواصلة تمويل برنامج إكساء قوات الأمن الداخلي بكلفة قدرها 60 م د وباعتمادات دفع في حدود 18 م د.

-اقتاء تجهيزات مختلفة لفائدة مدارس التكوين والمدرسة الوطنية للحماية المدنية وتوسيعها وتهيئتها بكلفة قدرها 12.3 م د وباعتمادات دفع في حدود 10.9 م د.

-دعم الديوان الوطني للحماية المدنية من خلال اقتاء تجهيزات ومعدات ودعم الهيكل الأساسي بالإضافة إلى برنامج ترميم وصيانة المقرات الجهوية بكلفة تقدر بـ 26 م د.

الدفاع الوطني

في إطار تعزيز وتطوير قدرات الوزارة على الاضطلاع بمهامها وخاصة حماية التراب الوطني وتعزيز أمننا القومي، سيتم في سنة 2019 تخصيص اعتمادات دفع بقيمة 600 م د لإنجاز أهم البرامج والمشاريع التالية :

- تدعيم الهيكل الأساسي العسكري من خلال برنامج متكمال لتهيئة الثكنات والمستشفيات العسكرية وذلك بتخصيص اعتمادات دفع في حدود 70 م د .
- تدعيم التجهيزات العسكرية بتخصيص اعتماد دفع قدره 498.3 م د لضمان جاهزية المعدات العسكرية.
- تدعيم تجهيزات الهياكل والمؤسسات العسكرية بتخصيص اعتمادات دفع بـ 8.5 م د.
- تدعيم ديوان تنمية رجيم معتوق والمحدث والمركز الوطني لرسم الخرائط والاستشعار عن بعد والمستشفى العسكري الأصلي للتعليم بتونس وديوان المساكن العسكرية ومركز البحث العسكرية بتخصيص اعتمادات دفع جملية تقدر بـ 20.7 م د.

العدل

سيتم خلال سنة 2019 تخصيص إعتمادات دفع قدرها **70.0** م د موزعة بين برنامجي العدل و السجون كما يلي:

- برنامج العدل :

في إطار دعم نجاعة مرفق القضاء تمّ بلورة رؤية إستراتيجية لإصلاح المنظومة القضائية ضماناً لاستقلالية السلطة القضائية وإستعادة ثقة المواطنين في العدالة.

وعلى هذا الأساس، تدعّمت مجهودات الإستثمار لفائدة كل من المصالح العدلية والمصالح السجنية لبلوغ الأهداف التالية :

- تأهيل وتعصير مرفق القضاء حسب المعايير الدولية بالإضافة إلى توفير الحماية لكل من الأفراد والمقرات والوثائق والمعلومات من أجل تحسين جودة الخدمات القضائية وحماية حقوق المتقاضين.
- تحسين الخدمات القضائية وتيسير الولوج إليها عن بعد.
- تيسير النفاذ إلى العدالة عبر إقتناء منظومات خصوصية.
- تطوير أساليب العمل والخدمات عبر تجديد ودعم أجهزة الإعلامية.

ولتحقيق هذه الأهداف، فقد تم رصد اعتمادات دفع في حدود **34,0** م د تخصص لفائدة المشاريع المتواصلة والإطلاق في إنجاز المشاريع الجديدة التالية :

التكلفة

7,7	م د	-تهيئة وتوسيع محاكم الناحية
5,9	م د	-تهيئة وتوسيع المحاكم الإبتدائية
1,7	م د	-تهيئة وتوسيع محاكم الإستئناف
1,7	م د	-بناء الفرع العقاري بتطاوين
1,1	م د	-هدم و إعادة بناء محكمة الناحية بسوسة
3,3	م د	-بناء محكمة الناحية بنفزة
79,0	م د	-إطلاق أشغال بناء مقر المحكمة الإبتدائية بتونس
3,4	م د	-أشغال توسيع المحكمة الإبتدائية بالقصرين
3,3	م د	-توسيع المحكمة الابتدائية بالقيروان
1,1	م د	-توسيع المحكمة الابتدائية بمدنين
11,0	م د	-بناء محكمة الإستئناف بسيدي بوزيد
6,5	م د	-أشغال توسيع محكمة التعقيب
0,9	م د	-تهيئة وحدات صحية للنساء بمحلي المحاكم
1,8	م د	-برنامج رقمنة الأرشيف
1,0	م د	-تجهيز المحاكم
4,1	م د	-برامج إعلامية ومنظومات خصوصية للمحاكم

- برنامج السجون :

في إطار إصلاح المنظومة السجنية والإصلاحية، تم وضع إستراتيجية تضمن حق كل من السجين والعون من خلال الأهداف التالية :

- تحسين ظروف إقامة المساجين والأعوان عبر تهيئة وتوسيع السجون وفق المعايير الدولية.
- تأهيل المساجين لإعادة إدماجهم في المجتمع.
- تدعيم تأمين الوحدات السجنية والإصلاحية.
- تركيز تجهيزات ومعدات أمنية ضرورية.

ويتبين ذلك من خلال ما تم رصده من إعتمادات دفع قدرها 36 م د التي ستخصص لمواصلة إنجاز المشاريع المتعهد بها خلال السنوات السابقة على غرار :

التكلفة

بناء سجن بلي 57,4 م د	
بناء سجن باجة 35,0 م د	
مواصلة بناء مركز تأهيل للإفراج بأوذنة 6,7 م د	

والشرع في إنجاز مشاريع وبرامج سنوية جديدة تتمثل أساساً في تهيئة و توسيع جملة من المؤسسات السجنية من أجل تحسين بنيتها التحتية و تحسين ظروف إقامة السجين فيها بما يتناسب مع المعايير الدولية .

و تتعلق بالخصوص بـ : التكلفة

تهيئة وتوسيع السجون 2,6 م د	
اقتناء تجهيزات أمنية وإتصالية 9,9 م د	
تهيئة و توسيع المدرسة الوطنية للسجون والإصلاح 10,0 م د	
تجهيز ورشات التأهيل المهني 1,9 م د	
برنامج إكساء أعون السجون 3,0 م د	
اقتناء وسائل لنقل الأنابيب والخيالة 0,8 م د	
تجهيزات خصوصية للسجون 2,4 م د	

3,0 م د	-بناء قاعدة لوجستية بسجن المرناقية
7,5 م د	-تهدئة سجن مرناق
4,0 م د	-تهيئة الوحدة الإستشفائية بسجن الرابطة
2,0 م د	-تهيئة و توسيع سجن الهوارب
30,0 م د	-تهيئة و توسيع سجن الرومي
2,0 م د	-بناء مجمع خاص بالنساء بسجن المنستير
7,5 م د	-توسيع مركز إصلاح الأطفال الجانحين بقمرت
1,0 م د	-إقتناص وسائل خاصة بنقل المساجين

وزارة الشؤون الخارجية

تم رصد اعتمادات لفائدة نفقات التنمية لوزارة الخارجية في حدود 7.5 م د ستنخصص أساسا في البرامج و المشاريع التالية :

توفير تجهيزات مختلفة لفائدة الإدارة المركزية بمبلغ قدره 1.1 م د .

مواصلة مشروع بناء مقرى الإقامة والسفارة بإسلامabad بمبلغ قدره 1 م د.

تهيئة وتجديد مقر البعثة بنيويورك 2 م د.

صيانة و تهيئة مقرات المراكز الدبلوماسية و القنصلية بالخارج حيث تم رصد مبلغ قدره 2 م د بعنوان تهيئة مجموعة من المقرات التي هي على ملك الدولة .

توفير مختلف التجهيزات لفائدة المراكز الدبلوماسية و القنصلية بالخارج بمبلغ قدره 1.1 م د.

تبلغ إعتمادات الدفع للمشاريع المقترحة لسنة 2019 ما قدره 195.7 م د موزعة بالأساس

حسب البرامج التالية كما يلي :

1- البيئة وجودة الحياة :

سيتم تخصيص 3.4 م د كإعتمادات دفع بعنوان البرامج السنوية و المشاريع المتواصلة المتعلقة أساسا ب :

- دعم تجهيزات البنك الوطني للجينات .
- دراسة التقييم البيئي الاستراتيجي لاستكشاف المحروقات التقليدية وغير التقليدية بالمنطقة الشرقية الوسطى .
- مشروع استصلاح و إزالة التلوث لموقع معمل الحلفاء بالقصرين.
- المساهمة في انجاز المشروع المندمج لإزالة التلوث ببحيرة بنزرت.
- تنفيذ الإطار الوطني للسلامة الإحيائية .
- التصرف المستدام في المنظومات الواحدية .

2- التطهير:

سيتم ترسيم إعتمادات دفع في حدود 159.7 م د (منها 64 م د بعنوان تسديد أصل الدين) لإتمام المشاريع التالية :

- أشغال تطهير 32 حيا شعبيا في إطار البرنامج الوطني لتطهير الأحياء الشعبية (المشروع الرابع والخامس)،
- أشغال تطهير المنطقتين الريفيتين حزوة بولاية توزر وورغش بولاية جنوبية،
- تهذيب معدات محطات الضخ بولاية المهدية والمنستير (6 محطات بالمهدية ومحطتان بالمنستير)،
- تهذيب وتوسيع محطات الضخ SRB1 و SRB2 بينزرت ومحطة الضخ بالمنطقة الصناعية منزل جميل،
- تهذيب محطة الضخ SP2 بقلعة الأندلس ومحطة الضخ SRDF4 بأريانة.

-مواصلة أشغال تطهير حوالي 18 حيا شعبيا في إطار المشروع الخامس لتطهير الأحياء الشعبية ،

-أشغال تمديد شبكة التطهير بمدينة مكثر ومنظومة تحويل المياه المستعملة،

-تهذيب تجهيزات محطة الضخ الدخيلة و M6 وتوفير ونقل ووضع قنوات الضخ،

-إنجاز منظومة تحويل المياه المستعملة من القلعة الصغرى إلى محطة التطهير سوسة

حمدون،

-تهذيب شبكة التطهير الثانوية بمدينة سوسة،

-تهذيب شبكة التطهير بمدينتي القصرين وسيدي بوزيد،

-توسيع شبكة التطهير الرئيسية برواد.

كما سيتم في إنجاز الأشغال التالية :

-تطهير حوالي 67 حيا شعبيا في إطار المشروع الخامس لتطهير الأحياء الشعبية،

-تطهير 3 مناطق ريفية وهي شط مريم بولاية سوسة ووادي الزرقاء بولاية باجة وحاسي الفريد بولاية القصرين،

-إبعاد مصب المياه المعالجة لمحطة التطهير عوسبة،

-تدعم شبكة التطهير بمدينتي الرديف وأم العرياس،

-ربط شبكة التطهير بمدينة قصر قصبة بمحطة التطهير بقصبة،

-تدعم شبكة التطهير بمدينتي تالة وفريانة،

-تدعم شبكة التطهير بالسواسي،

-إنجاز شبكة تحويل المياه المستعملة من سوسة الغربية إلى محطة سوسة الجنوبية وشبكة تحويل المياه المطهرة من محطة سوسة حمدون إلى المصرف البحري،

-تهذيب تجهيزات 10 محطات ضخ بولاية سوسة،

-إنجاز منظومة تحويل المياه المستعملة طبلبة - البقالطة،

-إنجاز مركز معالجة وتخزين الحمأة بقطب التطهير سوسة حمدون،

-إنجاز وتهذيب أحواض تجفيف الحمأة بمحطات التطهير بولايات الشمال،

-إنجاز وتهذيب أحواض تجفيف الحمأة بمحطات التطهير بولايات الوسط،

-إنجاز وتهذيب أحواض تجفيف الحمأة بمحطات التطهير بولايات الجنوب ،

- تدعيم شبكة التطهير بولاية صفاقس،
- تدعيم شبكة التطهير بمدينتي ساقية الزيت وساقية الدائر بولاية صفاقس،
- تدعيم شبكة التطهير بمدينة قبلي،
- تدعيم شبكة التطهير بمدينتي فوسانة والرقاب،
- توسيع شبكات التطهير بتونس المدينة وأريانة،
- توسيع شبكات التطهير بسكرة وسيدي ثابت،
- تهذيب محطات الضخ SPA2 و SPA3 بحمام الأنف و E1 و E2 بمقررين والمروج 4 وهي الصنوبر بحمام الشط،
- تهذيب منشآت التطهير بقباس والحامة وجرجيس ،
- أشغال تطهير مدينة منزل حر وربطها بمحطة التطهير قربة،
- تطهير مدينة بنى خداش.

3 - التصرف في النفايات :

- سيتم في سنة 2019 ترسيم إعتمادات دفع في حدود 27 م د لمواصلة إنجاز المشاريع التالية :
- مصب مراقب إضافي للفضلات و مراكز لتحويل بتونس الكبرى.
 - برنامج غلق و إعادة تهيئة المصبات العشوائية للفضلات .
 - المصب المراقب للفضلات بحوض وادي مجردة .
 - المصبات المراقبة للفضلات بولايات قفصة والقصرين وسيدي بوزيد و زغوان والمهدية و توزر و قبلي .
 - توسيعة المصبات المراقبة للفضلات بكل من ولايات قابس،صفاقس،نابل،مدنين،القيروان والمنستير.

4 - التنمية المستدامة :

ينتظر خلال سنة 2019مواصلة إنجاز البرامج السنوية كدعم القدرات الوطنية في مجال التنمية المستدامة و المساعدة على تهيئة حدائق و نوادي البيئة المدرسية وقد تم للغرض ترسيم اعتمادات دفع قدرها 0.9 م د.

5 - حماية الشريط الساحلي :

سيتم في سنة 2019 تخصيص إعتمادات دفع قدرها 3.2 م د للقيام بالبرامج السنوية المتمثلة أساسا في تنظيف و تأهيل الشواطئ بالإضافة إلى مشاريع استصلاح الوضعيات البيئية وحماية الشواطئ من الانجراف البحري وحماية كل من شواطئ رفاف وسليمان والشفار وهرقلة.

الشؤون المحلية :

تقدر الاعتمادات المقترن ترسيمها على الموارد العامة لميزانية الدولة بعنوان سنة 2019 لفائدة صندوق القروض ومساعدة الجماعات المحلية كالتالي:

-إعتمادات التعهد: 183.3 م د

-إعتمادات الدفع: 127.0 م د

وسيتم تخصيص هذه الإعتمادات أساسا لتمويل المشاريع المدرجة لفائدة الجماعات المحلية وذلك في إطار دفع الإستثمار المحلي وخلق مواطن شغل على مستوى الجهات.

وتوزع الإعتمادات المذكورة بين مختلف الجماعات المحلية حسب الشروط المنصوص عليها ضمن الأمر عدد 3505 لسنة 2014 المؤرخ في 30 سبتمبر 2014 والمتعلق بضبط شروط إسناد القروض ومنح المساعدات بواسطة صندوق القروض ومساعدة الجماعات المحلية في شكل مساعدات تتخذ صيغة من بين الصيغتين التاليتين:

-**مساعدات إجمالية غير موظفة:** والتي تمنح سنويا لفائدة الجماعات المحلية على أساس مقاييس تأخذ بعين الاعتبار عدد السكان والطاقة الجبائية لكل جماعة محلية بما يضمن التمييز الإيجابي وتقليل فوارق التنمية بين الجماعات المحلية.

-**مساعدات موظفة:** والتي تخصص لتغطية كامل تكاليف إنجاز البرنامج الخصوصي لتهذيب الأحياء الشعبية ولتمويل البرامج والمشاريع الأخرى ذات الأولوية الوطنية منها أو الخصوصية وتسند وفقا للشروط المحددة أو التي يضبطها الصندوق لكل برنامج أو مشروع تنمية.

وتتلخص تدخلات الصندوق خلال سنة 2019 أساسا في :

- المساعدات الموظفة لتمويل البرامج الوطنية،

- المساعدات غير الموظفة لتمويل المشاريع المدرجة بالمخطر،

- برنامج تطوير قدرات التصرف للجماعات المحلية.

كما أنه في إطار التعاون مع البنك الدولي والبنك الأوروبي للاستثمار والوكالة الفرنسية للتنمية تم إمضاء إتفاقيات قرض لتمويل برنامج التنمية الحضرية والحكومة المحلية للفترة 2016-2019 (برنامج الاستثمار البلدي) والذي سيمكن المجالس البلدية والجهوية من المساهمة في مزيد اختيار وتحديد أولويات مشاريعها وبرامجها بما يتوافق مع مبادئ الحكومة المحلية.

الشأن الديني

يتواصل مجهد الدولة الخاص بالشؤون الدينية حيث تم رصد حوالي 2 م د لنفقات التنمية ستخصص أساساً للمشاريع التالية:

- التهبيات الكبرى للمعالم الدينية حيث تم رصد مبلغ قدره 1.3 م د بعنوان بناء وتهيئة الجوامع والمساجد،

- اقتناء تجهيزات ومعدات وبرامج اعلامية حيث تم رصد مبلغ 0.2 م د لتجهيز الإدارات المركزية والإدارات الجهوية.

- تهبيات مختلفة بمقر الوزارة والإدارات الجهوية : 0.5 م د

كما تم رصد إعتمادات بعنوان الأول بـ 15 م د بعنوان صيانة وتأثيث وتسخير الجوامع والمساجد موزعة على جل مناطق الجمهورية.

المالية

تم إعتماد هيكلة ميزانية الوزارة وفق التقييم البرامجي : برنامج الديوانة، برنامج الجباية، برنامج المحاسبة العمومية والاستخلاص، برنامج مصالح الميزانية ، برنامج التصرف في الدين وبرنامج القيادة والمساندة.

وتبلغ جملة نفقات التنمية 110 م د مقسمة بين البرامج كما يلي :

- | | |
|--------------------------------------|-------------|
| برограмم الديوانة | : 33.63 م د |
| برنامجه الجباية | : 2.70 م د |
| برنامجه المحاسبة العمومية والاستخلاص | : 11.0 م د |
| برنامجه مصالح الميزانية | : 0.154 م د |
| برنامجه التصرف في الدين | : 0.016 م د |
| برنامجه القيادة والمساندة | : 62.5 م د |

وتحصص هذه الاعتمادات لتنفيذ برامج ومشاريع لتحقيق الأهداف المرسومة لمهمة المالية ذكر من أهمها :

• مواصلة برنامج تعصير الديوانة الذي تم برمجة انجازه على 5 سنوات بداية من سنة 2015 وقد تم للغرض رصد اعتمادات دفع لسنة 2019 قدرها 33.6 م د لإنجاز جملة من المشاريع والأنشطة ذكر منها :

- برنامج إكساء الأعوان الخاضعين للزي النظامي : 9.0 م د
- بناء وتهيئة مراكز و محلات لمصالح الديوانة : 5.16 م د
- مواصلة بناء مقر الإدارة العامة للديوانة : 3.0 م د
- تجهيز ميدان الرماية بالمدرسة الوطنية للديوانة : 2.9 م د
- اقتناء وتركيب القسط الأول من الشبكة الراديوية : 2.0 م د
- اقتناء وسائل نقل لمصالح الديوانة : 2.0 م د
- اقتناء أجهزة سكانار 1.6 م د
- اقتناء معدات خصوصية لمصالح الديوانة : 1.0 م د
- هدم وبناء مقر الإدارة الجهوية للديوانة بصفاقس : 1.0 م د

• تحسين استخلاص موارد الدولة وتدعم العدالة الجبائية وتعصير إدارة الجبائية ودعم الواجب الجبائي ومكافحة التهرب الضريبي بالإضافة إلى مسک وتقديم الحسابات العمومية وفق معايير الشفافية والدقة والمصداقية وقد تم رصد اعتمادات قدرها 13.7 م د لإنجاز جملة من المشاريع ذكر منه خاصة :

- بناء القباضات 6.6 م د
- تهيئة وصيانة قباضات المالية 2.0 م د
- بناء مكاتب مراقبة 0.7 م د
- تهيئة وصيانة مكاتب مراقبة 0.6 م د
- اقتناء معدات اعلامية (برنامج الجبائية) 0.8 م د
- اقتناء معدات اعلامية (برنامج المحاسبة العمومية) 0.6 م د

- وفي إطار تعصير النظام المعلوماتي بهدف تطوير أساليب العمل والأداء، سيتم بالإضافة إلى تطوير النظم الإعلامية الحالية إنجاز برمجيات جديدة أهمها :
- دراسة وتطوير النظام المعلوماتي الجديد للتصرف المالي (الميزانية، التصرف في الخزينة...) استعداد لتطبيق مقتضيات مشروع القانون الأساسي للميزانية والنظام المحاسبي ،
- تطوير ووضع حيز التنفيذ لبرمجة للتصرف في عمليات الخزينة للقباضات المالية مع الـأخذ بعين الاعتبار للدفع بواسطة البطاقات البنكية (TPE) ،
- التنوع في عمليات الخلاص الإلكتروني عبر خلاص المخالفات المرورية عن طريق البطاقات البنكية أو البريدية عبر موقع الواب أو عن طريق الهاتف المحمولة عبر (USSD) ،
- تجهيز مصالح مراقبة الأداءات بالمعدات والتطبيقات اللازمة لاستغلال اللوحات الرقمية الضرورية لإنجاز عمليات الرقابة على عين المكان،
- تعميم الاستغلال للإضمار الجبائي،
- تطوير برمجية لتقديم المساعدة على عمليات المراقبة الجبائية المعمقة "SEDAR" (اختيار ملفات المطالبين بالأداء على أساس دراسة المخاطر)،
- تطوير التطبيقات المعلوماتية الخاصة باستغلال والتصرف في الفواتير الإلكترونية،
- تبسيط إجراءات التسجيل بقباضات المالية عبر إنجاز مشروع رقمنة عمليات التعريف بالإمضاء،
- تطوير ووضع حيز الاستغلال لخدمة متابعة خلاص فواتير مزودي الدولة عن بعد،
- وضع حيز الاستغلال لمنصة للرسائل النصية SMS،
- تطوير خدمات الأنترانet بالنسبة للمصالح الراجعة بالنظر للوزارة وتعظيم استغلال المنصة الخاصة بالتراسل الإلكتروني المؤمن وبتبادل الملفات وبالتالي التصرف الوثائقي.
- تركيز المنظومة الخاصة بالتصرف في أجهزة تسجيل العمليات "enregistreuse" .
caisse

- التجديد التكنولوجي لمنظومة المراقبة الجبائية "صادق SADEC" ،
- إنجاز برمجية للتصرف ومتابعة الودائع القضائية ضمن منظومة "رفيق" ،
- تجديد النظام المعلوماتي للتصرف في الديون الخارجية "سياد SIADE" ،
- تطوير نظام لمتابعة استهلاك نفقات الاستثمار المرسمة بالموارد الخارجية لتمويل مشاريع الدولة "موظفة MOUADHAFA" ،
- تطوير برمجية للتصرف في عمليات الاكتتاب في رقاع الخزينة ،
- تأمين الانتقال إلى مرحلة لامادية السنّدات المضمونة المعهد بها من قبل منظومة "سند SINDA" عبر اعتماد تقنية الإمضاء الإلكتروني ،
- تعميم انخراط جميع المحاسبين العموميين في المنظومة الوطنية للمقاصة الإلكترونية للشيكات التي تم تطويرها ،
- كما سيتم في سنة 2019 مواصلة إنجاز برنامج تمويل مؤسسات وجمعيات القروض الصغرى الذي تقدر كلفته الجملية بـ 250 م د والذي انطلق منذ سنة 2017، وذلك بترسيم اعتمادات برنامج وتعهد بـ 50 م د ودفع بـ 60 م د.

أملاك الدولة و الشؤون العقارية

سيتم في سنة 2019 ترسيم اعتمادات قدرها 13 م د ستوجه أساساً لتمويل جملة من البرامج الممثلة في :

- التسريع في تطهير سجلات أملاك الدولة العقارية و تحبيب الوضعيّات الإستحقاقية و إضفاء مزيد من النجاعة لأعمال الضبط الإلكتروني لملك الدولة الخاص بإضافة الأمثلة الرقمية عبر خارطة رقمية جيوغرافية لأملاك الدولة العقارية تتفاعل بصفة مباشرة مع منظومات التصرف في ملك الدولة الخاص و السجلات الإلكترونية و تاهيل مصالح الوزارة الساهرة على قطاع العقارات الفلاحية و تمكينها من أداة عصرية و ناجعة للمحافظة على أملاك الدولة ووقف الاعتداءات الممارسة عليها.

- احكام مراقبة السيارات الادارية عند الجولان على الطريق وفقا لاحكام الامر الحكومي عدد 647 لسنة 2017.

- تحديد 150 قطعة ارض لملك الدولة

- تسجيل 300 مدرسة و مسكن اداريا و مؤسسة عمومية و الرصيد العقاري المتأتي من عمل
الجان

- انجاز الدراسات الفنية و الابحاث العقارية المتعلقة بالعقارات الفلاحية

- اعادة هيكلة 10 الاف هكتار من الاراضى الدولية الفلاحية

و يجدر التذكير ان ميزانية التنمية لسنة 2019 تتضمن نفقات لتحسين ظروف العمل بالادارة من خلال مواصلة بناء مقرات ادارات جهوية و تهيئة فضاءات موجودة و اقتناه تجهيزات ادارية و معدات اعلامية.

التنمية والاستثمار والتعاون الدولي

سيتم في سنة 2019 رصد اعتمادات دفع تقدر بـ 712 م د مقابل 500 م د مرسمة سنة 2018 أي بزيادة تقدر بـ 42.4% لمزيد دفع قطاع التنمية والاستثمار والتعاون الدولي.

البرنامج الجهوي للقتمية :

سيتم خلال سنة 2019 تخصيص اعتماد دفع بـ 649 م د ستخصص أساساً لـ:

-**تحسين ظروف العيش :** سيتم خلال سنة 2019 مضاعفة الاعتمادات المخصصة للبرنامج وذلك بترسيم 360 م د قصد المساهمة في توفير المرافق الأساسية وتحسين ظروف العيش بالمناطق ذات الأولوية .

-**الحضرائر الجهوية:** سيتم تخصيص مبلغ بقيمة 234.7 م د لمواصلة تمويل برامج الحضائر الجهوية لفائدة 48.000 عامل حضيرة.

-**دعم التمويل الذاتي :** سيتم تخصيص اعتماد قدره 44 م د لتمويل مساهمة ال巴عثين في تمويل مشاريعهم في نطاق برنامج "اعتماد الانطلاق 1 و 2".

برنامج التنمية المندمجة:

-**استكمال القسطنين الأول والثاني:** تبلغ كلفة هذا البرنامج 520 م د وتشمل تدخلاته 90 معتمدية، منها 73 بالولايات الداخلية بدول عن طريق:

- ميزانية الدولة : % 32,2

- الصندوق العربي للإنماء الاقتصادي والإجتماعي : % 40,4

- مصادر تمويل أخرى لتمويل العناصر الفردية (بنك تمويل المؤسسات الصغرى والمتوسطة والبنك التونسي للتضامن والصندوق الخاص للتنمية الفلاحية والصيد البحري والجمعيات..) : 27,4 %.

وسيتم خلال سنة 2019 برمجة اعتمادات دفع في حدود 24 م د لهذا التدخل منها 14 م د ممولة عن طريق القروض الخارجية الموظفة.

-**الشروع في القسط الثالث :** سيتم خلال سنة 2019 الانطلاق الفعلي في القسط الثالث لبرنامج التنمية المندمجة وتشمل تدخلاته 100 معتمدية بكلفة جملية تقدر بـ 1000 م د موزعة كالتالي:

- ميزانية الدولة : 690 م د

- البنوك ومساهمة المنتفعين : 310 م د .

وسيتم خلال سنة 2019 تخصيص اعتمادات في حدود 22 م د منها 6.5 م د موارد متبقية.

الاستثمار والتعاون الدولي :

سيتم خلال سنة 2019 إعطاء الأولوية للشروع في تركيز الصندوق التونسي للاستثمار بعد تركيز "المجلس الأعلى للاستثمار" و هيأكل "الهيئة التونسية للاستثمار".

وسيتواصل هذه السنة:

- تنفيذ إستراتيجية شاملة ومتناقة لدفع التعاون الدولي بين الجمهورية التونسية والبلدان الأجنبية والمؤسسات والمنظمات الدولية والإقليمية في الميادين الاقتصادية والمالية والفنية والنهوض بالشراكة ودعم الاستثمار الخارجي.

- تنمية النهوض بفرص الشراكة والاستثمار الخارجي ومساندة ومساعدة عمليات الاستثمار الخارجي بالبلاد التونسية.

- التركيز على المشاريع الممولة بالشراكة بين القطاعين العام والخاص.

- النهوض بالتعاون الفني التونسي من خلال الوكالة التونسية للتعاون الفني التي تعمل على توظيف أكبر عدد ممكن من الكفاءات والخبرات التونسية الفردية منها والمؤسساتية لدى مختلف الشركاء من مشغلين أجانب ومنظمات إقليمية ودولية وبلدان مانحة واستكشاف أسواق وميادين من شأنها

أن تفتح مجالات تعاون سواء على صعيد توظيف الكفاءات التونسية أو على صعيد دعم التعاون جنوب – جنوب.

- دعم الاستثمار الخارجي من خلال وكالة النهوض بالاستثمار الخارجي التي تعمل على تأطير المستثمرين ومساعدة المؤسسات على تجاوز العراقيل والإشكاليات التي قد تعترضها وخاصة المؤسسات الأجنبية بالإضافة إلى دعم العمل الترويجي لتونس الجديدة كوجهة للاستثمار عبر تثمين المكتسبات المسجلة خلال الفترة الانتقالية وذلك انطلاقا من المناخ السياسي والاقتصادي الجديد الذي يوفر إطارا ملائما للمبادرة والاستثمار والشراكة.

- التأكيد على التوجهات القطاعية المستقبلية في مجال استقطاب الاستثمار الخارجي عبر التركيز بالخصوص على القطاعات والأنشطة الوااعدة خاصة في مجال الصناعة والخدمات التي تكتسي أهمية بالغة لاسيما بالنظر للأولويات التنموية في مجال تشغيل حاملي الشهادات العليا.

ال فلاحة والموارد المائية والصيد البحري

يقترح، في نطاق تدعيم القطاع الفلاحي ومزيد إحكام استغلال الموارد الطبيعية تخصيص اعتبار قدره 755 م د كدفعات لإنجاز مختلف المشاريع والبرامج التالية:

برنامج الإنتاج الفلاحي والجودة والسلامة الصحية للمنتجات الفلاحية والغذائية :

تقدر الإعتمادات المخصصة لهذا البرنامج بحوالي 183.4 م د وستتمكن من :

- مواصلة الخطة الوطنية لمكافحة سوسنة النخيل الحمراء
- مواصلة تدعيم تدخلات الديوان الوطني للزيت
- مواصلة القيام بحملات التلقيح والتطهير الصحي للقطيع
- تدعيم الشركة الوطنية لحماية النباتات بالتجهيزات.

- مواصلة تقديم التشجيعات المباشرة لفائدة الفلاحين من خلال دعم مادة الحليب والمحروقات وتكون مخزون احتياطي من بذور الحبوب إلى جانب تشجيع الاستثمارات الفلاحية والتدخلات السنوية لديوان تربية الماشية وتوفير المراعى والمؤسسة الوطنية لتحسين وتجويد الخيل والشركة الوطنية لحماية النباتات.

- مواصلة تمويل العمليات المتعلقة بتشجيع إنتاج التمور وضمان جودتها في الأسواق الخارجية من خلال تدخلات صندوق النهوض بجودة التمور.
- تدعيم مخبر تحليل الأعلاف الحيوانية والمركز الوطني للبيقظة الحيوانية بالمعدات والتجهيزات

برنامج الصيد البحري :

- تبلغ الإعتمادات المخصصة لهذا البرنامج حوالي 70.4 م د والتي ستمكن من :
- مواصلة إنجاز أشغال حماية ميناء الصيد البحري بقبس وإحداث ميناء بسيدي يوسف و ميناء سidi منصور بصفاقس.
 - مواصلة إصلاح ميناء قليبية وتوسيع ميناء طبلبة.
 - مواصلة مشاريع حماية ميناء قلعة الأندلس بكلفة قدرها 30 م د وإصلاح وتهيئة ميناء المهدية بكلفة 35 قدرها م د وحماية المناطق الساحلية من الصيد العشوائي بكلفة 10 م د.
 - الإنطلاق في إعداد دراسة حماية وتهيئة ميناء سوسة .
 - تدعيم وكالة موانئ وتجهيزات الصيد البحري بالتجهيزات.
 - مواصلة تشجيع الدولة للاستثمار في قطاع الصيد البحري وتربيبة الأحياء المائية وتقديم منح لفائدة البحارة بعنوان المحروقات وتمويل برنامج الراحة البيولوجية.

برنامج المياه :

- تقدر الإعتمادات المخصصة لهذا البرنامج بـ 307.9 م د . وستتمكن هذه الإعتمادات من :
- مواصلة إنجاز أشغال سد الدويميس ببنزرت ومنشآت التحويل وأشغال ربط سد سidi سعد بسد الهوارب بالفهروان
 - مواصلة مشروع سد ملاق العلوي بكلفة تقدر بحوالي 277 م د بمساهمة الصندوق العربي للإنماء الاقتصادي والإجتماعي (167 م د).
 - مواصلة مشروع الحماية من الفيضانات لمنطقة السفلى 2 لوادي مجردة بكلفة تقدر بـ 226.7 م د بمساهمة الوكالة اليابانية للتعاون الدولي (175 م د).

- مواصلة مشروع إحداث سدود جبلية بكلفة حوالي 46.3 م د بمساهمة صندوق أبو ظبي للتنمية (19.8 م د).
- مواصلة إصلاح الأضرار التي لحقت بالنفق الرابط بين سد بربرة وسد بوهرتمة.
- مواصلة مشروع رفع طاقة خزن سد بوهرتمة وتحديث قنال مجردة - الوطن القبلي بكلفة تقدر بحوالي 143 م د بمساهمة البنك الدولي الألماني للتنمية (103 م د).
- مواصلة إعادة تهيئة قناة نبهانة والمنشآت الملحقة بها بكلفة قدرها 9 م د.
- مواصلة تعليمة سد سيدى سعد وتدعم استقرار مفرغ الفياضانات.
- مواصلة انجاز مشاريع خزان السعيدة وخزان القلعة الكبرى وقناة التحويل السعيدة-بلي.
- الانطلاق في انجاز سد تاسة وسد خlad وسد الرغاي بكلفة 340 م د بتمويل من الصندوق العربي للإنماء الاقتصادي والاجتماعي.
- مواصلة مشروع تحسين التصرف في المنظومات المائية بالوسط الريفي بكلفة قدرها 33 م د ممول من طرف البنك الألماني للتنمية.
- مواصلة تزويد المؤسسات التربوية المتواجدة بالوسط الريفي بالماء الصالح للشراب وإنجاز أشغال الصرف الصحي المتعلقة بها.
- إحداث 3 آبار عميقة استكشافية و 52 بئرا تعويضية و 16 بئرا عميقة للماء الصالح للشراب و 16 بئرا عميقة للري.
- مواصلة أشغال تعصير المنطقة السقوية للحوض السفلي لوادي مجردة (المراحل الثانية) وإعادة تهيئة قنال العروبية وأشغال تعصير المنطقة السقوية بسيدي ثابت .
- مواصلة مشروع إحداث مسالك فلاحية داخل المناطق السقوية العمومية
- مواصلة إنجاز مشروع التصرف المندمج للموارد المائية بالمنطقة السقوية بمرناق من ولاية بن عروس على مساحة 6500 هك
- الانطلاق في مشروع تثمين المناطق السقوية العمومية بكلفة 131 م د ممول عن طريق البنك الإفريقي للتنمية بولايات الوسط (القيروان والقصررين وسيدي بوزيد). وتتمثل أبرز مكونات

هذا المشروع في إعادة تهيئة وتعصير المناطق السقوية على مساحة 9000 هك وإعادة تهيئة وتعصير المسالك الفلاحية على طول 32 كم والتركيز على مراحل الانتاج وما بعد الانتاج بما في ذلك التزويد والترويج والتحويل بتشريك كل المتدخلين في القطاع.

- مشروع تكثيف المناطق السقوية لإعادة تهيئتها وتحسين استغلالها على مستوى شبكات الصرف والتغذيف و احداث مسالك فلاحية ممول عن طريق البنك العالمي بكلفة 411 م د وينجز على مدى 6 سنوات (2019-2024) ويشمل (جنوبية،باجة،سليانة،بنزرت،نابل وصفاقس).

- إحداث 832 هك من المناطق السقوية الجديدة وتهيئة وتعصير 609 هك من المناطق السقوية.

- الانطلاق في مشروع تثمين استغلال المياه المعالجة في الميدان الفلاحي.

- مواصلة تحسين نسبة التزود بالماء الصالح للشراب حول محور كاف عباد من ولاية بنزرت لفائدة 7000 ساكن.

- إنجاز 12 نظاما مائيا جديدا لفائدة 18600 ساكنا، وتهيئة 42 نظاما مائيا قديما لفائدة 75000 ساكنا بكامل ولايات الجمهورية

- تدعيم وكالة التنقيب عن المياه بإقتناص قطع غيار وفؤوس لحفر الآبار وأنابيب ومصفاة لإكساء الآبار بكلفة قدرها 1.0 م د

- مواصلة تدخلات الشركة الوطنية لاستغلال وتوزيع المياه وذلك من خلال البرامج المتعلقة بتزويد المراكز الريفية بالماء الصالح للشراب على غرار مشروع تزويد المراكز الريفية بالماء الصالح للشراب الممول من الوكالة الفرنسية للتنمية ومشروع تحسين نسبة التزود بالماء الصالح للشراب بكل من ولايتي باجة وبنزرت.

- مواصلة المشروع الخاص لتدعم الموارد المائية بكلفة 200 م د والمتمثل في إقتناص وربط 38 وحدة متنقلة لتحلية مياه البحر بسعة فردية تقدر بـ 2000 م³ في اليوم وإقتناص وربط 3 وحدات متنقلة لتحلية المياه الجوفية المالحة وحفر وربط 34 بئرا عميقا.

- مواصلة إنجاز مشروع محطة تحلية مياه البحر بالزارات (القسط الأول 50 ألف م³/يوم)

- مواصلة إنجاز مشروع محطة تحلية مياه البحر بصفاقس(القسط الأول 100 ألف م³/يوم)

- مواصلة اقتناء الاراضي لفائدة مشاريع الحماية من الفياضنات للمناطق D1 و U2 و M و U1 والانطلاق في الدراسات.

- مواصلة تقديم الدولة للتشجيعات في ميدان الاستثمار في قطاع المياه.

- مواصلة مشروع صيانة المنظومات المائية في مجال الري والماء الصالح للشراب.

- الانطلاق في انجاز مشروع مرفا تونس المالي بالحسيني ومشروع تحسين مردودية الشبكات بالوسط والجنوب التونسي عن طريق الشركة الوطنية لاستغلال وتوزيع المياه.

برنامـج الغابـات وتهـيئة الأـراضـي الفـلاـحيـة :

تقدر الإعتمادات المخصصة لهذا البرنامج بحوالي 119.9 م د قصد القيام خاصة بـ:

- مواصلة المرحلة الثانية من مشروع التهيئة المندمجة للغابات الذي يتدخل في 72 منطقة غابية و9 مناطق محمية ويمتد على مساحة 80 ألف هك موزعة على ولايات سليانة وزغوان وباجة وجندوبة والكاف.

- مواصلة مشروع التنمية الفلاحية الريفية حول البحيرات الجبلية بكلفة 45 م د بمساهمة البنك الدولي الألماني للتنمية (30 م د).

- مواصلة مشروع جهر وادي مجردة وتهيئة ضفافه بكلفة 20 م د

- مواصلة برنامج التصرف في الموارد الطبيعية بالمناطق الهشة بكلفة 134 م د بمساهمة الوكالة الفرنسية للتنمية (128 م د)

- مواصلة مشروع حماية مصبات الأودية الذي يشمل 10 ولايات ويمتد على مساحة 2 مليون هكتار.

- إنجاز عناصر التثمير الغابي والرعوي (4622 هك) وصيانة الغراسات وتهيئة وتحسين المراعي (19910 هك) إضافة إلى تهيئة مصبات المياه (19449 هك) والقيام بأشغال الصيانة والتعهد (38296 هك) واحداث 79 منشأة لتغذية المائدة وفرش المياه و 3 بحيرات جبلية وجهـر الأـودـيـة (12 كلم) واصـلاح وتعديل مجـاري الأـودـيـة (216 كلم).

- انجاز برنامج تدعيمي بكلفة 2.0 م د لفائدة ديوان تنمية الغابات والمراعي بالشمال الغربي.

برنامج التعليم العالي والبحث والتكوين والإرشاد الفلاحي:

- تقدر الإعتمادات المبرمجة لفائدة هذا البرنامج بحوالي 9.3 م د ستخصص أساساً لـ :
- تهيئة وصيانة مؤسسات التعليم العالي والبحث العلمي الفلاحي
 - اقتناء تجهيزات مخبرية وعلمية وبيداغوجية فلاحية
 - مواصلة تهيئة وتجهيز مراكز ومعاهد التكوين المهني في الفلاحة والصيد البحري

برنامج القيادة والمساندة :

- تقدر الإعتمادات المبرمجة له بحوالي 64.1 م د ستخصص أساساً لـ :
- مواصلة إنجاز مشاريع التنمية الفلاحية المندمجة بالكاف والقصرين وقبس (المرحلة الثانية) وقفصة.
 - مواصلة إنجاز مشروع التنمية الفلاحية والرعوية بالجنوب بولايتى تطاوين وقابلي (المرحلة الثانية).
 - مواصلة إنجاز مشروع التنمية الفلاحية والرعوية بولايات جنوبية والقصرين ومدنين.
 - مواصلة إنجاز مشروع التنمية الزراعية والرعوية بمدنين.
 - مواصلة مشروع التنمية الفلاحية المندمجة بالشريط الحدودي لولاية قفصة.
 - مواصلة مشروع التنمية المندمجة بمعتمديات الحنشة ومنزل شاكر وبئر علي من ولاية صفاقس.
 - مواصلة مشروع التنمية الفلاحية المندمجة بولاية سليانة.
 - الانطلاق الفعلى في مشروع التنمية الفلاحية المندمجة لجنوب ولاية القصررين (المرحلة الثانية)
 - الانطلاق الفعلى في مشروع التصرف المندمج للمشاهد بالمناطق الأقل نموا بكلفة قدرها 269 م د منها 227 م د بمساهمة البنك العالمي.

- مواصلة تمويل الصندوق الخاص "صندوق تعاوني لجبر الأضرار الفلاحية الناجمة عن الجوائح الطبيعية" بمنحة من ميزانية الدولة في حدود 30 د، بالإضافة إلى مساهمة الفلاحين والعلوم التضامني.

الصناعة والطاقة

يتميز مشروع ميزانية وزارة الصناعة والمؤسسات الصغرى والمتوسطة غسنة 2019 في مستوى :

القطاع الصناعي :

- مزيد معاضة المؤسسات الصغرى والمتوسطة لإستعادة نسق نشاطها والمحافظة على قدرتها التشغيلية ودعم حظوظها في التصدير وذلك بتوفير التمويلات الضرورية من خلال تعزيز إمكانيات صندوق مساعدة ودفع المؤسسات الصغرى والمتوسطة بما يمكن هذه المؤسسات من إستعادة توازناتها المالية.

- المرور من صناعة مبنية على قدرة تنافسية سعرية إلى صناعة ذات قيمة مضافة عالية عبر تطوير الشراكة بين منظومة البحث والتطوير والإنتاج وذلك بتفعيل دور مراكز الموارد التكنولوجية بالقطب التكنولوجي بكل من بنزرت والمنستير وسوسة التي سيتم التفويض في استغلالها من قبل المراكز الفنية القطاعية الصناعية بهدف تطوير القيمة التكنولوجية المضافة في المنتوج الصناعي للمؤسسة.

- مواصلة العمل على تدعيم البنية التحتية الصناعية والتكنولوجية بالجهات الداخلية بهدف إيجاد الظروف الملائمة لدفع الإستثمار وإحداث المؤسسات من خلال :

تنفيذ جملة من البرامج المتكاملة فيما بينها تشمل تعزيز مجهود الوكالة العقارية الصناعية في مجال تهيئة المناطق الصناعية عن طريق تكليف المركبات الصناعية التكنولوجية بإنجاز عدد هام من المناطق المبرمجة.

إحداث جيل جديد من الفضاءات الصناعية بالمعتمديات الداخلية التي لا تتوفر بها مناطق صناعية.

القطاع الطاقي :

- تكثيف جهود الإستكشاف والبحث والتطوير لزيادة مستوى الإنتاج المحلي للنفط والغاز من خلال النهوض بالآبار التطويرية وإمكانية مواصلة استغلالها وللأغراض تم التعهد بدراسة تشتمل على التقييم الفني والإقتصادي والقانوني لإمتيازات الاستغلال التي شارف مدة صلاحيتها على الإنتهاء.
- مواصلة تنفيذ المنوال الطاقي الجديد الذي تم إعتماده منذ سنة 2017 والهدف إلى الحد من العبء الذي تشكله الطاقة على الاقتصاد الوطني وتداعياتها على التنمية، في هذا النطاق تم إتخاذ عدة إجراءات وتدابير من بينها التقليل التدريجي لدعم المواد الطاقيّة مع وضع برنامج وطني للتحكم في الطاقة بهدف التخفيض في الكثافة الطاقيّة بـ 3% سنويًا مما سيتمكن من إقتصاد 34% من إستهلاك الطاقة لو وصلنا على نفس النسق في غضون سنة 2030 والنھوض بالطاقات المتجددة لتمثل الكهرباء المنتجة من الطاقات المتجددة نسبة 30% من إجمالي إنتاج الكهرباء في غضون 2030.

أهم المشاريع والبرامج :

القطاع الصناعي :

1 تهيئة الأقطاب التكنولوجية والمناطق الصناعية المساندة لها :

وذلك في إطار توجه إستراتيجي يهدف إلى توفير بنية تحتية تكنولوجية مما يساعد على إنجاز مشاريع ذات قيمة مضافة عالية. وستتمكن الإعتمادات المقترحة في هذا الإطار والبالغة 5,7 م.د من مواصلة أشغال الهيئة الخارجية للأقطاب التكنولوجية والفضاءات الصناعية المساندة لها.

2 برنامج تطوير البنية التحتية بالمناطق الداخلية :

يندرج هذا البرنامج في إطار الإستراتيجية الوطنية الهدف من توفير بنية أساسية متطرفة بالجهات الداخلية من خلال تشجيع القطاع الخاص على إنجاز مناطق صناعية مجهزة وتسجّيب لحاجيات المستثمرين وذلك عبر تحمل الدولة كلفة ربط هذه المناطق والفضاءات بالشبكات الخارجية وإنجاز الفضاءات الصناعية بالمعتمديات الداخلية التي لا تتوفر فيها مناطق صناعية وتقدر الدفعات في سنة 2019 بـ 3,0 م.د.

3 صندوق دعم ودفع المؤسسات الصغرى والمتوسطة :

من خلال تعزيز الإمكانيات المرصودة لفائدة تمكين المؤسسات الصغرى والمتوسطة التي تمرّ بصعوبات مالية من إستعادة نسق نشاطها ودعم حظوظها في التصدير وتبلغ الدفعات المقترحة في الغرض 45 م د.

القطاع الطاقي :

- برنامج إستعمال الطاقة الفولطاوصية في المباني العمومية :

يندرج هذا المشروع في إطار عملية دعم الإنتاج الوطني من الطاقة الكهربائية بإعتماد الطاقة الشمسية وربطها بالشبكة ويشمل المباني العمومية خاصة منها المؤسسات العمومية للصحة والمؤسسات الجامعية والمقرات الوزارية وذلك للحد من طلب هذه الهياكل على الطاقة الكهربائية من الشركة التونسية للكهرباء والغاز وبالتالي التخفيض في فاتورة إستهلاكها من الطاقة الكهربائية.

وتقدر الحاجيات من الدفعات المقترحة لسنة 2019 بـ 4 م د تمويل بواسطة القرض الخارجي الممنوح من البنك الألماني للتنمية في نطاق قسط أول وقع تشخيصه من الكفالة الجملية للمشروع المقدرة بحوالي 108 م د.

وزارة التجارة

سيتواصل مجهود الدولة الخاص بالقطاع التجاري حيث تم رصد مبلغ 25 م د بعنوان نفقات التنمية ستخصص أساساً للمشاريع التالية:

- مشروع تنمية الصادرات : 9.3 م د

سيتم موافقة اسناد الدعم المالي للشركات المنتفعة ببرنامج تصدير وتعزيز قدرات مركز النهوض بال الصادرات وتمويل عمليات متابعة المشروع.

-مشروع المنطقة التجارية اللوجستية بين قردان : 7 م د وستخصص هذه الاعتمادات لتمويل عمليات الربط بال شبكات.

- المعرض والنظاهرات : 6 م د

تتعلق هذه الاعتمادات بمشاركة تونس في مختلف المعارض والتظاهرات بالخارج التي يؤمنها مركز النهوض بال الصادرات.

تكنولوجيات الاتصال والاقتصاد الرقمي

تدرج إستراتيجية قطاع تكنولوجيا الاتصال و الاقتصاد الرقمي ضمن توجهات المخطط الإستراتيجي "تونس الرقمية 2020" و يحتوي المخطط على ستة محاور تم الانطلاق في تنفيذها بداية من سنة 2016 .

و أهم ما يميز مشروع ميزانية الوزارة لسنة 2019 هي البرامج و المشاريع التالية :

برنامج البنية التحتية الاتصالية و البريدية :

- استكمال تغطية المناطق البيضاء بشبكات الاتصال ذات التدفق العالي
- مواصلة إنجاز أشغال الشبكة الوطنية الإدارية المندمجة (RNIA2) و منظومة التحكم و المراقبة للشبكة الإدارية المندمجة (NOC) و الانطلاق في تركيز الشبكة الوطنية المندمجة للجماعات المحلية
- مواصلة تقريب خدمات البريدية من المواطن و تحسين نسبة رقمنة الخدمات البريدية
- توسيع المنظومة الوطنية لمراقبة حركة الاتصالات

برنامج الاقتصاد الرقمي :

- تحفيز الاستثمار في التجديد و الابتكار عبر وضع إطار هيكلی مجدد لتمكين المؤسسات الناشئة من التمويل و المراقبة الملائمتين لحاجياتها بعد إصدار القانون عدد 20 لسنة 2018 المتعلق بالمؤسسات الناشئة

- مواصلة استقطاب المستثمرين و التشجيع على خلق 6000 موطن شغل عبر البرامج الترويجية في إطار مشروع تونس الذكية

برنامج الحكومة الإلكترونية :

- وضع و تركيز المنظومة الوطنية للترابط البياني بين نظم المعلومات الوطنية
- مواصلة تركيز المنظومة الوطنية للمعرفة الوحيدة للمواطن و تأهيل منظومة الحالة المدنية

- إرساء منظومة وطنية للمعرف الوحيد للمؤسسة
- مواصلة تركيز منظومة الحوسبة السحابية الوطنية
- تركيز الشبكة الوطنية المندمجة للعدالة

و تمول هذه المشاريع ضمن برنامج الحكومة الإلكترونية أساسا من خلال قرض مبرم سنة 2018 مع البنك الإفريقي للتنمية بقيمة 71.5 م أورو لمساندة المخطط الإستراتيجي "تونس الرقمية 2020"

برنامج القيادة و المساندة :

- ترشيد الحكومة من خلال إعداد دليل إجراءات الوزارة ورقمنة الخدمات الإدارية
- دعم المؤسسات الجامعية بالتجهيزات الضرورية لتحسين جودة التكوين
- مشروع إنجاز مبيت بالمدرسة العليا للمواصلات بتونس بكلفة 4 م د

السياحة والصناعات التقليدية

ستتواصل الجهود في سنة 2019 لدعم الترويج والإشهار للقطاع السياحي . وقد تم للغرض رصد اعتمادات في حدود 78 م د تتوزع أهمها بين الديوان الوطني التونسي للسياحة (52.5 م د) والديوان الوطني للصناعات التقليدية (6.5 م د) وصندوق تنمية القدرة التنافسية في القطاع السياحي (8 م د) وصندوق حماية المناطق السياحية (10 م د) والاستثمارات المباشرة للوزارة (0.3 م د).

وتهم أهم المشاريع والبرامج المدرجة بالتمويل العمومي :

- برنامج الدعاية والنشر (49 م د) : يختص بالنهوض بصورة تونس السياحية ، ويتم ذلك عن طريق مختلف الوسائل الدعائية و خاصة منها الإشهار الوطني وحملات الإشهار المشترك والترويج للمنتوجات ذات القيمة المضافة.

- برنامج إعانة الدولة للباعثين في القطاع السياحي (3 م د) : يتمثل هذا الدعم خاصة في إسناد منح في مناطق التنمية الجهوية ويعنوان المشاريع ذات الأهمية الوطنية.

مشاريع للنهوض بقطاع الصناعات التقليدية (6.5 م د) : وذلك خاصة لتطوير المؤسسات الحرفية وتحسين جودة المنتوج وتعزيز نسبة مساهمة القطاع في الصادرات.

التجهيز والتهيئة الترابية

سيتم خلال سنة 2019 مواصلة الجهد لدعم نسق إنجاز المشاريع الطرقية والعناية بالمسالك الريفية وبناء الطرقات السيارة. كما سيتم كذلك إيلاء أهمية لصيانة وتعهد الرصيد الطرقي. مع إعطاء الأولوية لمشاريع حماية المدن وإصلاح الأضرار التي لحقت بها جراء الفيضانات.

وستتمكن اعتمادات الدفع المرصودة والمقدرة بـ **1000 م د** من استكمال ومواصلة الأشغال المتواصلة بالعديد من المشاريع إضافة إلى الانطلاق في تنفيذ عدّة برامج ومشاريع جديدة :

1. أهم المشاريع والبرامج المتواصلة :

تعطي ميزانية الدولة لسنة 2019 أولوية للمشاريع التي انطلقت خلال السنوات الفارطة قصد إتمامها في الآجال واحترام تعهدات الدولة تجاه المقاولين في قطاعات :

- الطرقات والجسور :

- مواصلة برنامج تهيئة 325 كلم من الطرقات المرقمة موزعة على 13 ولاية.
- إتمام أشغال برنامج تطوير 141 كلم من الطرقات المرقمة موزعة على 6 ولايات.
- بناء 2 جسور بولايتى جندوبة وقفصة.
- استكمال برنامج تهيئة 759 كلم من المسالك الريفية موزعة على 23 ولاية.
- مواصلة إنجاز 750 كلم من المسالك الريفية بـ 22 ولاية (برنامج 2012).

- مواصلة إنجاز الطريق السيارة قابس - مدنين ومدنين - رأس جدير.
- مواصلة بقية برنامج سنة 2012 للطرقات بتونس الكبرى الذي يشتمل على بناء 2 محولات ووصلة ربط بين الطريق الوطنية رقم 10 والطريق X.
- مواصلة برنامج سنة 2012 للطرقات المهيكلة للمدن الذي يشتمل على :
 - مضاعفة الطريق الوطنية رقم 12 بين سوسة والقيروان 49 كلم.
 - مضاعفة الطريق الوطنية رقم 4 بين سليانة وزغوان (65 كلم).
 - مضاعفة الطريق الجهوية رقم 133 بزغوان (22 كلم).
- مواصلة برنامج 2012 الخاص بتطوير وبناء 201 كلم من الطرقات المرقمة بولايات زغوان وباجة والكاف وسليانة والقصرين وقفصة.
- مواصلة برنامج 2012 المتعلق بتهيئة طرقات لتدعيم السلامة المرورية على مستوى الطريق الوطنية رقم 1 (تونس - الزهراء - حمام الأنف) و الطريقين الوطنيتين رقمي 4 و 12 بسليانة.
- مواصلة الدراسات الخاصة بالطرقات المتعلقة بإنجاز وصلات طرقات سريعة بالشمال الغربي والوسط الغربي والجنوب الغربي تربط بين هذه المناطق والطريق السيارة وكذلك القيام بدراسة بعض الطرقات المرقمة أو المنعرجات المقترحة من قبل المجالس الجهوية.
- مواصلة برنامج سنة 2014 تهيئة الطرقات المرقمة على مسافة 344,6 كلم موزعة على 13 ولاية وهي : منوبة وزغوان وباجة وجندوبة والكاف وسوسة وسليانة والقيروان والقصرين وسيدي بوزيد وتطاوين وقفصة وتوزر.
- مواصلة إنجاز مشروع بناء المحول الرابط بين الطريق X₂ والطريق الوطنية رقم 9.
- استكمال برنامج سنة 2014 لبناء 12 جسرا بطول إجمالي قدره 1550 متر خطى موزعة على 12 ولاية وهي : منوبة ونابل وباجة وجندوبة والكاف وصفاقس والقيروان والقصرين وقابس ومدنين وقفصة وتوزر.
- مواصلة تهيئة وتعبيد مسلكي جبل المغيلة وجبل سماما بالقصرين.

- مواصلة بناء منعرج تالة بولاية القصرين بطول 7,3 كلم مضافة.
- مواصلة برنامج سنة 2016 للطراقات بتونس الكبرى المتعلق بمشروع بناء الطريق X₂₀ بين الطريق الجهوية رقم 31 والمخرج الغربي للعاصمة بطول 15 كلم.
- مواصلة برنامج سنة 2016 لتهيئة شبكة الطرقات المرقمة المتمثل في تهيئة حوالي 351,3 كلم من الطرقات المرقمة موزعة على 15 ولاية وهي منوبة وبن عروس ونابل وزغوان وبنزرت وسليانة وسوسة والمنستير والمهدية وصفاقس وسيدي بوزيد وفابس وتطاوين وقفصة وقابلي.
- مواصلة برنامج سنة 2016 لتدعيم 625 كلم من الطرقات المرقمة موزعة على 19 ولاية.
- مواصلة القسط الأول من برنامج سنة 2016 لتهيئة 630,2 كلم من المسالك الريفية موزعة على 9 ولايات ذات أولوية وهي زغوان وسليانة وسوسة والمهدية وسيدي بوزيد ومدنين وتطاوين وقفصة وتوزر وقابلي.
- مواصلة بناء 11 جسرا بطول جملي قدره 1155 مترا خطيا موزعة على 10 ولايات، وهي بن عروس وزغوان وبنزرت وجندوبة وسليانة وسوسة والمهدية وسيدي بوزيد ومدنين وتطاوين.
- مواصلة إنجاز القسط الثاني من مشاريع خاصة بالولايات ذات الأولوية لسنة 2016 وتنتمي في تهيئة 71 مسلكا ريفيا بطول 310 كلم موزعة على 14 ولاية وهي زغوان وباجة وجندوبة والكاف وسليانة والقيروان والقصرين وسيدي بوزيد وفابس ومدنين وتطاوين وقفصة وتوزر وقابلي.
- مواصلة إنجاز الطريق X₄ بين الطريق X₂₀ والطريق X₄ المبرمجة سنة 2016.
- مواصلة برنامج إقتناء أراضي لتحرير حوزة المشاريع الكبرى على غرار :

- الطريق السيارة في اتجاه القيروان وسيدي بوزيد والقصرين وقفصة.
- الطريق الحزامية للعاصمة X₂₀.

- مواصلة برنامج سنة 2017 الخاص بتهيئة السلامة المرورية والمتمثل في معالجة النقاط السوداء وإحداث مفترقات دائرية بولايات المنستير وصفاقس وزغوان وإصلاح التدوير العمومي بمختلف ولايات الجمهورية.
- انطلاق الحصة الثانية من برنامج سنة 2017 للطرق المهيكلة للمدن والذي يتمثل في :
 - إقامة 8 منشآت فنية على مفترقات الطريق الحزامية كم 4 بصفاقس.
 - تهيئة المدخل الشمالي الجنوبي لمدينة صفاقس بطول 28 كم.
 - تهيئة منعرج جرجيس بطول 20,8 كم.
 - مضاعفة الطريق الجهوية رقم 27 بين نابل وقليبة بطول 60 كم :
 - ✓ القسط الأول : * نابل – قربة بطول 28 كم.
 - ✓ القسط الثاني : * قربة – منزل تميم بطول 23 كم.
 - * منزل تميم – قلبية بطول 9 كم.
- مواصلة برنامج سنة 2017 لتدعم الطرق المرقمة موزعة على 14 ولاية ذات أولوية بطول 256,6 كم.
- مواصلة برنامج سنة 2017 لتعبيد المسالك الريفية على مسافة 237 كم موزعة على 14 ولاية.
- مواصلة مشروع تهيئة المسالك الرابط بين تاجروين والحوض بولاية الكاف بطول 27 كم.
- مواصلة تهيئة الطريق الوطنية رقم 17 في إطار إنجاز مشروع سدّ وادي الكبير بولاية جندوبة.
- مواصلة إنجاز مشروع سدّ الثغرات بالطريق الوطنية رقم 19 على مستوى جبل ماطوس بولاية تطاوين بطول 20 كم.
- استكمال برنامج 2017 لتدعم الطرق داخل المناطق البلدية عن طريق وكالة التهذيب والتجديف العمراني والذي يتمثل في تأهيل 672 كم من الطرق وإعادة تغليفها بالخرسانة الاسفلتية موزعة على 72 بلدية وذلك باحتساب 3 بلديات لكل ولاية (بلدية كبرى ومتوسطة وصغرى).

- انطلاق إنجاز الجزء الأول المرسم سنة 2018 من مشروع إصال الطريق السيارة إلى ولايات القيروان وسيدي بوزيد والقصرين وقفصة الذي يتمثل في الطريق السيارة تونس - جلمة على مسافة 186 كلم.

ويتضمن هذا المشروع إنجاز :

- 9 محولات
- 22 ممراً تحتيًّا و66 ممراً علويًّا
- 14 منشأة مائية كبيرة لتصريف المياه السطحية.
- 4 محطات إستراحة بكل جانب من الطريق السيارة على مستوى مدن الفحص والشبيكة والسبيخة حاجب العيون.
- مضاعفة 16 كلم من الطرق لربط مدينة الفحص بهذه الطريق السيارة.

وقصد الإسراع في التنفيذ، تم تقسيم مشروع الطريق السيارة تونس - جلمة إلى 8

أقساط موزعة كما يلي :

- 4 أقساط أولى بطول 87 كلم بين تونس والسبيخة منها وصلة الربط بمدينة

الفحص بطول 16 كلم على النحو التالي :

- | | |
|--------------------------|------------------------|
| ✓ قسط 1 : 26 كلم | تونس - زغوان بطول |
| ✓ قسط 2 : 7 كلم + 16 كلم | زغوان - الفحص بطول |
| مضاعفة | |
| ✓ قسط 3 : 27 كلم | الفحص - الناظور بطول |
| ✓ قسط 4 : 27 كلم | الناظور - السبيخة بطول |

- 4 أقساط ثانية بطول 99 كلم سيتم التعهد بها سنة 2019 وتمثل في :

- | | |
|----------|-----------------------------------|
| 29,0 كلم | ✓ قسط 5 : السبيخة - القيروان بطول |
| 29,0 كلم | ✓ قسط 6 : القيروان - حفوز بطول |
| 21,4 كلم | ✓ قسط 7 : حفوز - وادي زرود بطول |
| 19,6 كلم | ✓ قسط 8 : وادي زرود - جلمة بطول |

- انطلاق أشغال مشروع بناء جسر بنزرت المرسم سنة 2018 بكلفة تقدر بـ 774 م د والذى يشمل المكونات التالية :
 - بناء جسر قار بطول 2 كم وبعلو 56 مترا.
 - إنجاز وصلة مضاعفة بطول 11 كم لربط مدينة بنزرت بالطريق السيارة.
 - بناء محول على مستوى الطريق السيارة والطريق الوطنية رقم 8.
 - بناء محول على مستوى جرزونة الجنوبية والقطب التكنولوجي.
 - بناء محول على مستوى جرزونة الشرقية ومنزل عبد الرحمن.
 - بناء محول على مستوى الطريق الوطنية رقم 11.
- انطلاق أشغال المشروع المرسم سنة 2018 لربط مدينة تطاوين بالطريق السيارة أ 1 ويتمثل في إنجاز وصلة بطول 55 كم منها قسط يمر عبر الطريق الوطنية رقم 19.
- مواصلة برنامج 2018 للطرق بتونس الكبرى الذي يتمثل في تعصير الطريق الرابطة بين البلديات الشمالية عبر توسيع الجسر على مستوى الطريق الوطنية رقم 4Z - 1 بطول 3 كم.
- انطلاق أشغال إنجاز المشروع المرسم سنة 2018 لمضاعفة الطريق الرومانية بمدنين (الطريق الجهوية رقم 117) على مسافة 7,5 كم باعتبار مضاعفة الجسر الحالي بطول 160 مترا خطيا.
- انطلاق أشغال بناء منشأة فنية بطول 2,5 كم على الطريق الجهوية رقم 128 لربط مدينة قرbus بشبكة الطرقات بعد تحبيس تكلفتها المرسمة سنة 2018.
- مواصلة برنامج 2018 لبناء 14 جسرا بطول إجمالي قدره 2170 مترا خطيا موزعة على 11 ولاية وهي أريانة ونابل وباجة وسليانة وسوسة والمنستير وصفاقس والقصرين وسيدي بوزيد وتطاوين وقلي. كما تمت إضافة برنامج بعنوان 2019 يتمثل في بناء 17 جسرا بطول 2090 مترا خطيا موزعة على 15 ولاية وهي منوبة وبن عروس وزغوان وبنزرت وباجة وجندوبة وسليانة والمنستير والقيروان وصفاقس وسيدي بوزيد وقبابس وتطاوين وقفصة وتوزر ليشمل البرنامج إنجاز 31 جسرا.

- مواصلة برنامج 2018 لتهيئة 20 مسلكاً ريفياً على مسافة 151,7 كم موزعة على 6 ولايات وهي باجة والقิروان والقصرين وسيدي بوزيد وقابس وقبلي.
- انطلاق البرنامج المرسم سنة 2018 لتعبيد 28 مسلكاً ريفياً بطول 173,1 كم موزعة على 9 ولايات وهي نابل وباجة وسليانة وسوسة والمهدية وصفاقس والقصرين ومدنين وتوزر.
- مواصلة مشروع تهيئة 22 كم من الطرقات بولاية مدنين موزعة على النحو التالي :
 - تهيئة الطريق المحلية رقم 969 بين الطريق الجهوية رقم 108 وسيدي مخلوف بطول 18 كم.
 - تهيئة الطريق المحلية رقم 967 بطول 4 كم.
- انطلاق أشغال المشروع المرسم سنة 2018 لتهيئة الطريق الوطنية رقم 20 بولاية قبلي بطول 57 كم.
- مواصلة برنامج صيانة مرافق البطاحات بجريدة.
- استكمال برنامج سنة 2018 لصيانة الطرقات المرقمة بطول 935 كم موزعة على 24 ولاية منها تغليف 650 كم بطبقة مضاعفة (bicouche) و تغليف 285 كم بالخرسانة الإسفلตية كما يحتوي البرنامج تعبئة حواشي الطرقات المرقمة بطول 977 كم .
- استكمال برنامج سنة 2018 للصيانة الدورية لشبكة المساك الريفية الذي يهم 52 مسلكاً بطول 342 كم موزعة على 24 ولاية.
- استكمال برنامج سنة 2018 للصيانة الدورية للجسور لسنة 2018.
- استكمال القسط السنوي لسنة 2018 الخاص بالبرنامج الوطني التحفيزي للشباب أصحاب الشهائد العليا لبعث مقاولات صغرى في مجال الصيانة العاديّة للطرقات بتكلفة قدرها 25,5 م.د.
- انطلاق المشروع المرسم سنة 2018 لربط المنطقة الحرة للأنشطة التجارية واللوجستية بين قردان بشبكة الطرقات وبميناء جرجيس والذي يشمل بالخصوص

إنجاز منعرج بن قردان المتمثل في طريق حزامية مضاعفة حول بن قردان من الجهة الشمالية على طول 9 كلم.

- حماية المدن من الفيضانات :

تخصيص الاعتمادات المرصودة لفائدة برنامج حماية المدن من الفيضانات بعنوان سنة 2018 لإنجاز المشاريع التالية :

- استكمال برنامج حماية المدن من الفيضانات لمدن المحمدية وفوشانة ونابل والحمامات وسليانة وبرقو والمزونة ووادي بليبان بسوسة.
- مواصلة برنامج حماية المدن من الفيضانات للمدن التالية : الكاف وقصور الساف ونفطة وتالة وجمال وتونس الغربية وتطاوين وسيطلة وبنزرت وزرمدين ونفزة وفوسانة والقصررين وجرجيس والرديف وتطاوين والمزطورية وبني حسان ومارث بقابس ومنطقة النزلة الجوفية بمدينة قبلي.
- مواصلة تهيئة وادي المنصورة بمدينة القيروان.

- حماية السواحل من الإنجراف البحري :

تتمثل أهم المشاريع المتواصلة المدرجة ضمن هذا البرنامج في أشغال حماية السواحل البحريية من الإنجراف البحري بالنسبة لشواطئ المهدية وبني فتاييل برجيس وجبنيانة وشاطئ حومة السوق جربة وأجيم وشواطئ طبرقة وفلالز المنستير إضافة إلى أشغال فتح المسطح المائي لسبخة بن غياضة بالمهدية.

- قطاع السكن الاجتماعي و تهذيب الأحياء السكنية الكبرى :

يُنتظر سنة 2019 مواصلة العمل على إنجاز المشاريع والبرامج التي تم برمجتها في هذا المجال في السنوات السابقة ومن أهمها :

- مواصلة إنجاز البرنامج الخصوصي للسكن الاجتماعي الذي يهدف إلى تلبية احتياجات الفئات الاجتماعية محدودة الدخل من السكن اللائق والمتمثل في :

■ إزالة المساكن البدائية بكافة الولايات وتعويضها بمساكن جديدة (حوالي 10 000 وحدة).

- توفير مساكن اجتماعية فردية وجماعية موجهة لبعض الفئات الاجتماعية (حوالى 20 000 وحدة).
 - تهيئة مقاسم فردية وإجتماعية.
- استكمال المراحل الأخيرة من إنجاز برنامج تهذيب وإدماج أحياء سكنية كبرى قصد تحسين ظروف العيش بها وعدها 140 حيّا بـ 62 بلدية و13 مجلس جهوي يقطنها قرابة 812 ألف ساكن ويمتد إنجازه على مدى سنوات 2012 - 2019. وتحتوي مكونات البرنامج على العناصر التالية :
- تحسين ظروف العيش من خلال تحسين السكن والبنية الأساسية وذلك بـ :
 - ✓ تعبيد حوالي 1347 كلم من الطرقات،
 - ✓ مدّ حوالي 319 كلم من قنوات المياه المستعملة،
 - ✓ مدّ حوالي 168 كلم من قنوات صرف مياه الأمطار،
 - ✓ تركيز حوالي 800 نقطة إنارة عمومية،
 - ✓ تحسين حوالي 900 مسكن،
 - ✓ مدّ حوالي 160 كلم من قنوات المياه الصالحة للشراب.
 - التجهيزات الجماعية وتمثل في :
 - ✓ بناء 67 قاعة متعددة الاختصاصات (رياضي، ثقافي، شبابي، جماعي....)،
 - ✓ إنجاز 57 ملعب حي.
 - البنية الاقتصادية : وذلك بإقامة 44 فضاء صناعيا أو إقتصاديا داخل الأحياء المعنية أو حذوها.
- أما على مستوى المشاريع المختلفة التي تم تكليف الوزارة بإنجازها، سيتم استكمال تهيئة المعابر الحدودية لتهيئة معبري الذهبية بتطاوين وساقية سيدى يوسف بالكاف بكافة قدرها 3.5 م د.

أهم المشاريع والبرامج الجديدة لسنة 2019 :

سيتم سنة 2019 الشروع في إنجاز عدد من المشاريع الجديدة في مجالات أهمها :

- الطرق والجسور :

تتمثل أهم المشاريع الكبرى التي سيتم التعهد بها سنة 2019 في :

- برنامج جديد لتهيئة شبكة الطرق المرقمة على مسافة 321,8 كلم موزعة على 12 ولاية وهي ولايات بنزرت وباجة وجندوبة والكاف وسوسة والمنستير والمهدية وصفاقس والقيروان والقصرين وتطاوين وتوزر بتكلفة قدرها 245 م د.
- الترميم في رأس مال شركة تونس الطرق السيارة بمقدار 180 م د منها 100 م د سيتم ترميمها سنة 2019 وذلك لتغطية نفقات إستكمال أشغال الطرق السيارة التي هي بصدده الإنجاز وهي على التوالي :
 - الطريق السيارة قابس - مدنين بطول 90 كلم.
 - الطريق السيارة مدنين - رأس الجدير بطول 60 كلم.

أما في مجال الصيانة الدورية لشبكة الطرق والجسور فينتظر خلال سنة 2019

إنجاز ما يلي :

- برنامج سنوي جديد لصيانة الطرق المرقمة بطول 493 كلم موزعة على 24 ولاية منها تغليف 146,2 كلم بالخرسانة الإسفلانية (enrobé) والعناية بقدعيم حواشي الطريق على مسافة 402,1 كلم من الطرق المرقمة إضافة إلى تثبيت حواشي الطريق على مسافة 167.8 كلم وتغليف سطحي للطرق على مسافة 179 كلم من الطرق بكلفة جملية تبلغ 50 م د.
- برنامج سنوي جديد للصيانة الدورية لشبكة المساك الريفية يشمل صيانة 72 مسلاكا على مسافة 425,7 كلم موزعة على 18 ولاية بكلفة 50 م د.
- برنامج خاص يتعلق بالقيام، لإصلاح الأضرار الناجمة عن الفياضانات بمختلف الولايات والمناطق المتضررة جراء تهطل الأمطار بكلفة قدرها 45 م د وتشمل هذه الأشغال إصلاح المعابر والمنشآت المائية والجدران الواقية للطرق إضافة إلى حواشي الطرق المتضررة.

- قسط سنوي جديد خاص بالبرنامج الوطني التحفيزي للشباب أصحاب الشهائد العليا لبعث مقاولات صغرى في مجال الصيانة العادلة للطرق بتكلفة قدرها 25 م د والذي يشمل الاختصاصات التالية :

- التشوير وتجهيزات الطريق
- تنظيف الطرق والحواشي والصيانة العادلة للمنشآت المائية
- إصلاح قارعة الطريق
- صيانة الإنارة العمومية

- برنامج سنوي جديد للصيانة الدورية للجسور بتكلفة 10 م د.
- برنامج سنوي جديد يتعلق بتهيئات السلامة المرورية والمتمثل في إنجاز التتوير العمومي وممرات للمترجلين بتكلفة قدرها 5 م د.

كما سيتم التعهد بـ :

- تهيئة الطريق الحزامية لمدينة الفحص على مسافة 3 كلم بتكلفة قدرها 15 م د.
- برنامج لتهيئة المسالك الريفية بطول 24 كلم يهم 4 ولايات وهي جنوبية والكاف وبنزرت والمهدية بتكلفة جملية قدرها 8 م د.
- تهيئة الطريق المحلية رقم 661 بين الجميلات والروحية بولاية سليانة على مسافة 24,5 كلم وبتكلفة قدرها 7 م د.
- إقتناء أراضي وعقارات وتحويل الشبكات لإنجاز الطريق السيارة تونس - جلمة - قفصة وكذلك تحrir حوزة مشاريع مضاعفة الطرق المرقمة بتكلفة جملية قدرها 15 م د.
- إعداد دراسات خاصة بمشاريع الطرق والجسور والمسالك الريفية المدرجة بالمخطط الثالث عشر بتكلفة قدرها 10 م د.

- حماية المدن من الفيضانات :

- من المنتظر الشروع في إنجاز برنامج جديد لحماية 7 مدن من الفيضانات وهي المكينين وسوسة والصمعة بنابل ورأس الجبل بينزرт وصواف بزغوان وبن قردان بمدنين

ومطماطة الجديدة بقبس بالإضافة إلى البرنامج السنوي للصيانة الدورية لمنشآت حماية المدن من الفيضانات. وتبلغ تكلفة جملة هذه المشاريع 46 م د منها 11 م د لفائدة الصيانة الدورية لمنشآت المائية و 2 م د بعنوان دراسات وإقتاء أراضي.

- كما سيتم الانطلاق في إعداد دراسة إستراتيجية للتصرف في مخاطر الفيضانات بتكلفة

قدرها 5 م د والتي تهدف إلى :

- تشخيص الوضعية الحالية لكل منشآت الحماية من الفيضانات.
- إعداد قاعدة معطيات جغرافية لمنشآت.
- إعداد خرائط للمناطق المهددة بالفيضانات.
- وضع إستراتيجية للحد من تأثيرات التغيرات المناخية.
- وضع خطة حماية وتدخل قوامها سلم أولويات.

- حماية السواحل من الانجراف البحري :

• سيتم الانطلاق في برنامج حماية السواحل البحري من الانجراف البحري لسنة 2019 المتمثل في حماية السواحل بينزرت وجبنيانة (القسط الثالث) وفلاز المنستير (القسط الرابع) وأشغال استصلاح سبخة بن غياضة (أشغال دعم وحماية القناł الشمالي من التموجات البحريّة). وتبلغ تكلفة جملة هذه المشاريع 5,7 م د بالإضافة إلى الدراسات الخاصة بالهياكل والأملاك البحريّة بتكلفة قدرها 1,2 م د.

- السكن و تهذيب الأحياء السكنية الكبرى :

• يُنتظر سنة 2019 الانطلاق في إنجاز الجيل الثاني من برنامج تهذيب وإدماج أحياء سكنية كبرى قصد تحسين ظروف العيش بها وعدها 146 حيّا بـ 121 معتمدية بكلفة جمليّة تقدّر بـ 635 م د منها 52,2 م د في شكل هبة ويمتد إنجازه على مدى سنوات 2019 - 2023.

وتتمثل مكونات البرنامج في العناصر التالية :

- تحسين ظروف العيش من خلال تحسين السكن والبنية الأساسية للأحياء السكنية الكبرى التي تم تحديدها و ذلك عبر :

- ✓ تعبيد حوالي 1245 كلم من الطرق،
- ✓ مذ حوالي 243 كلم من قنوات المياه المستعملة،
- ✓ مذ حوالي 116 كلم من قنوات صرف مياه الأمطار،
- ✓ تركيز حوالي 334 نقطة إنارة عمومية،
- ✓ تحسين حوالي 14 516 مسكناً،
- ✓ مذ حوالي 145 كلم من قنوات المياه الصالحة للشراب.

▪ التجهيزات الجماعية وتمثل في :

- ✓ بناء 50 قاعة متعددة الاختصاصات (رياضي، ثقافي، شبابي، جماعي.....)،

▪ البنية الاقتصادية : وذلك بإقامة 16 فضاء صناعياً أو اقتصادياً داخل الأحياء المعنية أو حذوها.

وتجدر الإشارة إلى أن هذا البرنامج يأخذ بعين الاعتبار مقاربة النوع الاجتماعي في مكوناته تماشياً مع التمشي الجديد في اعتماد هذه المقاربة عند إعداد ميزانية الدولة.

- كما ينتظر سنة 2019 الشروع في إنجاز برنامج تهذيب وتجديد المراكز العمرانية القديمة قصد تهذيبها وتجديدها وتسهيل إدماجها اقتصادياً واجتماعياً بتكلفة قدرها 40 مليون دينار ويشمل هذا البرنامج :

▪ تهذيب البنية التحتية للأحياء العتيقة،

▪ تحسين الفضاءات العمومية والمسالك السياحية،

▪ تثمين الموروث الثقافي وتجديد المراكز العمرانية القديمة،

▪ دفع الأنشطة الاقتصادية التجارية والتقليدية،

▪ تحسين السكن.

- التهيئة العمرانية :

- يُنتظر سنة 2019 تغطية الأراضي العمرانية بصور جوية رقمية يتم اختيارها وفقاً لمعايير فنية منها المساحة وتاريخ إنجاز آخر وثائق خرائطية وسلّم الأولويات ومواصلة إعداد ومراجعة مخططات التهيئة العمرانية.
- إضافة إلى ذلك ، الشروع في إنجاز الأشغال المتعلقة بالشبكة الجيوديزية التي تعدّ البنية التحتية الأساسية لجميع أعمال التهيئة والتعمير وأعمال رسم الخرائط الطبوغرافية وتشمل الأشغال التالية :

شبكة الجيوديزيا : وتمثل في إحداث جملة من النقاط الثابتة على سطح الأرض والتي يتم قياس إحداثياتها بكل دقة وتعتبر هذه النقاط مرجعاً لجميع المساحات الطبوغرافية. وينتظر سنة 2019 إحداث 750 نقطة جيوديزية موزعة على ولايات مدنين وقبس وتطاوين وقابس إضافة إلى صيانة 150 نقطة.

شبكة قيس الارتفاع : وتهدف إلى قياس البعد الثالث (الارتفاعات) للمعلم الجغرافية على سطح الأرض بالنسبة لمستوى مرجعي. ومن المنتظر إنجاز 750 كم سنة 2019 بولايات مدنين وقبس وتطاوين وقابس والقصررين وتوزر إضافة إلى صيانة 150 كم.

شبكة قيس الجاذبية : وذلك للاستفادة منها في العديد من المجالات ومنها معرفة تحركات القشرة الأرضية وشكل الأرض وسيتم سنة 2019 إحداث 250 نقطة قيس جاذبية موزعة على ولايات جندوبة وسليانة والقيروان والكاف وباجة والقصررين وسيدي بوزيد.

ويتوّلّى ديوان قيس الأرضي والمصح العقاري تنفيذ ومرافقه هذه الأشغال في إطار اتفاقية إطارية مع وزارة التجهيز والإسكان والتهيئة الترابية.

- كما سيتم الشروع سنة 2019 في :
 - تحيين مجلة التهيئة الترابية والتعمير بهدف ملائمتها مع مجلة الجماعات المحلية عبر تنقيح ومراجعة النصوص والأوامر التطبيقية الحالية.

■ إعداد دراسة إستراتيجية حول تونس الكبرى في آفاق سنة 2050.

وقد تم تخصيص إعتمادات للغرض في حدود تكلفة جملية تقدر بـ 3,9 م.د.

- في مجال التهيئة الترابية :

تعتبر التهيئة الترابية من أهم عناصر تنظيم المجال الترابي الوطني إذ تمثل الأرضية الملائمة لتركيز البنى العصرية والتجهيزات العمومية الكبرى لتحقيق تنمية عادلة ومتوازنة بين الجهات والمناطق.

ويُنتظر سنة 2019 :

- الشروع في مراجعة الأمثلة التوجيهية لتهيئة المجموعات العمرانية بسليانة وتطاوين وزغوان والمهدية.
 - الشروع في مراجعة الأمثلة التوجيهية لتهيئة المنطقة الحساسة للسبابس العليا والسفلى.
 - الشروع في دراسة حول التخطيط الترابي الاستراتيجي والرصيد العقاري.
 - الشروع في دراسة حول التهيئة الترابية والمناطق المهددة بالتغييرات المناخية.
- وتقدر الكلفة الجملية لهذه الدراسات بـ 1,9 م.د.

النقل

باعتبار الأهمية التي يحتلها قطاع النقل في دفع الحركة الاقتصادية للبلاد وحرصا على استكمال مشاريع البنية التحتية الحديدية ، فإنه يقترح تخصيص حجم دفوعات في حدود 150 م.د تهم خاصة مواصلة انجاز القسط الأول من الشبكة الحديدية السريعة، مشاريع الشركة الوطنية للسكك الحديدية، شركة النقل بتونس، الشركات الجهوية للنقل، الديوان الوطني للمعابر الحدودية البرية.

وفي ما يلي ملخص لأهم المشاريع المتواصلة والبرامج السنوية الجديدة لقطاع النقل:

- أهم المشاريع المتواصلة:

- الشركة الوطنية للسكك الحديدية
- شبكة الاتصالات بين القطار والمحطات

■ تجهيزات السلامة

■ تهيئة مراكز الصيانة

■ تأهيل الخط 6 الرابط بين تونس والقصرين بكلفة 272 م د

■ مضاعفة خط المكنين المهدية بكلفة 198 م د

وإنجاز هذه المشاريع والبرامج المتواصلة تم ترسيم دفو عات تقدر بـ 33.8 م د

• شركة النقل بتونس

■ تهيئة الهيكل الأساسي لشبكة المترو

■ تجديد الهيكل الأساسي لخط تونس حلق الوادي المرسى

■ تجديد وصيانة السكة

■ تهيئة وتوسيع مستودع تونس البحرية بـ 16 م د

■ تهيئة مستودعي الزهروني وبئر القصعة

■ تهيئة مستودع باب سعدون

وإنجاز هذه المشاريع والبرامج المتواصلة تم ترسيم دفو عات تقدر بـ 17.7 م د

• شركة تونس للشبكة الحديدية السريعة:

تهم أساساً مواصلة إنجاز البنية التحتية للخطين D و E وأشغال تحويل الشبكات وقسط

التجهيزات إضافة إلى تسليم القروض (40.7 م د) ويندرج المشروع في إطار استكمال

الجزء الأول من مشروع الشبكة الحديدية السريعة بتونس الكبرى بـ 1117 م د.

• الديوان الوطني للمعابر الحدودية البرية

مواصلة إنجاز الدراسات الاستراتيجية والهندسية والتنظيمية وأشغال التهيئة والصيانة الكبرى

للمعابر والتحوز بالعقارات اللازمة لإنجاز أمثلة التهيئة بالمعابر الحدودية

أهم البرامج السنوية والمشاريع الجديدة:

• الشركة الوطنية للسكك الحديدية

■ البرامج السنوية لتجديد السكة وتجهيزات السلامة وتهيئة الخطوط داخل المحطات

وبنظام الصيانة الكبرى

■ تسليم القروض المباشرة

وإنجاز هذه المشاريع والبرامج تم ترسيم دفو عات تقدر بـ 39 م د

• شركة النقل بتونس

- البرنامج السنوي لتهيئة الهيكل الأساسي وتجديد الهيكل الأساسي بخط تونس وحلق الوادي والمرسى إضافة إلى تجديد وصيانة السكة وكذلك تهيئة المستودعات،
 - تدعيم الجسور بخط تونس حلق الوادي المرسى،
 - بناء محطة بطبرية
 - تهيئة مستودع السيجومي
- وإنجاز هذه المشاريع والبرامج تم ترسيم دفو عات تقدر بـ **1.3 م د**

• الشركة الجديدة للنقل بقرقنة

- برنامج الصيانة السنوية للسفن
- اقتناص معدات السلامة
- وإنجاز هذه البرامج تم ترسيم دفو عات تقدر بـ **1.7 م د**

• الشركات الجهوية للنقل

- مواصلة تدعيم القدرات الذاتية للشركات لتجديد أسطولها بهدف تحسين جودة الخدمات،
 - بناء ورشة لفائدة الشركة الجهوية للنقل بسليانة.
- وإنجاز هذه البرامج تم ترسيم دفو عات تقدر بـ **8.7 م د**

الشأن الثقافي

في إطار دعم العمل الثقافي سيتم في سنة 2019 تخصيص اعتمادات دفع في حدود **60,0 م د** لمواصلة إنجاز المشاريع المتعهد بها والشروع في تنفيذ مشاريع جديدة وذلك على النحو التالي :

أهم المشاريع المتواصلة :

- إنقاذ الرصيد الوطني للفنون التشكيلية
- رقمنة التراث المكتوب
- تجهيز مدينة الثقافة بتونس.
- برنامج ترقيم المخزون السمعي البصري
- بناء وتجهيز دور الثقافة والمكتبات العمومية

- مساهمة الوزارة في تهيئة وتجهيز مختلف مسارح الهواء الطلق.

- بناء المتبعة الرقمية بصفاقس

أهم المشاريع الجديدة :

الاستثمارات المباشرة التكالفة

ـ تهيئة وتجهيز دور الثقافة 9.3 م د

ـ تهيئة وتجهيز مراكز الفنون الدرامية والركحية 0.8 م د

ـ تهيئة وتجهيز مدارس الموسيقى والرقص 0.4 م د

ـ ظاهرات خصوصية : 4.8 م د

▪ تونس عاصمة للثقافة الاسلامية

▪ ظاهرة مدن الجهات

▪ ظاهرة مدن الكتاب

ـ إقتناء كتب تونسية 2.6 م د

ـ إقتناء كتب لفائدة المطالعة 2.5 م د

ـ تهيئة وتجهيز المكتبات 3.7 م د

ـ الآثار والمتحف 1.7 م د

ـ برنامج ثقافي للجامعات التونسية 0.9 م د

التمويل العمومي :

التكالفة

- تمويل قطاع السينما والإنتاج 6.5 م د

- برنامج مدن الفنون والحضارات : 8.0 م د

في إطار برنامجه السنوي ستعمل الوزارة بالتنسيق مع المؤسسة الوطنية لتنمية

المهرجانات على دعم جميع الانماط الثقافية على مستوى الجهات

- برنامج التراث الثقافي والوطني 2.4 م د

سيتم خلال سنة 2019 تخصيص اعتمادات دفع بقيمة 65 م د وذلك للقيام بالتدخلات التالية:

1 قطاع الرياضة :

سيتم رصد اعتمادات بقيمة 45 م د وذلك لإنجاز المشاريع التالية :

- مواصلة برامج تعهد وصيانة توسيعة وتنوير وتعشيب المنشآت الرياضية للمحافظة على جاهزيتها لاحتضان مختلف الأنشطة الرياضية في ظروف ملائمة . وللعرض تم سنة 2019 تخصيص اعتمادات دفع بـ 12 م د.

- مواصلة تأهيل المركبات الرياضية لاحتضان المباريات الرسمية الوطنية والدولية والتربصات التدريبية في أحسن الظروف لمختلف الأندية والمنتخبات الوطنية وقد خصصت اعتمادات دفع تقدر بـ 1.2 م د.

- مواصلة تهيئة الفضاءات الرياضية والبياداغوجية بالمعاهد العليا للرياضة وال التربية البدنية بتخصيص اعتمادات دفع في حدود 4.4 م د.

- الانطلاق في إنجاز مسابح مغطاة بولايات سليانة ومنوبة والكاف وقابلي ضمن خطة وزارة شؤون الشباب والرياضة لإحداث مسبح مغطى في كل مركز ولاية بتكلفة قدرها 20,8 م د.

- الانطلاق في إنجاز مضمار إصطناعي لألعاب القوى بولاية قابلي بتكلفة 3,3 م د. إحداث ملاعب رياضية جديدة بمنزل المهيري والبرادعة ورواد بتكلفة 4,3 م د.

إحداث قاعتين للألعاب الفردية بالسند والعلا بتكلفة 1,6 م د.

الانطلاق في دراسة إحداث مركب رياضي للتربصات بتوزر بتكلفة 0,4 م د. برنامج تهيئة وصيانة المنشآت الرياضية التابعة لحي الوطني الرياضي بتكلفة 0,6 م د.

الانطلاق في تهيئة مدارج الملعب الأولمبي بسوسة بكلفة أولية تقدر بـ 17 م د.

2 قطاع الشباب :

رصدت لقطاع الشباب اعتمادات دفع لسنة 2019 تبلغ 20 م د وذلك لإنجاز

المكونات التالية :

مواصلة برامج تأهيل عدد من المنشآت الشبابية في مستوى البنية الأساسية بما في ذلك
الفضاءات الخارجية.

مواصلة التأهيل التدريجي لمراكز السياحة الشبابية على غرار مراكز الإقامة ومراكز
الإصطيف والتخييم.

تجهيز مؤسسات الشباب بمعدات وتجهيزات اعلامية .

برنامج تأهيل عدد من المركبات الشبابية بالمدن الكبرى لتنويع خدماتها بتكلفة 7,6 م د.
+انطلاق في إنجاز الجيل الثاني لدور الشباب وهو مشروع رئاسي مستمدّ من تجربة تأهيل
دار الشباب حي التضامن ويشمل 74 دار شباب موزعة على كل الولايات بتكلفة تقدر
بـ 18,0 م د.

-الانطلاق في تهيئة مركز التخييم والإصطيف بالزوارع من ولاية باجة بتكلفة قدرها
2,3 م د.

شؤون المرأة والأسرة والطفولة

1 برنامج المرأة :

إنطلاقاً من رصد واقع مشاركة المرأة في جميع المجالات والتي تدلّ على وجود فوارق
هامة بين الجنسين لا سيما في مجال الإندماج الاقتصادي والسياسي وفي التمتع بالحقوق الإنسانية
للمرأة وخاصة بالوسط الريفي وشبه الحضري واعتباراً للظرف الحالي الذي تمرّ به البلاد والذي
يقضي بتفعيل مبادئ المواطنة الكاملة بين الجنسين والمساواة وعدم التمييز والحرية والكرامة، تمّ
وضع تصور عملي للتدخل في مجال النهوض بأوضاع المرأة وذلك بالخصوص عبر التمكين
الاقتصادي والاجتماعي والإهاطة بالنساء ذوات الحاجيات الخصوصية ومساعدتهنّ على الإندماج
الاقتصادي والاجتماعي.

وقد تجلّى ذلك من خلال ميزانية الوزارة لسنة 2019 حيث تمّ مواصلة التركيز
على المحاور التالية :

- التمكين الاقتصادي والاجتماعي للمرأة بالريف.
- الخطة الوطنية للنهوض بالأسرة.

- التمكين الاقتصادي للمرأة.
- التنمية الاجتماعية للمرأة.

بالإضافة إلى الشروع في تنفيذ الخطتين الوطنيتين التاليتين :

- الخطة الوطنية لإدماج ومؤسسة النوع الاجتماعي التي أقرّها مجلس الوزراء بتاريخ 12 جوان 2018 .

- خطة العمل الوطنية لتنفيذ قرار مجلس الأمن الدولي 1325 حول المرأة والسلام والأمن التي أقرّها مجلس وزاري بتاريخ 06 أوت 2018 .

وقد تم تخصيص إعتمادات لبرنامج المرأة بمختلف محاوره في حدود 10.9 م د لمواصلة إنجاز المشاريع والبرامج التي تم التعهد بها خلال السنوات الفارطة على غرار :

- برنامج مقاومة الإرهاب.
- البرامج الخاصة بدفع المبادرة الاقتصادية النسائية.
- تجهيز أقطاب الإشعاع.
- دراسات ودورات تكوين بمركز البحث والتوثيق والدراسات حول المرأة.

وكذلك للشرع في إنجاز مشاريع جديدة أهمها ما يلي :

التكلفة

- | | |
|---------|--|
| م د 7.0 | • الخطة الوطنية لدفع المبادرة الاقتصادية |
| م د 3.0 | • الخطة الوطنية للتمكين الاجتماعي والإقتصادي للمرأة بالريف |
| م د 1.0 | • الخطة الوطنية للنهوض بالأسرة |
| م د 0.7 | • التنمية الاجتماعية للمرأة |
| م د 1.8 | • دراسة إحداث فضاءات مندمجة للأسرة |
| م د 0.5 | <ul style="list-style-type: none"> • خطة العمل الوطنية لإدماج ومؤسسة النوع الاجتماعي • خطة العمل الوطنية لتنفيذ قرار مجلس الأمن الدولي |

2- برنامج المسنين :

يهدف برنامج المسنين إلى :

- تمكين كل المسنين دون تمييز من خدمات الرقابة الصحية والحماية الاجتماعية والقانونية بما يضمن لهم العيش الكريم.
- المحافظة على المسنين داخل أسرهم وفي محیطهم الطبيعي.
- تطوير خدمات الرعاية الاجتماعية والصحية لما يستجيب لخصوصياتهم.
- تثمين كفاءاتهم واستثمار خبراتهم.

وقد تم تخصيص إعتمادات دفع لفائدة هذا البرنامج في حدود 2.1 م د لمواصلة

إنجاز المشاريع التالية :

- مواصلة تهيئة مراكز رعاية المسنين بكل من سوسة وقرنبارية والقيروان والقصررين وسيدي بوزيد وإعادة بناء مركز باجة.
- تجهيز مراكز رعاية المسنين بقمرت ومنزل بورقيبة.
- إحداث منظومة معلوماتية لمتابعة أوضاع كبار السن بالمراكم.

والشرع في إنجاز المشاريع الجديدة التالية :

التكافلة

- تهيئة مراكز رعاية المسنين بمنوبة وجندوبة وقفصة وقمرت وباجة
- تجهيز مراكز رعاية المسنين بقمرت ومنوبة والقصررين وسوسة

3- برنامج الطفولة :

يهدف برنامج الطفولة إلى :

- وضع منظومة متكاملة لحماية الطفل عبر تعزيز آليات الرصد والوقاية في مجال حقوق الطفل والإحاطة بالأطفال المهددين والفاقدين السند والعمل على الحد من العنف المسلط ضدهم.
- تمكين كل طفل من العيش داخل أسرة طبيعية أو بديلة.
- تربية الأطفال ورعايتهم وتنمية مهاراتهم على نحو أفضل وتوفير الإحاطة والتأطير لأطفال المعتمديات والمناطق ذات الأولوية عبر تقريب خدمات التنشيط التربوي والاجتماعي.
- تمتع الأطفال في مرحلة الطفولة المبكرة (3 – 5 سنوات) بحقهم في الإلتحاق برياض الأطفال البلدية.

ويتجلى ذلك من خلال ميزانية الدولة لسنة 2019 المخصصة لهذه الشريحة من المجتمع حيث تم رصد إعتمادات دفع في حدود 17 م د لمواصلة إنجاز المشاريع المعهد بها خلال السنوات الماضية والشروع بالخصوص في إنجاز المشاريع الجديدة التالية :

التكلفة

- | | |
|---------|---|
| 2.0 م د | • برنامج النهوض بالطفولة المبكرة |
| 3.0 م د | • تهيئة 11 مركزاً مندمجاً للشباب والطفولة |
| 1.0 م د | • تهيئة 24 مركباً شباب وطفولة |
| 1.0 م د | • تهيئة 26 نادياً أطفال |
| 2.2 م د | • تجهيز مؤسسات الطفولة |
| 0.5 م د | • إعادة بناء نادي السعيدان بقبلي |
| 2.0 م د | • تركيز الألواح الشمسية لتوليد الطاقة بمؤسسات الطفولة |
| 0.6 م د | • تهيئة وتوسيعة مركز إصطياف وترفيه الطفل بالحمامات |
| 1.1 م د | • تهيئة وتجهيز المعهد الأعلى لإطارات الطفولة بدرمش |

- تجهيز 11 مركز إعلامية موجهة للطفل 0.7 م د
- إقتناء وتركيب تجهيزات لتأمين الوزارة 0.2 م د
- إقتناء وسائل نقل 0.9 م د
- إقتناء تجهيزات مختلفة 0.3 م د
- تهئيات مختلفة 0.3 م د
- تهيئة وبناء مندوبيات جهوية 4.7 م د

الصحة

تمّ ضمن مشروع ميزانية وزارة الصحة لسنة 2019 تخصيص اعتمادات دفع بقيمة 269 م د لفائدة المشاريع والبرامج الممولة عن طريق العنوان الثاني موزّعة بين

د لفائدة المشاريع والبرامج الممولة عن طريق العنوان الثاني موزّعة بين 179,7 م د مشاريع برصيد الإنجاز و 89,3 م د مشاريع جديدة.

• ومن أهمّ المشاريع برصيد الإنجاز:

اعتماد الدفع	بيان المشروع
25,9 م د :	- الطب الوقائي
6,1 م د :	- بناء وتهيئة مراكز الصحة الأساسية
1,5 م د :	- صيانة المستشفى الجهوي بقبابس
4,0 م د :	- بناء مستشفى جهوي صنف "ب" بسيطة
1,0 م د :	- توسيعة المستشفى الجهوي بسليانة
1,5 م د :	- بناء مركز مقاومة الأمراض السرطانية بجندوبة
1,0 م د :	- برنامج تأهيل أقسام الاستعجالي
8,5 م د :	- صيانة وتهذيب الهياكل الصحية (برنامج الدعم والمساندة)
2,3 م د :	- تجهيز مراكز الصحة الأساسية
9,5 م د :	- تجهيز المستشفيات الجهوية
3,6 م د :	- تجهيز المستشفيات المحلية
11,2 م د :	- تجهيز المستشفيات الجامعية
7,5 م د :	- تجهيز الهياكل الصحية (برنامج الدعم والمساندة)
3,4 م د :	- إقتناء 4 آلات للتصوير بالرنين المغناطيسي لفائدة المستشفيات الجهوية بالقيروان ومدنين وسيدي بوزيد والكاف
1,0 م د :	- إقتناء آلات للكشف بالأشعة الصينية الخاصة بأمراض الثدي
8,0 م د :	- إقتناء آلة باتس坎 (Pet Scan) لفائدة ولايتي تونس وسوسة

بيان المشروع	العتماد الدفع
- اقتناء 5 آلات للقسطرة القلبية	2,8 م د :
- اقتناء 3 آلات للتصوير بالرنين المغناطيسي	2,8 م د :
- اقتناء معدات إعلامية	1,0 م د :
- اقتناء أراضي وعمارات	2,0 م د :
- تطوير المنظومة المعلوماتية الصحية	1,0 م د :
- البرنامج الخصوصي لدعم طب الاختصاص بالمناطق الصحية ذات الأولوية	4,0 م د :
- البرنامج الخصوصي لمقاومة الأمراض المزمنة	7,0 م د :
- البرنامج الخصوصي لمقاومة الكبد الفيروسي	4,0 م د
كما تم في إطار مشروع ميزانية الوزارة لسنة 2019، إعادة تقييم عدد 45 مشروعًا وبرنامجا برصد الإنجاز بكلفة إضافية قدرها 49,4 م د.	في إطار مشروع ميزانية الوزارة لسنة 2019، إعادة تقييم عدد 45 مشروعًا وبرنامجا برصد الإنجاز بكلفة إضافية قدرها 49,4 م د.

وقد تعلق هذا الإجراء بأهم المشاريع والبرامج التالية:

بيان المشروع	الكلفة الإضافية
- توسيعة المستشفى الجهوي بسليانة	3,3 م د :
- إحداث قسم للجراحة العامة وقاعات العمليات بالمستشفى المحلي بالسنديانة	0,6 م د :
- تهيئة وتوسيعة قاعة العمليات بالمستشفى المحلي بأم العرائس	0,6 م د :
- تهيئة وتوسيعة قاعة العمليات بالمستشفى المحلي بالرديف	0,6 م د :
- إحداث قسم طب الأطفال ووحدة لطب الرضيع بالمستشفى المحلي بالرديف	0,6 م د :
- إحداث قسم للجراحة العامة وقاعات العمليات بالمستشفى المحلي بدوز	1,1 م د :
- تعويض المستشفى المحلي بمطماطة	0,9 م د :
- تهيئة فضاءات الإدارية لإيواء قسم الإنعاش بمستشفى الأطفال بتونس	2,4 م د :
- بناء طابق علوي لإيواء الإدارية بمستشفى الأطفال بتونس	2,5 م د :
- تطوير المنظومة المعلوماتية الصحية	19,0 م د :
- تهيئة الفضاءات القديمة لقسم جراحة العظام لإيواء أقسام جديدة بمستشفى عزيزة عثمانة بتونس	1,4 م د :
- تجديد قسم التوليد "ب" بمستشفى شارل نيكول	0,6 م د :
- تهيئة وتوسيعة قسم أورام العيون بمعهد الهدايي الرئيس لأمراض العيون	1,4 م د :
- تهيئة وتوسيعة المطبخ وبيت الغسيل بمستشفى المنجي سليم بالمرسى	0,6 م د :
- تجديد شبكة التكييف والكهرباء بمركز التوليد وطب الرضيع بتونس	0,9 م د :
- تجديد شبكة الإنذار المبكر للحماية من الحرائق بمعهد صالح عزيز	0,9 م د :
- تأهيل تجهيزات ومعدات أقسام الطب الفيزيائي والتأهيل الوظيفي بالمؤسسات الصحية	1,2 م د :
- بناء مقر المندوبية الجهوية للديوان الوطني للأسرة وال عمران البشري بسوسة	1,7 م د :

- بناء مقر المندوبية الجهوية للديوان الوطني للأسرة والعمان البشري ببنزرت : 1,3 م د

• أمّا بخصوص المشاريع الجديدة، فقد تم ترسيمها أخذًا بعين الاعتبار جملة التوجهات التالية:

- إيلاء الأولوية للطب الوقائي وذلك من خلال الترفيع في الاعتمادات المخصصة للبرامج الوطنية المتعلقة بالتلقيح ومكافحة التهاب الكبد الفيروسي واللصاح ضد جرثومة المكورات الرئوية بالإضافة إلى إحداث برنامج يعنى بتنفيذ الخطة الوطنية لمكافحة مقاومة المضادات الحيوية،
- تقريب الخدمات الصحية من خلال إنشاء عدد من المؤسسات الصحية الجديدة بكل من ولايتي قفصة وسيدي بوزيد ومعتمديتي تالة والدهمني،
- تعزيز المنظومة المعلوماتية للصحة من خلال ترسيم مشروع يعنى بتركيز الصحة الرقمية بعدد من المؤسسات الاستشفائية،
- تدعيم المؤسسات الصحية بالتجهيزات الطبية المتقدمة ومواصلة دعم البرامج السنوية المتعلقة بتهيئة وتهذيب الهياكل الصحية وصيانة التجهيزات الطبية الثقيلة.
- دعم استثنائي للقطاع الصحي من خلال توفير الموارد البشرية المختصة من أطباء وأعوان شبه طبيين لفائدة المؤسسات الصحية في إطار التعاقد.

ولهذا الغرض، تم ترسيم إعتمادات دفع قدرها 89,3 م د موزعة بين 87,2 م د على الموارد العامة للميزانية و 2,1 م د على موارد القروض الخارجية الموظفة. وتتمثل أهم المشاريع والبرامج فيما يلي:

بيان المشروع					
الدفع		الكاففة			
م د	ق خ م	م د	ق خ م	م د	
-	24,9	-	-	60,5	- الطب الوقائي
0,2	0,3	37,2	8,0	:	- بناء وتجهيز مستشفى جهوي صنف "ب" بتالة (البنك الإسلامي للتنمية)
0,2	0,3	37,2	8,0	:	- بناء وتجهيز مستشفى جهوي صنف "ب" بالدهمني (البنك الإسلامي للتنمية)
20,0 (هبة)	0,7	240,0 (هبة)	41,0	:	- بناء وتجهيز مستشفى متعدد الاختصاصات بقفصة (تحويل الديون الفرنسية إلى مشاريع

بيان المشروع				الدفعة	الكلفة	المخيم مع م	المخيم مع م
							(تنموية)
	1,8	-	3,0	:	تهيئة المستشفيات المحلية (برنامج 2019)		
	0,1	-	3,0	:	بناء وتهيئة مراكز الصحة الأساسية (برنامج 2019)		
					- بناء مقر لإيواء معجل خطي ثان بالمستشفى الجامعي الحبيب بورقيبة بصفاقس		
	-	0,1	-	1,5	:	إعادة تأهيل قسم الاستعجالي بالمستشفى الجامعي الحبيب بورقيبة بصفاقس	
	-	0,2	-	4,4	:	تأهيل المعجل الخطي بقسم المعالجة	
	-	0,4	-	1,2	:	بالأشعة بمستشفى الحبيب بورقيبة بصفاقس	
	0,7	0,7	234,7	39,0	:	تطوير الخدمات الصحية بولاية سidi بوزيid (الوكالة الفرنسية للتنمية)	
	-	0,6	-	3,0	:	تهيئة المستشفيات الجهوية	
	-	3,4	-	60,0	:	تجهيز المستشفى الجامعي بصفاقس	
	-	0,5	-	2,0	:	تجهيز قسم الاستعجالي بمستشفى الطاهر صفر بالمهدية	
	-	0,1	-	1,5	:	اقتناء آلة كشف بالمسح الشعاعي كامرا قاما لفائدة معهد صالح عزيز بتونس	
	-	0,1	-	3,0	:	اقتناء آلة للتصوير بالرنين المغناطيسي لفائدة مستشفى الحبيب بوقطة بنزرت	
	-	0,2	-	1,2	:	تجهيز تأهيل قسم أمراض الحلق والأذن والأذنين وأمراض العيون بمستشفى منزل بورقيبة	
	-	0,2	-	2,0	:	تجهيز مراكز تصفيية الدم (برنامج 2019)	
	-	0,1	-	1,5	:	تجديد معدّات المطبخ والآلات الغسيل بالمستشفيات الجهوية (برنامج 2019)	
	-	1,5	-	15,0	:	تجهيز المستشفى الجاهي صنف "ب" بسيطة	
	-	0,2	-	10,0	:	اقتناء 5 آلات مفراس ذات لفائدة المستشفيات الجامعية	قطع 128
	-	0,5	-	3,5	:	اقتناء آلة للتصوير بالرنين المغناطيسي لفائدة مستشفى المنجي سليم بالمرسى	
	-	0,1	-	1,6	:	الدراسات	
	-	0,3	-	3,0	:	اقتناء أراضي وعمارات	
	1,0	1,0	83,0	14,0	:	برنامج تركيز الصحة الرقمية (الوكالة الفرنسية للتنمية)	
	-	1,0	-	6,0	:	صيانة التجهيزات الثقيلة	
	-	7,7	-	13,0	:	البرنامج الخصوصي لدعم طب	

بيان المشروع	الكلفة	الدفع	المخيم مع م	المخيم مع م
الاختصاص بالمناطق ذات الأولوية				
- عمليات التهيئة والتهذيب (برنامج 2019)	9,0	-	0,5	-
- اقتناء وسائل نقل	1,0	-	0,2	-
- اقتناء سيارات إسعاف	2,5	-	0,2	-
- البرنامج الخصوصي لمقاومة الكبد الفيروسي				
- البرنامج الخصوصي لدعم القطاع الصحي	29,0	-	2,0	-

الشأن الاجتماعي

سيتم في سنة 2019 تخصيص اعتمادات دفع قدرها 45 م د توظف أساساً لـ:

1- أهم المشاريع المتواصلة :

- إحداث مركز جديد لإيواء وتأهيل ذوي الإعاقة الذهنية فاقدى السن بقيمة 1.0 م د
- توسيع المركز الاجتماعي والتربوي "السندي" بمقدار 0.4 م د
- تهيئة المعهد الوطني لرعاية الطفولة بمقدار 0.7 م د
- بناء وحدات محلية لفقد الشغل بمقدار 0.4 م د
- بناء قسم تقدية الشغل سليانة بمقدار 0.4 م د
- بناء وحدات محلية للنهوض الاجتماعي بمقدار 0.5 م د
- بناء مقر المعهد الوطني للشغل والدراسات الاجتماعية بمقدار 3.0 م د
- تهيئة قسم النهوض الاجتماعي ببنزرت بمقدار 0.5 م د
- تهيئة مركز الأمان بمقدار 0.5 م د

2- أهم المشاريع والبرامج الجديدة :

- توسيع الوحدات المحلية للنهوض الاجتماعي بمقدار 0.6 م د
- بناء قسم النهوض الاجتماعي بالقيروان بمقدار 2.0 م د
- بناء وحدات محلية للنهوض الاجتماعي بمقدار 0.8 م د
- تركيز شبكة تسخين مركزي بالمعهد العالي للتربية المختصة بمقدار 0.3 م د
- تهئيات مختلفة بمقدار 0.4 م د

التربية

تم إعداد مشروع ميزانية وزارة التربية لسنة 2019 في نطاق جملة من الأهداف الكمية والنوعية تم تحديدها حسب الأولويات وللأغرض تم رصد إعتمادات دفع قدرها 276 م د. تم التركيز في إقرار البرامج السنوية على عمليات التعهد والصيانة للمبني والتجهيزات الموجودة حيث خصصت لبرامج الصيانة كلفة قدرها 140,5 م د وإعتمادات دفع قدرها 129,4 م د تضاف إليها إعتمادات بكلفة قدرها 6,6 م د لبناء 220 مجموعة صحية بالمؤسسات التربوية بإعتمادات دفع قدرها 1,7 م د . كما سيتم وضع برنامج استثنائي لدعم القطاع التربوي من خلال توفير الموارد البشرية المختصة من مدرسين وقيمين ومرشدين في إطار التعاقد .

1 تأهيل المؤسسات التربوية:

يرتكز العمل بالأساس على :

- دعم البنية الأساسية والتجهيزات من خلال إحداث عديد المؤسسات التربوية ورصد برنامج توسيعات بمختلف المراحل التعليمية وذلك للتخفيف من الاكتظاظ ومجاراة التطور العمراني للمدن،
- إيلاء عنصر التهيئة والصيانة عنابة خاصة للمحافظة على ديمومة المؤسسات،
- تحسين ظروف الإقامة بالمبيتات المدرسية وخاصة بالجهات التي تعتبر الإقامة بها عنصرا أساسيا لمواصلة الدراسة،
- دعم المطاعم المدرسية من خلال توسيع شبكة المدارس الابتدائية المنتفعه وتحسين الخدمات للمنتفعين وذلك بمضاعفة قيمة الأكلة المدرسية بالابتدائي والإعدادي والثانوي بمجهود مالي إضافي بـ 36 م د.

2- تحسين مكتسبات التلاميذ:

- تعليم السنة التحضيرية بالتعاون مع القطاع الخاص وتركيز مجهود الدولة على الجهات الأقل حظا من خلال برمجة بناء 170 فضاء للأقسام التحضيرية.
- العناية بالمؤسسات التربوية التي تسجل نسب نجاح دون المعدل الوطني.

- توفير الظروف الملائمة للأطفال من ذوي الاحتياجات الخاصة للاستفادة بحق التعليم مثل غيرهم من الأطفال من خلال تطوير شبكة المدارس الدامجة.

3- توظيف أمثل لتقنيات المعلومات والاتصال في المناهج التربوية:

- تجهيز المؤسسات التربوية بالتجهيزات الإعلامية وربطها بشبكة الأنترنات،

- إدماج التقنيات الجديدة للمعلومات والاتصال في التعلم،

وقد تم في هذا الصدد إعطاء الأولوية للمشاريع والبرامج المتواصلة وذلك لاستكمال أشغال التهيئة والتوسعة للمؤسسات التربوية بما في ذلك بناء المدارس الابتدائية ومواصلة بناء 45 مدرسة

إعدادية و 5 مدارس إعدادية نموذجية بكل من سليانة وصفاقس 1 وباجة وصفاقس 2

وحومة السوق جربة و 23 معهد اثنويني و 9 معاهد نموذجية بين عروس ومنوبة وتطاوين والمهدية وقابلي وتوزر وباجة وزغوان والكاف.

كما تمت برمجة إنجاز مشاريع جديدة تتمثل في:

- بناء معهد الفنون والحرف بقرية - نابل بكلفة جمالية بـ 10 م د وهو مؤسسة فنية تكون إمكانياتها وطاقة استيعابها مفتوحة لكل التلاميذ الموهوبين من كل ولايات الجمهورية،

- بناء مدرسة إعدادية بالبحر الأزرق - المرسى تونس بكلفة 3,5 م د

- بناء معهد ثانوي بالبحر الأزرق - المرسى تونس بكلفة 4 م د.

التعليم العالي و البحث العلمي

تبلغ نفقات التنمية لمصالح التعليم العالي والبحث العلمي بعنوان سنة 2019 ما قدره

150 م د على غرار سنة 2018.

وستخصص الاعتمادات المشار إليها أساساً للمشاريع و البرامج التالية :

1- مشاريع و برامج متواصلة :

برنامجه التعليم العالي :

- مواصلة إنجاز البرامج المتعلقة ببناء أقسام جديدة لمؤسسات التعليم العالي أو القيام

بعمليات توسيعه ببعض المؤسسات بالإضافة إلى قاعات تدريس ودرجات ببعض

المؤسسات الأخرى .

- مواصلة القيام بأشغال تهيئة وترميم بعض المؤسسات التي تقادمت مقراتها.

- تجهيز مؤسسات التعليم العالي باقتناص تجهيزات دراسية وعلمية وإعلامية لفائدة لها.

برنامج الخدمات الجامعية :

- مواصلة بناء و توسيع مؤسسات الخدمات الجامعية (مبيتات و مطاعم جامعية و مركبات رياضية و ثقافية) و خاصة تلك التي تم إنجازها بالأقطاب التكنولوجية والمولدة بالتعاون مع البنك الأوروبي للتنمية .
- تهيئة بعض مؤسسات الخدمات الجامعية القديمة .

برنامج البحث العلمي :

- مواصلة تجهيز مراكز البحوث بكل من صفاقس و سوسة و برج السدرية و صيانة تجهيزاتها العلمية الكبرى .
- مواصلة تمويل مدارس الدكتوراه و مشاريع البحث التنموية .
- مواصلة تجديد وإحداث المخابر وتأهيل وحدات البحث عبر البرامج الوطنية للبحث العلمي لسنوات 2016 و 2018 .

2 - مشاريع و برامج جديدة:

برنامج التعليم العالي :

- تهيئة بعض مؤسسات التعليم العالي .
- اقتناء تجهيزات دراسية و علمية وإعلامية لمؤسسات التعليم العالي وذلك لتعويض التجهيزات القديمة أو لمواكبة التطور العلمي .

برنامج الخدمات الجامعية :

- تهيئة وتجهيز بعض مؤسسات الخدمات الجامعية واقتناء مبيت جامعي بالكاف.

برنامج البحث العلمي :

- الشرع في إنجاز البرنامج الوطني للبحث العلمي لسنة 2019 .

- الشبكة الموحدة للبحث العلمي : يتمثل المشروع في إقتناء إشتراكات الكترونية في مجالات ودوريات علمية ووضعها على الخط على ذمة كافة الباحثين على الصعيد الوطني .

- دعم التعاون العلمي : تمويل إتفاقيات البحث في إطار التعاقد الثنائي ومتعدد الأطراف والتعاون مع الإتحاد الأوروبي .

التكوين المهني والتشغيل

يعكس مشروع ميزانية سنة 2019 الأهمية الكبيرة التي يحظى بها لإدماج طالبي الشغل و بتمويل المبادرات من أجل التشغيل على غرار "عقد الكرامة" وتكوين جيل جديد من الباעثين والمقاولين الجدد الذين سيتم التعاقد معهم في إطار إنجاز صفقات أشغال عامة وعنابة بالبيئة . كما سيتم خاصة دعم التمويل الذاتي للمشاريع في نطاق الصندوق الوطني للنهوض بالصناعات التقليدية والمهن الصغرى ومساندة منظومة التمويل الصغير ودعم منظومة التكوين والتدريب باعتبار الأولوية التي يحظى بها القطاع على المستوى الوطني .

وقد تم للغرض ترسيم إعتمادات تناهز 532 م د بميزانية وزارة التكوين المهني والتشغيل مقابل 350 م د تمثل زيادة بـ 52%.

ويرتكز مجهد القطاع على مواصلة دعم منظومة وآليات التشغيل كما يلى:

آليات معالجة سوق الشغل:

ستتواصل مجهودات الدولة خلال سنة 2019 لدعم الصندوق الوطني للتشغيل بإعتمادات تبلغ 450 م د تمول خاصة التدخلات التالية :

- برنامج "عقد الكرامة" لفائدة 25 ألف حامل شهادة عليا بإعتماد قدره 46 م د.

- برنامج عقد الاعداد للحياة المهنية في صيغته الجديدة: 131 م د.

- تمويل المشاريع الصغرى من طرف البنك التونسي للتضامن : 70 م د تخصص لتمويل القروض الصغرى والتمويلات الصغيرة.

- جيل جديد من الباعثين : 25 م د .

وستتمكن هذه الاعتمادات من تمويل بعث حوالي 260 مشروعًا من قبل الشبان من حاملي شهادات عليا وتمكينهم من صفقات بالتراسي من قبل وزارات التجهيز والاسكان والتهيئة الترابية ووزارة الشؤون المحلية والبيئة ووزارة التربية لمدة 3 سنوات.

- برنامج مراقبة المؤسسات الصغرى ودعم الباعثين الشبان في نطاق الاقتصاد الاجتماعي والتضامني : 15 م.د.

- برنامج دعم الاستثمار في الاقتصاد الرقمي بإعتماد قدره 8.5 م د.
- برنامج الشراكة مع الجهات بإعتماد قدره 3 م د يهدف إلى دعم المبادرات الجهوية والمحلية ذات القدرة التشغيلية العالية، وتسهيل إندماج مختلف أصناف طالبي الشغل في الحياة النشطة عبر دعم المبادرات الجهوية والمحلية التي تكتسي أهمية خاصة على مستوى إحداثات الشغل وتركيز المؤسسات، ويتم تشكيل مختلف مكونات المجتمع المدني بالجهة في تصور وإعداد وتنفيذ ومتابعة هذا البرنامج .

تمويل المشاريع الصغرى:

- تتحمّل الدولة في هذا المجال مبلغاً يُتم استرجاعه بعد خلاص القرض (60% من تكلفة المشروع) يتراوح ما بين 32% و36% من قيمة الاستثمار ومنحة استثمار بـ 6% تحتسب على أساس قيمة المشروع.

-يساهم الصندوق الوطني للتشغيل بـ مبلغ يقدر بـ 70 مـ د لتمويل المشاريع الصغرى والتمويلات الصغيرة (30 مـ د قصد المساهمة في إسناد 50 ألف تمويل صغير و 30 مـ د لإسناد 10 آلاف مشروع صغير).

التكوين المهني:

التكوين المهني الأساسي:

- تمّت برمجة إعتمادات بـ 14 م د قصد مواصلة بناء وتحديث مراكز تكوين وتدريب المهني والشروع في إحداث فضاءات جديدة للتكوين والتدريب.

- ستمكن هذه الاستثمارات من بلوغ طاقة تكوين شاب (تكوين مقيس) 30.000 خريج.

- استقطاب 700 مستفيد بكمال الولايات في نطاق برنامج صك التكوين المهني بإعتماد يبلغ 1 م د.
- الشروع في إعداد الدراسات المتعلقة بإعادة هيكلة ستة مراكز تكوين المهني سياحي.

التكوين المستمر من أجل تحسين كفاءة العاملين بالمؤسسات

يمول صندوق النهوض بالتكوين والتدريب المهني أنشطة التكوين المستمر بـ 5 م د وخاصة في إطار برنامج حقوق السحب بمبلغ قدره 4.0 م د لتمويل دورات تكوين قصيرة لتبلغ ع دد المشاركات 170 ألف مشاركة تستفيد منها 4000 مؤسسة. وستبلغ الاعتمادات حوالي 49 م د منها 45 م د في نطاق نظام النسبة على الأداء سيتم انفاقه من قبل المؤسسات على انشطة التكوين.

هذا وقد تم ضمن باب النفقات الطارئة وغير الموزعة إدراج مبلغ 250 م د دفعا م د تعهدا) لاعطاء المرونة اللازمة لمجابهة الحاجيات الجديدة والمتأكدة خلال السنة.

خدمة الدين العمومي

تقدر خدمة الدين العمومي لسنة 2019 بـ 9307 م د مقابل 7841 م د مقدرة لسنة 2018 أي بزيادة 1466 م د أو ما يعادل تطور بـ 18.7 %.

وضبطت هذه التقديرات على أساس المعطيات التالية:

1. تسديد أقساط من قرض صندوق النقد الدولي بمبلغ جملي 274 م و.س.خ أي ما يعادل 1026 م د.

2. تسديد قرض السوق المالية بضمان الحكومة الأمريكية 485 م دولار و قسط من الاكتتاب الخاص القطري 250 م دولار.

3. تسديد رقاب الخزينة بمبلغ جملي 928.6 م د تتوزع كما يلي:

–رقاب الخزينة قصيرة المدى بمبلغ 100 م د

–رقاب الخزينة القابلة للتنظير لخط مارس 2019 بمبلغ 648.4 م د

–قسط من الاكتتاب الوطني بمبلغ 180.2 م د

وعلى هذا الأساس تتوزع خدمة الدين العمومي لسنة 2019 كما يلي:

بحساب م د

%	2019 ق م	2018 تحيين	
13,9%	3137	2755	الفائدة
6,5%	1598	1500	الدين الداخلي
%22,6	1539	1255	الدين الخارجي
%21,3	6170	5086	الأصل
%30,7-	1310	1891	الدين الداخلي
%52,1	4860	3195	الدين الخارجي
%18,7	9307	7841	خدمة الدين العمومي
%14,2-	2908	3391	الدين الداخلي
%43,8	6399	4450	الدين الخارجي